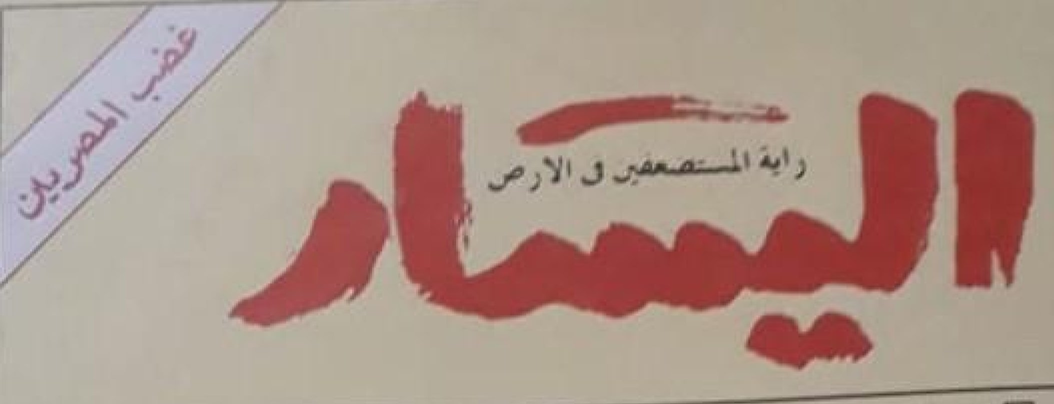


العدد الخمسون/ ابريل ١٩٩٤م/ شوال ١٤١٤ هـ/ الثمن ١٥٠ قرشا مصريا



العمدة يتحول الي مخبر ؟

الاضراب .. سلاح العمال ضد النهب

اليمن في إنتظار البركان

عودة الوعي الروسي .. في الشرق الأوسط

هل يسير الاصوليون المصريون علي درب رفاقهم في الجزائر ؟!

قطار التسوية .. خطوتان للأمام .. خطوتان للخلف

فى هذا العدد



هموم عربية

فرضت مذبحة المسجد الإبراهيمى فى الخليل و ردود الفعل الدولية والمصرية نفسها على موضوعات هذا العدد. وقد تناول الموضوع- بزوايا مختلفة، د.عبد العظيم أنيس ومدحت الزاهد ود.جلال أمين وعمرو سليم وحنا عميرة ونظير مجلى. وعبر الفنان حجازى عن رؤيته من خلال لوحته التى إحتلت غلاف العدد.

ورغم أهمية هذا الحدث وخصوصيته فإن الهم اليمنى والهم الجزائرى فرضا نفسيهما علينا، خاصة الأخير. فبالإضافة لتحليل رئيس التحرير لتطورات الوضع الجزائرى فى ضوء تولى الأمين زروال للسلطة-كممثل رسمى للجيش- ننشر مقالين يركزا على مقارنة بين الجزائر ومصر. الأول لكاتب بريطانى والثانى للزميلة أمينة النقاش.

وبالإضافة لاهتماماتنا المصرية والعالمية والفكرية والأبواب الثابتة، فقد تضمن العدد بعض الملامح الخاصة:

أولها: رسالة باريس التى كتبها الزميل د.مجدى عبد الحافظ وأملنا أن تتواصل رسائله وأن ينضم إلى أسرة مراسلى اليسار الذين تميز رسائلهم من مختلف العواصم هذه المطبوعة.

وثانيهما: تغيير المطبعة التى تطبع فيها اليسار. فطوال ٤ سنوات كنا نطبع المجلة فى مطبعة انترناشيونال. وللحقيقة فقد نجح القائمين عليها فى أعطائنا الإحساس بأننا أصحاب المطبعة وأنهم أصحاب المجلة، كانوا نموذجا للدقة والحرص والالتزام، وهو أمر يصعب توفره فى مطابع أخرى، إلا فيما ندر. وإذا كانت ظروف خاصة دفعتنا إلى الانتقال، فمن واجبنا ومن حق أصحاب مطابع الانترناشيونال أن نسجل لهم الشكر والتقدير. وأن نعد القارئ أننا سنحاول المحافظة على نفس المستوى فى المطبعة الجديدة التى انتقلنا إليها إعتبارا من هذا العدد، الذى نأمل أن يحظى بنفس التقدير الذى تعودناه من قرائنا.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st. IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة - جيزة
رقم البريدى ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

الاضراب . سلاح العمال ضد النهب

فى إطار سياسة «الاصلاح الاقتصادى» التى تنتجها حكومة الرئيس مبارك، وإطلاقها العنان لقوى الرأسمالية المنفلتة السائدة فى مصر، توشك الدولة على رفع يدها نهائيا عن حماية محدودى الدخل، والطبقات والفئات المنتجة عامة. وهى خطوة كان الجميع يدرك أن وقتها سيحين لامحالة فى ضوء السياسة الحكومية والاتفاقات والتعهدات التى وقعتها مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير).

والخاسر الأكبر فى ظل هذه الاجراءات الجديدة المتوقعة، هم العمال وموظفو الحكومة (والقطاع العام) أى العاملين بأجر، بالاضافة للاقتصاد الوطنى والتنمية بشكل عام.

فعلاوة على موضوع «تحرير التجارة» وبيع و«تصفية» القطاع العام، والآثار السلبية المباشرة لهما على الصناعة والانتاج المصرى، ومن ثم الطبقة العاملة، واستمرار سياسة الدولة فى تجميد (وتخفيض) الأجور، ورفع الاسعار بنسب فلكية، فهناك هجمة جديدة على الطبقة العاملة (والموظفين) تتناول تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى، أشار اليها فى «اليسار» فى العدد الماضى عبد الغفار شكر.

ولكن الخطير هو مشروع «قانون العمل الموحد» الذى توشك الحكومة على الانتهاء منه وتمريره بأسلوبها التقليدى، اعتمادا على الأغلبية الميكانيكية التى تملكها فى مجلس الشعب. وقد تم اعداد هذا المشروع بمشاركة الحكومة ورجال الأعمال والقيادة الحكومية للاتحاد العام للعمال، الذى أثبت أنه يمثل السلطة أكثر من تمثيله للعمال ومصالحهم.

فالمشروع يطلق يد رجال الأعمال (والحكومة) فى الفصل وانهاء الخدمة، وفى الإغلاق الكلى أو الجزئى للمشروع، ويلغى كافة حقوق العاملين فى الترقية وفى الحصول على الاجازات السنوية (باستثناء أجازة مدتها أسبوعين متصلة أيام متصلة)، أو أجازة مرضية مدفوعة الأجر، ولا يضع حدا أدنى للأجور أو نسبة للعلاوة الدورية، أوحقه فى أية بدلات نقدية أو عينية مكتفيا بإحالة موضوع تحديد الحد الادنى للأجور الى مجلس مزمع تشكيلة يحمل اسم «المجلس القومى للأجور والاسعار» برئاسة وزير الاقتصاد! باختصار يطلق القانون يد رجال الاعمال والملاك (خاص أو عام أو حكومى) ليفعلوا بالموظفين والعمال مايحلولهم.

وهذا كله أمر مفهوم ومتوقع من حكم يمثل فى النهاية رأسمالية طفيلية متوحشة، ولكن الغريب والمثير- وإن كان متوقعا- أن يرفض الحكم استكمال معادلة التحول الرأسمالى، بأن يعطى العمال أدواتهم فى التعامل مع الرأسماليين.. هذه الادوات المتعارف عليها فى كل المجتمعات الرأسمالية، سواء فى الدول المتقدمة أو المتخلفة، وأهمها، **حق التنظيم النقابى المستقل، وحق الاضراب.**

ويستحق موقف الحكم من حق الاضراب وقفة.

لقد رفض التحالف الطبقى الحاكم بإصرار الاعتراف للطبقة العاملة بحق الاضراب. وتعلل مرة بعدم وجود هذا الحق فى المجتمعات الاشتراكية- عندما كان يدعى أن نظامنا اشتراكى- ومرة أخرى بأن حق الاضراب سيؤدى الى الفوضى وتعطيل الانتاج.

ورغم توقيع الحكومة المصرية على **الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية** وصدور القرار الجمهورى رقم ٥٣/١٩٨١ بالموافقة على الاتفاقية والتصديق عليها ونشره فى الجريدة الرسمية فى ٨أبريل ١٩٨٢، والتى تنص فى مادتها الثانية على أنه «**تتعهد الدول الاطراف فى الاتفاقية الحالية بأن تكفل حق الاضراب على أن يمارس طبقا لقوانين القطر المختص**».. وصدور احكام قضائية نهائية من محكمة أمن الدولة العليا (١٩٨٧) ومجلس الدولة (١٩٩١) تؤكد أن الاضراب أصبح «**حقا من الحقوق المكفولة للعاملين بالدولة.. ولاينال من ذلك أن المشرع فى جمهورية مصر العربية حتى الآن لم يصدر التشريعات المنظمة لممارسة حق الاضراب لأنه لايسوغ أن يكون الموقف السلبى للمشرع مبررا للعصف بهذا الحق..**» فقد ظلت الحكومة حتى الآن ترفض الاعتراف القانونى بحق الاضراب وتجرمه.. وبلاحق العمال الذين يمارسونه.

وعندما أضطرت الحكومة للاعتراف من حيث المبدأ بحق الاضراب، كمقابل لمنح أصحاب الاعمال «قطاع استثمارى وخاص وعام وحكومى» سلطات مطلقة فى فصل العمال وتوفيرهم وتحديد أجورهم وعلاواتهم، واستجابة للشروط الدولية.. اذ بها تلغى هذا الحق عمليا بوضع ثلاثة شروط شبه مانعة هى:

- عدم جواز الدخول فى الاضراب قبل استنفاذ مراحل المفاوضة والوساطة والتحكيم .وهى مراحل طويلة وتستغرق وقتا طويلا قد يصل الى سنوات.

- ايقاف عقد العمل للمضربين طوال فترة الاضراب، وجواز إنهاء عقد العمل للعامل الذى يرتكب أخطاء جسيمة خلال فترة الاضراب(وتعبير أخطاء جسيمة تعبير مطاط يفتح الباب لفصل العمال الذين يتولون قيادة الاضراب أو يقومون بدور بارز فيه).

- ضرورة موافقة مجلس إدارة النقابة العامة المختصة بأغلبية ثلثى أعضائه. بما يعنى الغاء دور اللجنة النقابية وهى قيادة الموقع والأقرب الى جموع العمال، وإخضاع قرار الاضراب لمستوى بعيد عن جموع العمال فى الموقع المحدد، ويخضع بصورة أكبر من اللجنة النقابية للتدخل الإدارى والحكومى.

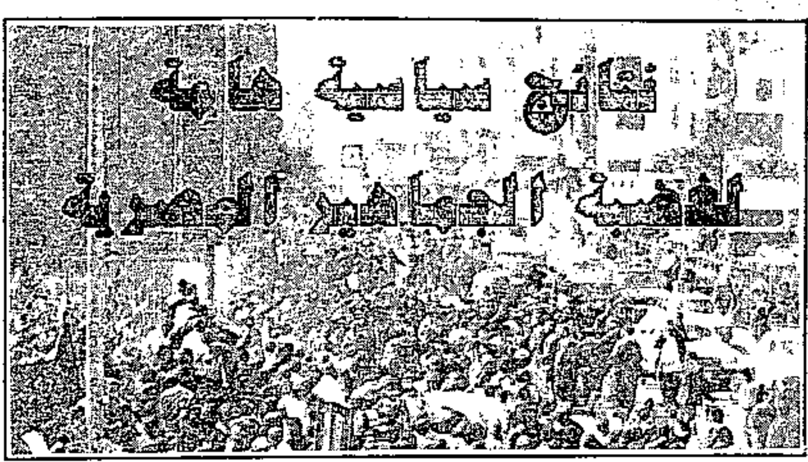
وتصبح هذه الشروط مانعة فى ظل ارتفاع نسبة البطالة والتى تقدر بنسب تتراوح مابين ٥ر١٧٪ و٢١٪ من قوة العمل (٣ ملايين و٥ر٣٪ مليون عامل)، وترتفع بالنسبة للشباب الذين يدخلون سوق العمل لإول مرة (مابين ٢٠ و٢٥ عاما) الى ٣٣٪.

إن مصادرة حق الاضراب- مع الاقرار بالمبدأ- ضربة جديدة توجه للطبقة العاملة المصرية التى مارست هذا الحق رغم تجريم القوانين له واستطاعت أن تنتزعه واقعيا خلال السبعينات والثمانينات، ورغم أنف القيادات النقابية الصفراء الموالية لصاحب رأس المال فى مواقع عديدة..

وإذا كان **اليسار المصرى** وخاصة **حزب التجمع** قد لعب دورا رائدا فى تأكيد حق الطبقة العاملة فى الاضراب دفاعا عن حقوقها.. سواء بإصراره على النص على حق الاضراب فى مشروع برنامج حزب التجمع عام ١٩٧٦، وتحمله الهجوم البشع الذى شنه **السادات** على الحزب عندما أيد- استنادا الى برنامجه- اضراب عمال النقل العام.. أو بممارسة أعضائه من القيادات العمالية لهذا الحق مع جموع العمال كلما كان ذلك ضروريا.. ثم مبادرة هيئته البرلمانية عام ١٩٩١ بتقديم مشروع قانون بإباحة حق الاضراب وتنظيمه..

فاليسار مطالب اليوم بتحمل مسئولياته مع جموع العمال وقياداتها النقابية الشريفة فى التصدى لهذه الهجمة التترية على حقوق الطبقة العاملة، وتحويل الشعار الشهير فى السبعينيات..«**الاضراب مشروع مشروع.. ضد الفقر وضد الجوع**» الى حقيقة واقعية وممارسة. فالاضراب هو سلاح الطبقة العاملة الأخير ضد عنف ووحشية رأس المال، خاصة فى البلاد المتخلفة.

حسين عبد الرازق



اهتمت الدوائر الحكومية برصد رد الفعل الجماهيرى والسياسى لمذبحة الحرم الابراهيمى فى الخليل. أشارت التقارير المرفوعة للرئاسة الى حدة الغضب الجماهيرى فى كافة القطاعات الشعبية ضد اسرائيل و«اليهود»، والى اتساع حجم المشاركين فى المظاهرات الطلابية ومظاهرة ميدان التحرير، والمظاهرات التى انطلقت من المساجد. ولفتت الانظار الى المعارضة الواسعة للتطبيع التى عبر عنها المتظاهرون. ونصحت بضرورة التجاوب- ولو ظاهريا مع غضبة الجماهير، والتقليل من التصريحات والمواقف المدافعة عن التطبيع والسوق الشرق اوسطية.

وسجلت الدوائر الرسمية عددا من الظواهر الأساسية بالنسبة للتحرك السياسى.

الأولى، هى اتفاق البيانات المختلفة الصادرة عن الاحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية عامة على عدد من المطالب من أهمها، وقف أى اجراءات للتطبيع مع اسرائيل، وطرد السفير الاسرائيلى، واستدعاء السفير المصرى، وتصفية المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وقد أضاف حزب التجمع مطلبا آخر وهو: إعادة النظر فى اتفاقية الصلح بين السادات وبيجن الموقعة فى مارس ١٩٧٩، والتى تنتقص فى كثير من بنودها من السيادة المصرية وحرية القرار المصرى».

الثانية: انشاء عدد كبير من اللجان الشعبية فى مدن ومواقع مختلفة لمقاومة الصهيونية والتطبيع، ولوحظ مشاركة النقابات المهنية وأحزاب الناصرى والتجمع والعمل والاخوان المسلمون خاصة فى هذه اللجان.

الثالثة: بروز تيار الاسلام السياسى بما فى ذلك الاخوان المسلمون، وقيامه بدور مبادر وقيادى فى التحرك الجماهيرى الواسع فى الجامعات والجوامع والشارع، ورغم ان غالبية المشاركين فى هذه المظاهرات (وفى صلاة الغائب) مواطنون عاديون أو منتمون لقوى سياسة مختلفة بعضها على خلاف مع تيار الاسلام السياسى.

وقد أدى بروز هذا التيار الى اكساب كثير من هذه التحركات طابعا دينيا موجها ضد اليهود، واختفاء الشعارات السياسية المعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية.

وتتوقع الدوائر السياسية أن يكون لهذه الاحداث تأثيرات سياسية واسعة، تشمل تراجع حكومى مؤقت عن الاندفاع العلنى للتطبيع والترويج للسوق الشرق أوسطية، واصرار بعض الاحزاب السياسية على ادراج موضوع السوق الشرق أوسطية والعلاقات العربية ضمن قضايا الحوار الوطنى فى حال تجدد الدعوة إليه خلال هذا الشهر (أبريل)، كما يتوقع أن تعكف أحزاب وقوى اليسار عن دراسة أسباب تراجع دورها فى الشارع لحساب تيار الاسلام السياسى فى قضية تحمل اليسار عبء الدفاع عنها وقيادة الجماهير منها طوال السبعينات والثمانينات بدءا لتحرير الأرض بعد تولى السادات للسلطة وعام الحسم، ومقاومة كل الحلول الاستسلامية واتفاقات فك الاشتباك وزيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح.. الخ.

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تطلب: التحقيق فى قتل الشرطة ١٠ مواطنين.. خارج نطاق القانون والافراج عن ١٥٠ معتقلا رغم صدور أحكام نهائية ببراءتهم.

اهتمت الدوائر القضائية والسياسية ودوائر حقوق الانسان ببيانين متتاليين أصدرتهما «المنظمة المصرية لحقوق الانسان» تناولا اتهاما واضحا للسلطات المصرية بانتهاكات سافرة لحقوق الانسان والدستور والقوانين المصرية، خلال المواجهة الأمنية للمتهمين بممارسة العنف والارهاب.

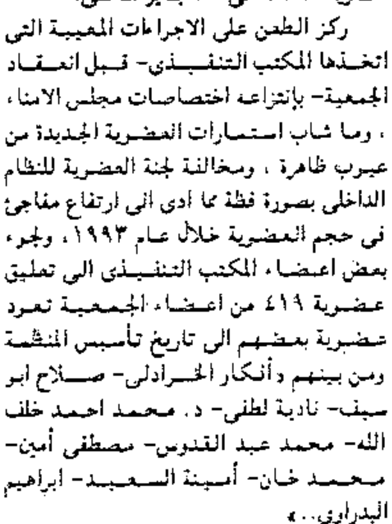
عبرت المنظمة فى البيان الاول(٢٠ فبراير ١٩٩٤) عن قلقها الشديد، بعد ان توفرت لديها شكوك قوية حول ممارسة اجهزة الامن للقتل خارج نطاق القانون «العشرات من المواطنين» «الذين اعلنت السلطة مسئوليتهم عن العديد من أعمال الارهاب التى وقعت مؤخرا، واتهمتهم بأنهم كانوا يخططون لتنفيذ عمليات ارهابية جديدة».

ويقول البيان فى تناوله لواقعة مصرع ٧ من هذه العناصر فى أول فبراير بمنطقة الزاوية الحمراء.. «فقد حاصرت قوات الأمن المركزى والقوات الخاصة المنطقة وفرضت حظرا للتجول فى بعض شوارعها. وتمكن بعض الشهود من رؤية ضباط أمن الدولة يقتادون مواطنا ملتحيا تبدو عليه آثار واضحة للضرب والتعذيب، وقام بارشادهم الى الشقة التى تجمع بداخلها القتلى السبعة، وخلافا لما اعلنته السلطات من ان هذه العناصر بادرت باطلاق الرصاص على قوات الأمن وأن الاشتباك معها استمر على مدى ثلاث ساعات. فقد اكد شهود العيان جميعهم ان اطلاق الرصاص لم يستغرق اكثر من ١٢ ثانية

انقطع بعدها لمدة نصف ساعة ثم تجدد لثوانى محدودة ، بعد اكتشاف الشرطة محاولة احد الاشخاص الفرار من فوق سطح المنزل، وهو الامر الذى رجح معه شهود العيان عدم وقوع اي اشتباك، ووفقا لما روته والدة طارق القرشى (احد القتلى السبعة والبالغ من العمر ١٧ عاما) ، فقد تبين لها بعد مناظرة جثته وجود اثار لجروح بمنطقة الرقبة، وترجح انها ناتجة عن الطعن «بسرنكى أو سكاكين..»

ويضيف البيان واقعة مصرع ٣ اخرين كانت تتعقبهم الشرطة بمنطقة زينهم ..«وأن اهالى شارع بركة فاروق قد فوجئوا فى حوالى الثامنة مساء ١٤ فبراير بأصوات صرخات لعدد من الشبان، وشاهد بعضهم عدد كبير من الافراد يرتدون ملابس مدنية ويمسكون بأربعة أشخاص جرى توقيف احدهم ووجهه للحائط، بينما نقل الثلاثة الآخرون الى سيارة بصندوق تشبه سيارات نقل الاثاث. وفى أعقاب ذلك سمعت اصوات طلقات نارية من داخل السيارة وقد تلا ذلك انتشار قوات الأمن ونقل جثث الاشخاص الثلاثة- حسبما أفاد شهود العيان- الى ناصية الشارع بعد وضع بعض القنابل ومدفع رشاش بجانب الجثث. وذكر بعض الشهود ان عددا من ضباط امن الدولة قد تبادلوا التهانى مع بعضهم البعض باعتبار ان الواقعة قد أفضت الى مصرع ثروت حجاج الذى تعتبره اجهزة الأمن احد العناصر الارهابية البارزة..»

وقالت المنظمة فى بيانها ..« واذا صحت هذه الشكوك فإن ظاهرة العنف الدموى تكون قد شهدت تطورا نوعيا جديدا يبدد التطور الايجابى الوحيد الذى كانت المنظمة قد رصدته فى تقريرها الصادر بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٤ والمتمثل فى توقف اجهزة الأمن عن عمليات التصفيات الجسدية لعناصر الجماعات الارهابية بالرغم من مصرع ٩٠ من رجال الشرطة على ايدى هذه العناصر..»


اللواء حسن الألفى وزير الداخلية. القتل خارج القانون

وركز البيان الثانى على استمرار اعتقال ١٥٠ شخصا داخل السجون المصرية المختلفة رغم صدور أحكام نهائية ببراءاتهم من قبل المحاكم المدنية والعسكرية ، وبعضهم صدر الحكم ببراءته منذ ديسمبر ١٩٩١ (أى منذ أكثر من سنتين).

وقال البيان .. «ومن المفارقة انه فى الوقت الذى تلاحظ فيه المنظمة ان السلطات المصرية تسارع بتنفيذ أحكام الاعدام الصادرة على المتهمين فى قضايا الارهاب المختلفة بعد فترة وجيزة من صدور هذه الاحكام، فإن غالبية المتهمين الذين حصلوا على أحكام بالبراءة من التهم المنسوبة اليهم فى هذه القضايا لم يفرج عنهم واستمر احتجازهم داخل السجون رغم مرور ما يقرب من عامين على صدور الحكم ببراءة بعضهم وتعتقد المنظمة المصرية لحقوق الانسان ان استمرار احتجاز هؤلاء المواطنين يشكل خرقا فظا لاحكام القضاء التى نص الدستور المصرى فى المادة ٧٢ منه على ان الامتناع عن تنفيذها او تعطيل هذا التنفيذ يشكل جريمة يعاقب عليها القانون ، كما ان استمرار احتجاز هؤلاء المسجونين يعد بمثابة مخالفة جسيمة لاحكام المادة ٤٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية والتى تقضى بالافراج عن أى متهم محبوس طالما صدر حكم ببراءته»

طعن فى شرعية الجمعية العمومية للمنظمة المصرية لحقوق الانسان


عادل عيد — حلمى شعراوى

تقدم عدد من اعضاء الجمعية العمومية للمنظمة المصرية لحقوق الانسان ، طعنا للأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان (محمد فائق) فى شرعية الجمعية العمومية للمنظمة المصرية المنعقدة فى ٢٨ يناير الماضى.

وركز الطعن على الاجراءات المعيبة التى اتخذها المكتب التنفيذى- قبل انعقاد الجمعية- بإنتزاعه اختصاصات مجلس الامناء ، وما شاب استمارات العضوية الجديدة من عيوب ظاهرة ، ومخالفة لجنة العضوية للنظام الداخلى بصورة فظة مما ادى الى ارتفاع مفاجئ فى حجم العضوية خلال عام ١٩٩٣، ولجوء بعض اعضاء المكتب التنفيذى الى تعليق عضوية ٤١٩ من اعضاء الجمعية تعود عضوية بعضهم الى تاريخ تأسيس المنظمة ومن بينهم «أنكار الخرادلى- صلاح ابو سيف- نادية لطفى- د. محمد احمد خلف الله- محمد عبد القدوس- مصطفى أمين- محمد خان- أمينة السعيد- ابراهيم البدراوى..»

واعتبر الطعن انعقاد الجمعية باطلا لاصرار المكتب التنفيذى على ادراج حوالى ١٦٠ اسما من اعضاء المنظمة ضمن اعضاء الجمعية العمومية بالمخالفة للمادتين ١٢، ١٦ من النظام الداخلى، ولرفض «كامل زهيرى» رئيس الجمعية العمومية النظر فى اعتراض اكثر من عضو فى الجمعية العمومية ،ورفضه تشكيل لجنة من رئيس المنظمة العربية ورئيس المنظمة المصرية وعضو ثالث للبحث فى هذا الطعن واعلان قرارها على الجمعية العمومية، ورفضه عرض اقتراح مكتوب من عدد من اعضاء الجمعية يطلب رفض الاخذ بمبدأ التصويت بالتوكيل فى اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة، مما مكن عددا محدودا من الاعضاء حازوا على ما يقرب من ٣٠٠ توكيل للتصويت نيابة عن الغائبين بالاضافة الى ما شاب عمل اللجنة التى اشرفت على الانتخابات من نواقص وعيوب.

وقد وقع الطعن عدد كبير من اعضاء المنظمة ومؤسسيها ، من بينهم «عادل عيد» عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان، و«حلمى شعراوى» عضو مجلس الامناء السابق، وأبو العز الحريرى، ود. عصمت زين الدين ، وحسين عبد ربه، وابراهيم البدراوى، واحمد نبيل الهلالى واحمد كامل، ود. حمزة البسيونى.

كما قرر اعضاء فرع المنظمة المصرية لحقوق الانسان بالاسكندرية تجميد اى تعامل مع مجلس الامناء الذى اعلن عن انتخابه الى أن يتم الفصل فى الطعون المقدمة حول بطلان اجراءات انعقاد الجمعية العمومية.

البعد التاريخي .. لجريمة جولد شتاين



د. عبد العظيم أنيس

كيف يمكن أن نفهم الدوافع التي جعلت رجلا مثل باروخ جولدشتاين يذهب إلى الحرم الإبراهيمي في الخليل في ساعة مبكرة من يوم مشئوم ويقتل بمدفعه الرشاش أكثر من ستين فلسطينيا وهم ركع سجود في الصلاة، ويجرح المئات منهم؟ وهل يكفي أن يقال إنه متطرف؟

طبيب مهمته مداواة المرضى وتخفيف آلام البشر، ومع ذلك لم ينظر إلى الساجدين في المسجد كمجرد أعداء، وإنما موضوعات غير إنسانية، تماما كما فعل النازي بالنسبة لليهود خلال الحرب العالمية الثانية، بينما تفخر ألمانيا طول حياتها بإنجازاتها الحضارية في الموسيقى والأدب والعلم.

بدم بارد أطلق الطبيب باروخ جولدشتاين النار من مدفعه - في جبن خسيس - على مئات المصلين وصاح «هذه آخرتهم»، وفي حماس بالغ سار المستوطنون الصهاينة خلف نعشه إلى جنازته حيث أعلن أنه «مقدس وبطل ورجل الحق».

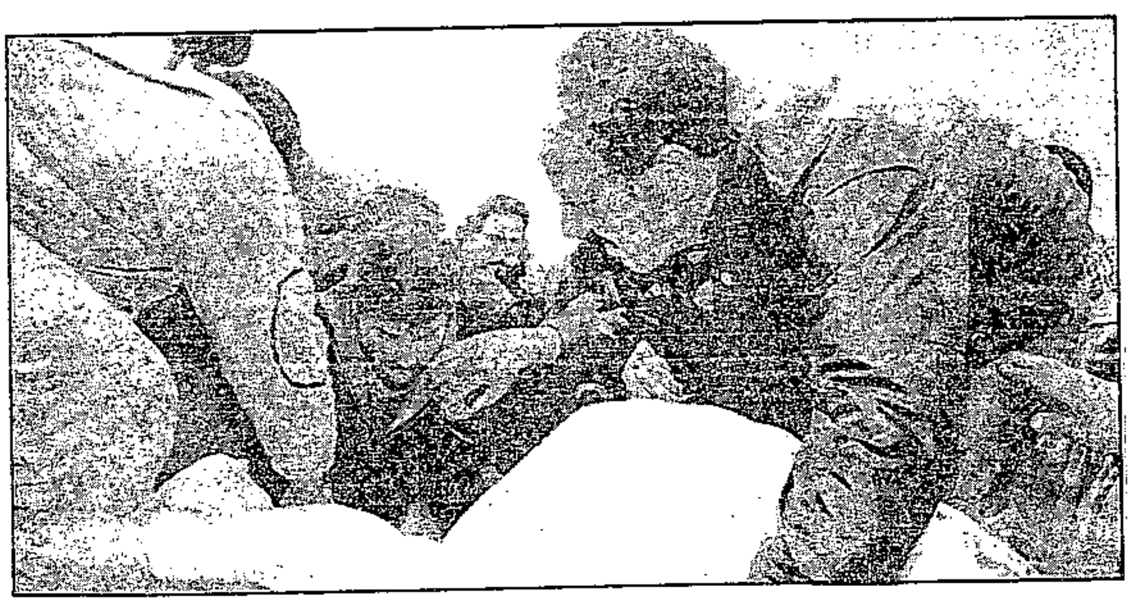
وهل يمكن أن نعد بعد كل هذا التقدم في التربية والتعليم والعلم ووسائل الاتصال التي حولت العالم إلى قرية كبيرة، أن البشرية قد تقدمت حضاريا وأمثال جولد شتاين وأنصاره، موجودون؟

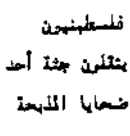
تلك هي الأسئلة المحيرة عندما نفكر في مثل هذه المذبحة ودوافعها. هناك بالطبع بُعد العقيدة الدينية اليهودية حيث تمتلئ التوراة بأوامر القتل والذبح للأعداء باسم الرب الذي اختار بني اسرائيل كشعبه المختار. والعقيدة الدينية عندما تتحول قاعدة للعمل العام وللنظر للآخرين تصبح في كثير من الأحيان أمرا خطيرا، لأنها عند معتنقيها أمر «مقدس» ليس صادرا من إنسان وإنما من الإله الأعلى. وفي ظني أن هذا هو الأساس الديني للمذابح التي ارتكبها الصهاينة منذ عام ١٩٤٨ ضد الفلسطينيين مثل مذبحة دير ياسين التي قتل فيها أكثر من ٣٥٠ فلسطينيا، بل هذا هو الأساس الديني للاستيلاء على فلسطين أصلا وطرد أهلها.

لكن هناك أيضا في رأيي البعد التاريخي من العداء والصراع الذي دار قرونا طويلة بين أوروبا المسيحية والعرب وغالبيتهم من المسلمين. ولقد تمثل هذا الصراع في العديد من المصادمات والحروب منذ القرن العاشر الميلادي وحتى اليوم. واليهود الأشكيناز الآتون من أوروبا وأمريكا إلى إسرائيل متأثرون أشد التأثر بهذه الكراهية العميقة للإسلام والمسلمين، وهناك شواهد عديدة على ذلك قديمة وحديثة.

عندما دخل جنرال «اللنبي» بقواته دمشق عام ١٩١٧ زار قبر صلاح الدين وقال عنده «ها نحن قد عدنا يا صلاح الدين»..ونفس الشيء أو شيء مشابه فعله قائد الحملة الفرنسية التي دخلت سوريا في تلك الفترة.

وفي عام ١٨٣٠ قامت فرنسا بغزو الجزائر، فدمرت معظم الفيلات والحدائق في المدينة المسلمة، وحولت المساجد إلى كنائس أو ثكنات أو نوادي لهو ليلية، وخطب قائد





فلسطينيون يحملون جثة أحد ضحايا المذبحة

الحملة(ماريشال دي بورمونت) في قواته فقال لافض فوه: «لقد التحقتم بالصليبيين».

ومنذ عام أو أكثر قليلا احتفل الغرب بمرور ٥٠٠ سنة على اكتشاف كولومبس العالم الجديد(أمريكا)، لكن ما طمسته هذه الاحتفالات هو أن نفس هذاالعام(١٤٩٢) هو عام سقوط أكبر وأهم المدن المسلمة(قرطبة) في يد الكاثوليك الأسبان الذين أعملوا القتل في مسلمي الأندلس وطردوا منهم أكثر من ٢ مليون إلي شمال أفريقيا، وأن كولومبس نفسه عندما رفع مشروعه البحث عن طريق جديد إلى الهند، برره في خطابه الرسمي بضرورة القضاء على «المحمديين» المسيطرين على طرق التجارة. ولقد مول العرش الأسباني رحلة كولومبس إلي حد كبير من الأموال والممتلكات التي صودرت من المسلمين واليهود. وعندما أبحر كولومبس إلى العالم الجديد اضطر أن يبحر من ميناء صغير(بالوس palos) لأن الموانئ الرئيسية كانت مملوءة بسفن الهاربين من المسلمين واليهود إلي شمال إفريقيا.

إن الممارسات الوحشية التي جرت على أرض أسبانيا في القرن الخامس عشر ضد المسلمين واليهود من قتل ومحاكم تفتيش وطرد و.. الخ قد سلحت غزاة العالم الجديد من أمثال كولومبس ورجاله ومن جاءوا بعده بإيديولوجية جاهزة في النظر إلى «الآخر» كانت هي الأساس فيما صنعه الأوربيون بالهنود الحمر من ذبح بالجملة وتدمير محاصيل وحرب جراثيم.. الخ القصة المعروفة.

ومن المؤكد أيضا أن مجازر وبشاعات أخري قد ارتكبها الأتراك عندما سيطروا على بلاد البلقان في القرن الخامس عشر والسادس عشر، وأن كل هذا قد تم باسم الإسلام مع الأسف الشديد، وعندما تتذكر شعوب البلقان هذه المآسي التاريخية فإنها لاتقول إنها من عمل الأتراك أو التتار وإنما هي من عمل المسلمين والإسلام.. وربما هكذا يمكن أن نفهم بعض أبعاد الصراع الدائر اليوم في البوسنة والهرسك.

إن علينا أن نعترف أن لليسار العربي-في محاولاته الماضية لفهم الحاضر وتحليله. لم يعط لهذا البعد التاريخي الأهمية التي يستحقها، وهذا في رأيي خطأ لاينبغي تكراره.

غزة أولا..

كنت مثل الكثيرين علي قناعة بأن الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية جاءت في الأصل من واشنطن، وبالتحديد من جماعة «مبادرة من أجل السلام في الشرق الأوسط» والتي ضمت العديد من رجال السياسة والاقتصاد والبنوك في الولايات المتحدة. وقال آخرون إن شمعون بيريز- وزير الخارجية الإسرائيلي- هو صاحب فكرة السوق بعد اقتناعه باستحالة تنفيذ مشروع اسرائيل الكبرى بالوسائل العسكرية،ومن هنا طرح المشروع البديل حيث تتحقق الهيمنة الإسرائيلية بوسائل أخرى، وسائل تستخدم رأس المال الخليجي والتكنولوجيا الإسرائيلية والدعم الأمريكي.

لكن كتابا جديدا ظهر في لندن هذا الشهر قد يجعلنا نعيد التفكير فيمن هو أول الداعين لمثل هذا المشروع أو شيء شبيه به، والكتاب عنوانه «غزة أولا..قناة النرويج السرية للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير» ولمؤلفه جين كورين jane corein وهي من القيادات الإخبارية في محطة الإذاعة البريطانية، عملت طويلا في شئون الشرق الأوسط وتولت تغطية حرب الخليج والحرب في البوسنة والهرسك، وكانت علي صلات وثيقة بأطراف المفاوضات السرية التي جرت في النرويج مؤخرا، وهي: أحمد قريع(أبو علاء) وحسن عصفور(وخلفهما أبو مازن) عن الجانب الفلسطيني، ومن الجانب الإسرائيلي نائب وزير الخارجية يوسي بيلين ويوري سافير وجول سنجر، وأخيرا هيرشفيلد، ومن الجانب النرويجي الباحث الأكاديمي الاجتماعي لارسن وزوجته الموظفة بالخارجية النرويجية منى جول.



عمرو موسى: دور مصري في التأثير على عرفات

وبسبب اتصالاتها الوثيقة بالأطراف الثلاثة المذكورة ولإطلاعها على العديد من الوثائق الهامة استطاعت جين كورين تأليف هذا الكتاب الهام الذي يقدم صورة عن «أبو علاء» ليست معروفة تماما لدى غير الفلسطينيين. فالذي يتضح من هذا الكتاب أنه رجل أعمال هام ومصرفيBankar ماكر كما يصفه الكتاب، وهو يدير مؤسسة «صامد» التي تمتلك في لبنان مصانع عديدة وأراضي، وفي الأقطار الأفريقية والعربية، كما يدير محفظة أوراق مالية واسعة لحساب منظمة التحرير. ويقول هذا الكتاب إن أبو علاء كان قد وضع منذ زمن طويل ورقة عن «التعاون الاقتصادي المشترك» بين أقطار الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، وأن الإسرائيليين أعجبوا بهذه الورقة تماما.

وفي أول اجتماع في لندن بين أحمد قريع ورجل يوسي بيلين(هيرشفيلد) قال هذا الأخير أنه أعجب تماما بالمفاهيم التي قدمها أبو علاء في «ورقته الاقتصادية».

أيضا يتضح من ثنايا هذا الكتاب أن اثنين على الأقل من أعضاء الوفد الفلسطيني الرسمي في واشنطن-فيصل الحسيني وحنان عشراوي- كانا علي علم بهذه الأتصالات السرية. بل إن حنان عشراوي هي التي رتبت أول اتصال بين أحمد قريع وهيرشفيلد، ولذا يدهش المرء عندما يتذكر أن حنان عشراوي وفيصل الحسيني كانا ضمن المهددين بالاستقالة من الوفد الرسمي عندما أعلن عن قناة أوسلو.

أما حسن عصفور فتقول عنه جين كورين بأنه كان عضوا في الحزب الشيوعي الفلسطيني(حزب الشعب الفلسطيني حاليا)، لكنه تراجع عن معتقداته بعد الانهيارات التي وقعت في المعسكر الاشتراكي وعندها تبين «أن العدو اللدود يمكن أن يصبح صديقا».

ولقد تذكرت وأنا أقرأ كتاب جين كورين مقالا ظهر في صحيفة «الأهالي» لشخص لاأعرفه وصف فيه اتفاق غزة-أريحا بأنه اتفاق بين رجال أعمال إسرائيليين

وفلسطينيين.

على أن أخطر ما جاء في هذا الكتاب ما يتعلق بالدور المصري مع **شمعون بيريز** في التمهيد لمشروع «غزة-أريحا» الذي هو في الحقيقة المشروع القديم الذي رفضته منظمة التحرير «غزة أولا» مع إضافة تحلية sweetner جديدة هو أريحا لجعله مقبولا من عرفات.

ويقول الكتاب إن بيريز لم يشعر بالضيق لأنه أبعد من مفاوضات واشنطن، فقد كان يعتقد أن بؤرة مفاوضات واشنطن هي الأفكار القديمة والخلافات القديمة بين إسرائيل والعرب، ولم يكن **بيريز** يشارك **شامير أو رابين** قناعتهما بأن طريق السلام يتمثل في خلق قيادة فلسطينية محلية وتجميد **عرفات** في تونس، إذ كان يعتقد أن هذا المنهج ليس إلا وسيلة لصرف أنظار الرأي العام الإسرائيلي عن الإحباطات السابقة. وكان بيريز يعتقد أنه من الضروري خلق موقف جديد يسمح بالتفاوض مع منظمة التحرير، ولكنه على عكس مساعده **يوسي بيلين** لم يكن يوافق على التفاوض مباشرة مع منظمة التحرير دون وسطاء.

لقد اختار طريقا آخر.. إذ كانت لديه ثقة كبيرة في الطرف المصري- الذي كانت تربطه علاقات حميمة مع إسرائيل- في التأثير على الطرف الفلسطيني. وفي نهاية عام ١٩٩٢ سأل بيريز الرئيس مبارك ومستشاره **أسامة الباز** ووزير الخارجية **عمرو موسى** أن يعيدوا إحياء عملية السلام بالقيام بدور الوساطة لدى منظمة التحرير.

وكان بيريز يدرك أن أي حوار مع منظمة التحرير لابد أن يقوم على أساس إغراء عرفات بالأرض. وكان تفكير وزير الخارجية الإسرائيلي منصبا على فكرة الانسحاب من غزة كخطوة أولى لجذب منظمة التحرير إلى عملية السلام، وباعتبار أن تخلي إسرائيل عن غزة مسألة سهلة نسبيا لأن المستوطنين قلائل في القطاع. أما الضفة الغربية فقد تحولت بفضل المستوطنات المنتشرة بين التجمعات الفلسطينية إلى ما يسميه بيريز **«أومليت ديموجرافي»**. لكن الفلسطينيين رفضوا في الماضي مشروع «غزة أولا» خوفا من أن يكون **«غزة أولا وأخيرا»** ولذلك أضاف بيريز إلى مشروع «غزة أولا» تحلية صغيرة باقتراح إضافة مدينة من الضفة الغربية إلى مشروعه. هكذا شرح **بيريز** فكرته للمصريين عندما طلب منهم أن يستطلعوا رأي منظمة التحرير، وأوضح أنه على استعداد لإضافة مدينة مثل **طولكرم** أو أريحا إلى مشروعه. وكان **بيريز** يأمل بأن أفكاره عندما تصل تونس من خلال **مبارك** تكون مقبوله أكثر لدى **عرفات**. بل إن **بيريز** كان يأمل بأنه ربما يقترح الفلسطينيون هذه الأفكار مرة أخرى على الإسرائيليين من خلال المصريين باعتبارها أفكارهم هم أي أفكار الفلسطينيين.

وكان هذا في الحقيقة هو جوهر ما تم من خلال قناة أوسلو، إذ قال **يوسي بيلين** لبريز فرحا بعد أول جلسة عقدها الطرفان في أوسلو: إن مشروع غزة أولا» على المائدة!

العائلة والارهابي

تمتعت مثل كثيرين بالمسلسل التليفزيوني الرمضاني **«العائلة»** لمؤلفه **وحيد حامد** ومخرجه **اسماعيل عبد الحافظ** والذي ناقش قضية «الإرهاب» باسم الدين في مصر، وتمتعت على وجه الخصوص بالأداء الرائع للفنان الكبير **محمود مرسي**.

وفي اليوم قبل الأخير من رمضان كنا على مائدة الإفطار في منزل صديق عزيز، وجرى الحديث عن هذا المسلسل بمناسبة الضجة التي أثارها بعض رجال الدين عندما ورد بالمسلسل عن مسألة **«عذاب القبر»** وهل وردت هذه المسألة في القرآن والسنة الصحيحة أم لم ترد.

وقال بعض الأصدقاء، أن **وحيد حامد** يتجنى على المرحلة الناصرية، ولم يكن هذا رأي الغالبية التي رأت أن من الضروري التعرض للأخطاء التي وقعت في تلك الفترة دون خوف أو تزيين. المهم هو إعطاء صورة عامة متوازنة للإيجابيات والسلبيات وهذا ما فعله المؤلف في رأيهم.

وقال آخرون إن مشكلة هذا المسلسل هو أنه مباشر أكثر من اللازم، بحيث يتحول إلى عمل من أعمال الدعاية أكثر منه عملا فنيا. وكان رأيي أن الرأي العام في مصر في حاجة إلى هذا النوع «التعليمي» من المسلسلات (إن جاز التعبير) بعد أن جرت على مدى سنوات طويلة عمليات «غسيل مخ» من خلال العديد



الفنان الكبير محمود مرسي

من الكتب الصفراء، وأشرطة التسجيل وخطب أئمة المساجد، ومن خلال التليفزيون أيضا، بحيث لم يعد الإنسان العادي في مصر قادرا على أن يميز بين الصحيح وغير الصحيح، بين الغث والسمين في موقف الدين من قضايا الحياة والمعاملات.

أما أنا فقد قلت إنه ربما كانت نقطة الضعف الأساسية في هذا المسلسل هو **الصورة التي يقدمها عن الإرهابي، وهي صورة تبدو لي «تبسيطية» أكثر من اللازم**. وصحيح أن الأرهابي هو ثمرة أيديولوجية مغلوطة متخلفة عن الدين، ولكن صحيح أيضا أنه نتاج مناخ اجتماعي اقتصادي فاسد، هو مناخ الانفتاح الذي سلب من الشعب كل مكاسب الفترة الناصرية.

ولذا فإن نظام الحكم الحالي في مصر مسئول عن ظهور هذا الإرهابي تماما كمسئولية قيادات جماعات الجهاد والتكفير.. الخ، وإلا فكيف نفسر أن مواقع القوة لهذه الجماعات المتطرفة هو الصعيد-حيث يسود الفقر- والمناطق العشوائية والأحياء الشعبية في المدن. وكيف نفسر التأييد الشعبي الذي حظيت به هذه الجماعات في مبدأ الأمر قبل أن تتحول إلى القتل العشوائي فيتحول الرأي العام الشعبي عنها. صحيح أن **وحيد حامد** قدم لنا الإرهابي في شخص «مصباح» طالب الجامعة الفقير الذي عانى من ظروفه الاجتماعية القاسية، كما قدم **«سمير الدكش»** الوصولي الطموح الذي حقق بأساليب ملتوية المال الحرام، لكن مسئولية الحكم في كل هذا تبدو غائبة تماما.

ومع ذلك فقد قيل لي أن حلقتين من هذا المسلسل ألغي عرضهما في آخر لحظة وربما لو عرضتا لتعدل الانطباع النهائي بعض الشيء.

وعلى أية حال فلا بد من تهنئة **وحيد حامد** على هذا العمل الجيد، وتهنئة الفنان الكبير **محمود مرسي** الذي أمتعنا بعد طول غياب، وتهنئة المخرج **اسماعيل عبد الحافظ** بالطبع.



الانتفاضة في الضفة الغربية

بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي:

قطار التسوية

خطوة للأمام..

خطوتان للخلف..



مؤجلات مدريد تطارد اتفاق غزة- أريحا

اسرائيل تزرع صورة الحل النهائى في ترتيبات المرحلة الانتقالية

الرصاصات التى اطلقت على المصلين فى ساحة الحرم الابراهيمى مدينة الخليل- فجر الجمعة ٢٥ فبراير ٩٤ فحولته الى بركة دم تعوم فيها الاشلاء ... هذه الرصاصات خرجت من جماجم القتلى الى الشارع العربى وضمير العالم حتى استقرت قرب موائد المفاوضات فاصابتها بخدوش، تجرى الان محاولات ترميمها!

ومذبحة الخليل كانت بمثابة بؤر ضوء سلطت فجأة على مشاهد الظل، فكشفت المستور.

مشهد يمتد من مستوطنة كريات اربع، قرب الخليل، التى خرج منها **باروخ جولد شتاين** ، الى باقى حزام المستوطنات الزاخرة بامثال «البطل الشهيد» ، الذى خرجت الجموع تودع جنازته بحرارة ، واطلق اسمه علي صغار المواليد.

ومشهد يمتد من موقع قوات جيش الدفاع الاسرائيلى المكلفة بحراسة المنطقة، فقامت بحماية الجناة، الى باقى مواقع الجيش التى قمعت بوحشية مظاهرات الغضب التى اجتاحت الارض المحتلة بعد المذبحة لتؤذن بصعود جديد للانتفاضة.

ومشهد يمتد من مبنى الكنيست الى مبنى مجلس الوزراء الاسرائيلى فى مدينة القدس العربية (عاصمة اسرائيل الابدية على مر الاجيال) حيث يحاول زعماء الكنيست والبرلمان ادارة سياسة مزدوجة تقوم على تهدئة الخواطر للحفاظ على جذوة التسوية مشتعلة، واصدار التوجيهات بالاجراءات القمعية التى تحاول قطع الطريق على صعود موجات الغضب.

ومشاهد تمتد من **تونس الى عمان الى دمشق الى بيروت** حيث جرى سحب الوفود المشاركة فى الجولة رقم (كذا) من المحادثات ، مع تحذيرات «الحكماء» من ابتلاع المفاوض العربى للطعم الذى قدمه «المجنون» **باروخ جولد شتاين**، فتكون الحماقة العربية اكبر هدية لروح «المرحوم».

ومشهد تمتد من هيئة اركان الشرعية الدولية الجديدة (**مجلس الامن**) الذى اجتمع ثم انفض ثم اجتمع . ثم انفض لمدة ثلاثة اسابيع متواصلة حتى تتمكن فى النهاية من اصدار قرار بإدانة المذبحة وتوفير الحماية الدولية(أو الاجنبية) للفلسطينين فى الارض المحتلة، بعد ان **نجحت الدبلوماسية السرية فى الحصول على تعهدات عربية باستئناف المفاوضات**، فور أصدار القرار.

بطل هذا المشهد طيلة الاسابيع الثلاثة ، وحتى اصدار القرار هو المندوب الاسرائيلى

جاد يعقوبى ، الذى عارض اصدار قرار من مجلس الامن فى حادث ارتكبه شخص، وليس شعب، أو دولة!

وبالقرب من مقر الاجتماع ، كان الرئيس الامريكى **بل كلينتون**، راعى مصالح الشعوب ، وحقوق الانسان فى العالم، يدلى بتصريحات يعترف فيها بالقدس عاصمة لاسرائيل، ويطلب بعد لقائه **باسحاق رابين** من منظمة التحرير العودة للمفاوضات دون شروط!

يتضمن هذا المشهد ايضا تعليمات اصدرها البيت الابيض للمندوب الامريكي بالامتناع عن التصويت على الفقرات التى تشير الى الاراضى (وليس ارض) الفلسطينة محتلة، او الى شمول «اراضى» لمدينة القدس ، مع ضرورة استخدام حق الفيتو، لو استخدمت هذه العبارات، فى النصوص الاجرائية وليس الديباجة.

وربما تمتد اخر المشاهد **من جامعات القاهرة الى جوامعها حيث خرجت مظاهرات شعبية تندد بالمجزرة فقمعتها الشرطة المصرية**. التى اضاف اليها حادث الحرم الابراهيمى عبئا جديداً مع عبء مطاردة الارهاب!

والى جانب مظاهرات القاهرة، وانتفاضة الارض المحتلة تظاهرت عواصم عربية عديدة فى أكثر المشاهد حيوية فى دلالتها على ان **الشعور الشعبى العربى المعادى لاسرائيل لا يزال طازجا وان الحاجز النفسى الشعبى لا يزال محتفظاً بحيويته** ، خلافا لنبوءة رائد طريق السلام المرحوم انور السادات

السلام المراوغ

والمذبحة بما انطوت عليه من دلالات عنصرية وقومية ودينية ، وبالجسامة التى جرى بها ذبح مئات الفلسطينيين ، بين قتيل وجريح ، فى شهر رمضان ، وهم ركوع فى ساحة مسجد، وليس ميدان قتال ، نسفت جسورا كان الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى يحاول العبور عليها ضد موروثات الصراع الدامى على ارض فلسطين بحثا عن السلام المراوغ.

ولا تعكس هذه المشاهد الظاهرة كل جوانب الصورة فرصاصات **باروخ جولد شتاين** (الرمز الكودى لتوجهات سياسة الاستيطان) قلبت جدول اعمال المفاوضات الاسرائيلية- الفلسطينية رأسا على عقب ، ودفعت بمؤجلات اتفاق غزة- اريحا- الى المقدمة ، وعلى الاخص قضايا **المستوطنات والامن والقدس** التى تركت السلام معلقا باداة الشرط «لو» التى تفتح عمل الشيطان.

فالدلالة الاهم والاعمق لحادث الحرم الابراهيمى انه كشف التناقض الجوهرى فى اتفاق غزة- اريحا والماثل فى تحديد بعض خطوط المرحلة الانتقالية، وغياب صورة الحل النهائى، وهو التناقض الذى كشفت عنه القوى والاحزاب الوطنية فى العالم العربى، عندما حذرت فور توقيع الاتفاق من ترحيل قضايا الجوهرية الى مرحلة لاحقة.

المؤجلات تطارد الإجراءات

وفى الفترة السابقة على مذبحة الخليل، كانت مؤجلات مدريد: **الأمن والمستوطنات والقدس وحق تقرير المصير.. واللاجئين.. وحق العودة** والدولة، تطارد ما تم الاتفاق عليه فى الحل المرحلى، وتنعكس على كل مراحل الترتيبات الانتقالية لأن كل طرف من أطراف التفاوض كان يحاول زرع صورة الحل النهائي فى الترتيبات الانتقالية..

المفاوض الفلسطينى يحاول أن يشد في اتجاه الدولة، والمفاوض الاسرائيلى فى اتجاه الميكرودولة أو الكيان الفلسطينى التابع فى كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية، أو إسرائيلية-فلسطينية-أردنية تحت الهيمنة الإسرائيلية..

وليست أزمة السيطرة على المعابر، أو حدود أريحا-موقع السلطة الفلسطينية- أو إجراءات الأمن، أو حق التمثيل الخارجى للمنظمة سوى تنويعات على المؤجلات: السيادة والأرض والدولة وحق تقرير المصير..

تنويعات يتم حسمها بين طرفى التفاوض، تبعا لعلاقات القوى..

تنويعات تخدم فكرة اختبار النوايا، وعمليات الترويض، فى علاقات الشراكة وتحاول إسرائيل من خلالها أيضا حرق مراكب عرفات.

ومذبحة الخليل ، بكل تداعياتها ، كشفت عن أن غياب صورة الحل النهائى، من أى اتفاق مرحلى، تمثل كعب أخيل هذا الاتفاق، وأنه لابد من إدخال تغيير على عملية المفاوضات، إذا ما كان المطلوب إبقاء هذا الاتفاق حيا.

وبهذا المعنى، فإن المذبحة قد وترت كل المناطق الحساسة فى المسار الفلسطينى-الإسرائيلى.. ووضعت أطراف التفاوض فى أزمة حقيقية، وقوت شوكة المعارضين على الجانبين، لأن المفاوضات فى هذا المسار قد تخبطت منذ اتفاق غزة أريحا، في كل خطوة إجرائية.

ببساطة لأن **إسرائيل تريد لمشروع الحكم الذاتى أن يكون مشروعا دائما..أبديا للحل الفلسطينى، بينما حاول المفاوض الفلسطينى أن يجعل منه جنين الدولة.**

وقد جاءت مذبحة الخليل..فى أجواء عاظمت من آثارها. فلا القوات الإسرائيلية بدأت الانسحاب من غزة أريحا فى الموعد الذى كان محددا فى الاتفاق أى ١٣ديسمبر الماضى، ولاكانت أزمة المعابر قد عرفت حلا يرضى الشعور الفلسطينى، ولا كانت إسرائيل قد سلمت بحدود لأريحا، تصر السلطة الفلسطينية أن تتجاوز سبع مساحتها..ولا كانت إقامة سلطة الحكم الذاتى قد بدأت فى مواعيدها.

وبدا أن المفاوض الإسرائيلى يقاتل على

باروخ
سفاح الخليل

رابين
الحفاظ على التسوية

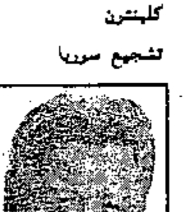


عرفات
رهان على استخدام
الإدانة الدولية

مبارك
مظاهرات القاهرة



كلينتون
تشجيع سوريا



كل شبر حتى لاينمو من رحم مشروع الحكم الذاتي، أكثر من ميكرودولة تابعة ...

وهكذا بينما كان المفاوض الإسرائيلي، ومعه قوات الاحتلال، يحاول حسم مسألة المؤجلات بسياسة الأمر الواقع، جاءت المذبحة لتدفع -فلسطينيا- بالمؤجلات إلى المقدمة في سياق حق تقرير المصير وليس تأبيد الاحتلال.

وبين خطوط الحل الانتقالي وغياب صورة الحل النهائي دخلت المفاوضات بعد حادث الخليل -وقبله- في أزمة حادة تتعلق بخصوصية التفاوض في المسار الفلسطيني الإسرائيلي، الذي يستحق وقفة.

المرحلي والنهائي

لاتعود خصوصية هذا المسار الذي التهب بعد المذبحة إلى كونه ينهض على قاعدة الحلول المرحلية، فكل مسارات التفاوض الأخرى، والتي بدأت بالمسار المصري-الإسرائيلي منذ اتفاقية فض الاشتباك الأولى إلى **كامب ديفيد**، سارت على قاعدة الحلول المرحلية، وسياسة الخطوة خطوة التي تشكل جوهر التسوية الأمريكية الإسرائيلية كوسيلة لإعادة تشكيل توجهات الأطراف العربية تبعا لاحتياجات الاستراتيجية الأمريكية، وشريكتها الأصغر(إسرائيل) قبل التخلي النهائي عن الدجاجة التي تبيض ذهبا، (الأرض المحتلة). فالتقدم الذي جرى في المسار المصري، والمحتمل حدوثه -نظريا- في المسارين السوري واللبناني وإن استند إلى نظرية (قطعة من الأرض مقابل قطعة من السلام) كان يستند إلى قاعدة أوسع (الأرض مقابل السلام) أو (الكل مقابل الكل) كما عبر وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع.

ففي المسارات الأخرى كان التفاوض يجري بين دول ذات سيادة وحدود دولية معترف بها، وعلى أساس سقف محتمل لصورة الحل النهائي، حيث اقتصر دور المرحلية على إدخال تغييرات عميقة على شبكة العلاقات المحلية والعربية والدولية للأطراف العربية

تقاطع طرق

ومشكلة المسار الإسرائيلي-الفلسطيني التي فجرها حادث الحرم، ويمكن أن يفجرها أي حادث آخر، لاتعود إلى إقراره لمبدأ المرحلية.. أو مشروع الحكم الذاتي الانتقالي، **بل لغياب تحديد وجهة لعملية الانتقال**، مع أن خصائص الحل المرحلي الانتقالي أنه يقود إلى وجهة معينة، في حين يقودنا اتفاق غزة أريحا، إلى تقاطع طرق، أنه انتقال إلى المجهول بما يفقد كلمات المرحلية والانتقالي، في هذه الحالة، كل دلالاتها.

ومشكلة اتفاق غزة-أريحا، كما كشفت عنها حتى قبل جريمة الخليل، اتفاقيتا **أوسلو والقاهرة** أنه بسبب غياب السقف أو الصورة المحتملة للحل النهائي، يظل الاتفاق ملغوما، ليس فقط عندما يأتي أوان التفاوض حول القضايا المعلقة للمرحلة التالية، بل يظل ملغوما حتى في المدى المباشر أيضا عند التفاوض حول إجراءات مايسمى بالحل الانتقالي، لأن عملية التفاوض إما تتحول إلى صراع على المؤجلات، أو يتم تجميدها، أو إحالتها إلى حلول وسط حمالة أوجه تبعا لميزان القسرى- الذي يرجح-تغليب المطالب الإسرائيلية.

أوسلو والقاهرة

وهذا ما حدث بالضبط حتى تم الوصل إلى اتفاقيتي أوسلو والقاهرة، فقد أرجأت إسرائيل الانسحاب من غزة وأريحا وأعلنت أن تاريخ الانسحاب ليس نصا مقدسا! ثم خفضت مساحة أريحا بإدعاء دواعي أمن المستوطنين والمستوطنات! وتركت موقع السلطة الفلسطينية محاصرا بسيطرتها على المعابر! وأكدت أن وجودها في المعابر ليس ضروريا لمنع تهريب السلاح للأرض المحتلة، بل أيضا لمنع عودة اللاجئين! ثم انذرت منظمة التحرير بإلغاء الاتفاق فيما لو انتهجت سياسة خارجية مستقلة، أو مارست مكاتبها في الخارج نشاطا مستقلا، ثم أعلنت أن قوات جيش الدفاع لن تنسحب ولكن سيعاد توزيعها وأختتمت هذا التشدد بحق قوات جيش الدفاع في حماية المستوطنين، حتى خارج حدود المستوطنات..

الميكرودويلة

والمتأمل لهذه التوجهات سوف يلاحظ أنها لاتعود إلى «عند البقال» أو «طريقة اليهود في التفاوض» **بل إنها محاولة لرسم صورة الحل النهائي، والحدود المسموح بها فلسطينيا في هذا الحل**، وبدا الأمر كله وكأن إسرائيل تحاول أن تلبس الكيان الفلسطيني ميكرودويلة في عز الشتاء!

والمفاوض الإسرائيلي يحاول أن يأخذ معه المفاوض الفلسطيني في هذا الطريق الذي يحقق المصالح الإسرائيلية، وليس هذا أيضا، ما يميز المسار الفلسطيني، فالمفاوض الإسرائيلي قد حاول ذلك، وسوف يحاوله في كل المسارات الأخرى، ولكن المشكلة في المسار الفلسطيني تعود إلى أمرين:

أولهما: رفض إسرائيل دفع نصيبها في علاقة الشراكة بما يلتقي مع الحد الأدنى من المشاعر الوطنية الفلسطينية التي تتجه-بكل تأكيد- إلى حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

* وثانيهما: وزن المعارضة الفلسطينية للاتفاق، وهو يختلف عن وزنه عند أي طرف عربي آخر، وإذا ما استثنينا حماس، فإن فصائل المعارضة الأخرى لم ترفض الاتفاق لأنه يمثل حلا مرحليا، كانت هي المبادرة بطرحه منذ عام ١٩٧٤(دولة الضفة والقطاع)، أو للأهداف المعدلة للميثاق الوطني(إعلان الدولة الفلسطينية وفقا لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ٨٨). بل رفضته لأنه غاب عنه الحل المرحلي ومقومات إعلان الدولة، أي رفضته باعتباره اسما على غير مسمى!.

صراع على القيادة

وفي هذا السياق فإن حادث الخليل قد أضاف رصيدا جديدا للمعارضة الفلسطينية، التي توحدت قبل الحادث عشر من فصائلها فيما يشبه الجبهة في إطار هيكل تنظيمي يضم ممثلين عن كل تنظيم وأبرزها **الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحماس وانشقاق فتح، والحزب الشيوعي الثوري**.

وكان البيان السياسي الصادر عن المنظمات العشر قد أكد على أنها القيادة البديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد ضاعف من هذا الأثر في صعود وزن المعارضة أن إسرائيل قد حجبت عن **المنظمة حصتها في المساعدات** الدولية لتنمية الأرض المحتلة، والذي كان من المفترض أن يوفر فرصة لشعور الجماهير الفلسطينية بآثار ملموسة للاتفاق وفي تصفية البيئة التي تترعرع فيها الأصولية في غزة من خلال مشروع إعمار يحول القطاع إلى منطقة حرة.

أكثر من ذلك اشترط رابين لحصول المنظمة على حصتها موافقتها على المطالب الإسرائيلية في اتفاقيتي أوسلو والقاهرة.

باختصار إن الاتفاق الاسرائيلي-الفلسطيني يواجه أزمة قبل المذبحة، تضاعفت آثارها بعدها.

وقد عانى اتفاق-غزة أريحا من كل هذا العنف الإسرائيلي، حتى أشارت **استطلاعات الرأي إلى هبوط نسبة**

المؤيدين للاتفاق، بعد أن كان يحظى بموافقة الأغلبية في الأرض المحتلة بعد أن بدا واضحا أن المسمى الإسرائيلي لتأبيد الاتفاق «الانتقالي» وتجريد المنظمة من ثيابها يتعارض مع الطموح الشعبي الفلسطيني.

في هذه الأجواء كان من الطبيعي أن ينفجر حادث الخليل موجة غضب عارمة في الأراضي المحتلة في الخط الأخضر-٤٨- وخط الضفة والقطاع-٦٧- لأن الجريمة وأن لم تكن نتاج مؤامرة شاملة إلا أنها بنت سياسة زرع المستوطنات ، وتسليح المستوطنين في حماية الجيش، وإقرار حقهم في إطلاق الرصاص على العرب، وبنت أحكام مخففة صدرت ضد مستوطنين فتحوا نيرانهم على جموع عربية فأردوهم قتلى كما لاحظت **حنان عشراوي**، المتحدثة الرسمية باسم الوفد الفلسطيني في محادثات مدريد.

ومعنى هذا أن الحادث قد وضع أطراف التفاوض في أزمة حقيقية. لم تعد قادرة على تجاوزها بغير إدخال بعض التعديلات.

عرفات ألقي بثقله مستخدما قوة الرفض الشعبي -الفلسطيني والعربي والدولي من أجل تعديل بعض بنود اتفاقيتي أوسلو والقاهرة ولو عبر اتفاقية ثالثة، أو قرار من مجلس الأمن يسكب بعض الماء البارد على بعض المشاعر الملتهبة في الأرض المحتلة والعواصم العربية

ورابين مدركا الصعوبات الجديدة أدلي بتصريحات أشار فيها إلى أن جريمة باروخ جولدشتاين لم تلحق أضرارا جسيمة بالنسبة لإسرائيل فقط وإنما أيضا لمنظمة التحرير وللجهود التي يبذلها الرئيس حسني مبارك والعاهل الأردني الملك حسين.

مناورات وتنازلات

وقد لخص **بيريز**، في حديثة أمام الكنيست الإسرائيلي، اتجاهات عمل السياسة الإسرائيلية، بعد المذبحة، في ٤محاور.

* تهدئة الخواطر في الأرض المحتلة.
* استئناف المباحثات السلمية مع الأطراف العربية في أسرع وقت ممكن.
* عدم الانحراف عما تم الاتفاق عليه في أوسلو والقاهرة.
* الأسراع في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، حتى الآن.

وعلى المحور الأول فإن الحكومة الإسرائيلية حاولت تقديم بعض التنازلات المحدودة التي تسمح باستئناف المفاوضات ومنها تنفيذ إجراءات كان متفقا عليها من قبل، مثل إطلاق سراح قرابة ٨٠٠ فلسطيني، كان معظمهم قد أوشك على إنهاء مدة عقوبته ، وتقرير تعويضات لأسر ضحايا الحادث، وتشكيل لجنة التحقيق في المذبحة، وحظر نشاط منظمتين عنصريتين، والإعلان عن الاستعداد لسحب المستوطنين من مدينة الخليل (وهي تعيش منذ الحادث حالة حظر تجول بينما لايقيم فيها سوى ٤٠٠ مستوطن)، والموافقة على وجود فريق دولي من المدنيين في غزة وأريحا فقط (أي في مناطق الانسحاب).

لعبة تقسيم الصفوف

أما على المحور الثاني الخاص باستئناف المباحثات السلمية مع الأطراف العربية، فقد جرت جهود شاركت فيها الإدارة الأمريكية بنشاط من أجل حث المنظمة على استئناف المفاوضات مع إسرائيل، وتم نقل المفاوضات إلى واشنطن لإغراء المفاوض الفلسطيني باستئناف سريع للمفاوضات ، وسعى كل من رابين وبيريز للقاء عرفات بالقاهرة، غير أن الوقت لم يكن ملائما ، فتمت اتصالات على مستويات أدنى، .

كما بدأت الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية لعبة تقسيم الصفوف بدعوة من سوريا لاستئناف المفاوضات، وبالتأكيد على إمكانية حل القضايا الخلافية بين سوريا وإسرائيل، وأدلى كل من **كلينتون ورابين بتصريحات مشجعة للجانب السوري، ويبدو أن المسار السوري-الإسرائيلي خلافا لبعض التوقعات، سوف ينشط خلال الشهور القادمة**، ليس فقط لأهمية شمول التسوية لكل الأطراف العربية التي أبدت استعدادا للسير في طريقها، والإقرار باحتياجات إسرائيل الأمنية، وليس فقط لأهمية الدور السوري لاستقرار الوضع في لبنان، بل أيضا لأن صورة المستقبل النهائي للتسوية الفلسطينية- من وجهة نظر إسرائيل- يمكن أن تجد شروطا أكثر ملاءمة، بانضمام دول الطوق إلى مسار التسوية وعلاقات التعاون والتطبيع..

اختراق

فالمفاوض الإسرائيلي الذي بدأ بالمسار الفلسطيني قد ينتقل إلى تنشيط جدي للمسار السوري، للعودة إلى المسار الفلسطيني في شروط أكثر ملاءمة من زاوية تقدم عملية التطبيع العربي الاسرائيلي الشاملة.

وليس معنى هذا بالطبع أن إسرائيل لاتريد تسوية للمشكلة الفلسطينية» فالصراع يدور حول ماهية هذه التسوية في أكثر حلقاتها تعقيدا .

نقطة التقاء

ولقد كان ممكنا لأطراف المفاوضات بعد المذبحة أن تصل إلى نقطة التقاء، فرغم ما أضافته جريمة الخليل من صعوبات إضافية في طريق التفاوض، لأن أطراف المفاوضات كانوا قد وصلوا إلى نقطة يصعب بعدها التراجع.. فالسؤال يتعلق بإمكانية التقدم في وضع ملغوم وليس بسعي الأطراف للبحث عن خطوط انسحاب..

فالمفاوض الفلسطيني لايزال يأمل في أن يولد من رحم الحكم الذاتي جنين الدولة الفلسطينية **ومن هنا راهن عرفات على استغلال الإدانة الدولية للحادث في تعديل بعض بنود اتفاقيتي أوسلو** والقاهرة وفي شد إجراءات المرحلة الانتقالية إلى صورة الحل النهائي الذي يفضي إلى الدولة الفلسطينية، ووازن بين هذا الرهان وبين ضرورات استكمال المسيرة بصورة لاتضعف لا مركز رابين وبيريز أمام القوى الصهيونية الأكثر تشددا في الحق الفلسطيني، ولا مركزه هو في مواجهة معارضيه.

كما راهن رابين على ضرورة الحفاظ على جذوة التسوية مشتعلة ، بصورة لاتمس جوهر الموقف التفاوضي الإسرائيلي،، ولاتضعف مركزه أو مركز عرفات في مواجهة المعارضة على الجانبين وأن اقتضت تقديم بعض التنازلات من أجل ما أسماه تهدئة الخواطر في الأرض المحتلة واستئناف سريع لمحادثات السلام، شرط الالتزام ببنود أوسلو والقاهرة.

وبفضل هذه الرهانات أمكن انقاذ المفاوضات من أزمتها، بعد مذبحة الخليل ، ولكن السؤال يبقى، بعد المذبحة ، كما كان قبلها:

كيف يمكن تحرير الاتفاق الفلسطيني- الاسرائيلي من كعب اخيله أي ضبابية الحل النهائي، الذي يمثل أضعف مناطقه!

في الجولات القادمة سوف يستمر الصراع على **الريشة القائمة** في هذا الاتفاق أي صورة الحل النهائي التي لاتؤثر فقط على ضبابية المصير الفلسطيني بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي، بل على كل الإجراءات «المرحلية» التي تراها إسرائيل «أبدية» خلافا للطمرح الفلسطيني من أجل الدولة وحق تقرير المصير.



أحد جرحى المجزرة أثناء معالجته فى القدس

الأسباب الحقيقية لكل هذه الهرولة نحو الشرق أوسطية !

د. جلال أمين

لايسع المرء إلا أن يلاحظ ماحدث فى الشهور الأخيرة من تسارع مدهش فى الترويج لفكرة التعاون الاقتصادى الوثيق مع اسرائيل.

الصحفيون والكتاب والسياسيون يتساقطون واحدا بعد الآخر ،وينضمون الى الفريق المروج للفكرة مما يذكر بشدة بتحول شخص بعد آخر الى خرتيت فى رواية «يونسكو» الشهيرة والتى تحمل هذا الأسم، ،فالرجل الذى كان مؤمنا بالأمس فقط وكان يتصرف كآدمى طبيعى مائة بالمائة، إذا به اليوم قد تضخمت يداه وساقاه، وراح يدب فى أرض الشارع برجليه الغليظتين ويملأ الدنيا صياحا وضجيجا بصوت الخرتيت الأجش.

بدأت القصة بتلك المقالة الشهيرة للدكتور **يوسف والى** عن السوق الشرق الأوسطية التى نشرتها الاهرام فى فبراير ١٩٩٣ ، أى قبل توقيع اتفاقية غزة وأريحا بشهور. ثم انهالت علينا الندوات والمؤتمرات المروجة للفكرة. فى كل يوم ندوة فى دار صحفية أو جامعة أو حزب أو فى التليفزيون ، او معرض الكتاب حتى اشتهرت صفة «الشرق أوسطية» شهرة عظيمة لم تكن لها منذ شهور قليلة، وأصبحت منافسا حقيقيا لصفة «العروبة» ، وكادت الهوية الشرق أوسطية تحجب الهوية العربية وتلقى بها فى سلة المهملات، لدرجة أن منظمى معرض الكتاب بلغت بهم الجرأة ما جعلهم يختارون العنوان التالى لإحدى ندواتهم:

«هل نحن عرب أم شرق أوسطيون»

كانت كل الدلائل تشير إلى أن مقالة **يوسف والى** الشهيرة ليست الا دعوة لافتتاح هذا المهرجان العظيم: مهرجان الشرق أوسطية وعندما سمعنا عن عقد اتفاق غزة أريحا وفى سبتمبر فهمنا سر نشر مقال د. والى فى فبراير، وتوقعنا تسارعا فى الدعوة الى هذه الفكرة، خاصة وقد أصبح الآن فى يد أصحاب الفكرة حجة جوهرية يصعب دحضها: «هاأنت ترى الفلسطينيين قد وقعوا واصطلحوا، فما بقى لك لتقوله؟ هل أنت ملكى أكثر من الملك؟ ألم تكن غاضبا من أجل حقوق الفلسطينيين؟ هاهم راضون وقابلون للسلام، فكيف ترفض أنت؟ لابد أنك ترفض لمجرد الرفض».

كان من المتوقع أن يقولوا لنا ذلك متجاهلين ثلاثة أمور مهمة :**الأول** أن من الفلسطينيين كثيرين ممن غضب ورفض وقدم تحليلات مفحمة تبين أوجه الضعف والتهافت الخطيرة فى تلك الاتفاقية (اقرأ مقالات إدوار سعيد مثلا فى الأهرام ويكلى والحياة اللندنية.. الخ). **والثانى** أن دعوة الشرق أوسطية لها مغزاها وآثارها على مستقبل مصر والعرب الاقتصادى والاجتماعى والثقافى مما يتجاوز بكثير المشكلة الفلسطينية. **والثالث** أنه حتى الفلسطينيين الذين يرون تأييد اتفاق غزة وأريحا لسبب أوآخر قد يرون أن من مصلحة القضية الفلسطينية ذاتها أن يقاوم بقية العرب مشروعات التعاون التى تعرضها عليهم اسرائيل حتى ينال الفلسطينيون حقوقهم.

ولكن فلنترك هذا جانبا. لقد كنت أتوقع تسارع الترويج لفكرة الشرق أوسطية هذه، ولكن بصراحة لم أكن أتوقع أن تصل السرعة الى هذا الحد. فالجميع فى عجلة غريبة من أمرهم، مما يدعو حقا الى الارتياب فى الأمر. لايمكن مثلا أن يكون رئيس تحرير تلك الصحيفة الكبيرة قد قرر بوحى من نفسه، أن يهرول هذه الهرولة فى الدعوة لهذه الفكرة. ولو كان الأمر بيده فلاشك أنه كان يفضل الانتظار بعض الشئ. وإذا كان ولابد من التمهيد لفكرة التعاون مع اسرائيل، فالأفضل لجميع الأطراف المعنية (رئيس التحرير ، والقراء) بل والحكومة نفسها ورئيس الجمهورية، والفلسطينيين وسوريا.. الخ) أن يجرى هذا التمهيد ببطء وتؤدة، والا يدعى لأكثر من صورة واحدة من صور التعاون فى نفس الوقت. ولكن الذى حدث غير هذا. ففى مقال واحد ندعى الى الموافقة على بيع الغاز الطبيعى لاسرائيل ومد أنابيبه اليها فورا ودون ابطاء، وتصوير ذلك ليس فقط على أنه مفيد لمصر بل وانه ضرورى وحتمى ولا حل غيره، وفى نفس المقال دعوة الى توصيل بترول الخليج الى اسرائيل بعد تكريره فى مصر، ودعوة لتوصيل مياه النيل الى اسرائيل، ولم لا؟ هل تريدون منا الانتظار (هكذا قال رئيس تحرير الأهرام مثلا) حتى تتم احتفالات السلام؟!! وكأن السلام نفسه، الشامل والعادل، قد حدث وتم ولم تبق الا احتفالات؟ بل إنك تلاحظ أن وصف الشامل والعادل قد سقط من مقالات كثيرة. **فالسلام المطلوب الآن هو محض السلام ، دون**

أي أرصاف ، فلاشمول ولاعدل)

نفس الشئ تراه في المجلات الأسبوعية المتيدة: دعوة **الى بيع الغاز والماء وبترول الخليج المكرر وفتح أبواب الاستثمار في سيناء أمام الاسرائيليين**، والاحاديث التي يلقيها المسئولون عن كل هذا في مجلس الشعب نفسه دون خجل ،أو تحفظات. ورئيس **الجمهورية نفسه يدافع عن توصيل الغاز الطبيعي في حديثه بمعرض الكتاب**، والأرجح أن رحلته الى تركيا كانت تتعلق بمشروعات تعاون مماثلة، اسرائيل طرف فيها.

ثم يقع على رؤوسنا فجأة ، كالصاعقة، خبر ندوة دار الافتاء التي يحضرها ١٥ إسرائيليا يرتدون القلنسوات على رءوسهم، ويبحثون مع بعض اساتذة التحليل النفسي المصريين كيف يعالج المصريون والمسلمون (المرضى نفسيا) من هذه الكراهية العظمية التي يكنونها لاسرائيل. ويخطب فضيلة المفتي مفتتحا هذه الندوة، عندما يسأل في ذلك يقول إنه لم يكن يدرى أن هناك إسرائيليين من بين الحاضرين، وأن المهم، على كل حال، ليس من يحضر الندوة، بل ماالذى يقال فيها ، كأن من الصعب على المرء أن يخمن ماالذى يمكن أن يقوله اسرائيليون يضعون القلنسرات على رءوسهم في ندوة عن العلاج النفسي لمشكلة الصراع العربي-الاسرائيلي!

ثم حدثت **مذبحة الخليل** المروعة في ٢٥ فبراير. فتوقف هؤلاء المهرولون قليلا. ولكن المدهش هو السرعة التي عاد بها بعضهم الى نفس الهرولة السابقة دون حياء . فإذا بواحد منهم قبل مضى أسبوعين على المذبحة، يكتب في الأهرام أن الغضب سهل والسلام هو الصعب!! ومن ناحية أخرى صرحت رئيسة الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة أن من الممكن أن توافق أمريكا على صيغة لإدانة المذبحة بشروط أن يلتزم الفلسطينيون بالسير قدما في طريق السلام؟!

الجميع في عجلة إذن، ولايبدو أن هناك شيئا قادر على إيقافهم، ولاحتى مذبحة من نوع مذبحة الخليل، فلماذا ياترى؟

يرد على الذهن تفسيران لايتعارض أحدهما مع الآخر، بل يقوى كل منهما الآخر، أحدهما يتعلق بالمصالح الاسرائيلية والثاني بالمصالح الأمريكية.

أما التفسير الأول: فهو إن إسرائيل لاتنوى، ولم تكن في أي يوم من الأيام تنوى أن يكون لاتفاق غزة - اريحا أي محتوى جدي على الاطلاق من حيث التنازل عن بعض الحقوق للفلسطينيين. لاتنازل عن المستوطنات ولاعن القدس. ومايسمى بالحكم الذاتي ليس إلا سلطات محلية تافهة ليس لها أي معنى للسيادة أو الاستقلال، وحتى هذا الحكم الذاتي لم يمارس الا في مساحات ضئيلة للغاية من الأرض تحيط المستوطنات والقوات الاسرائيلية من كل جانب. هذا المعنى الحقيقي للاتفاق- تعرف إسرائيل أنه، إن لم يكن مفضوحا مائة بالمائة عند إعلانه في سبتمبر الماضي، فسيصبح كذلك في وقت جد قريب. فاذا كان البعض قد خدعتهم عبارات مثل «الاعتراف المتبادل **(وكأن الاعتراف بأن لاسرائيل حقا في الوجود على أرض الفلسطينيين يساري قبول إسرائيل للحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية!)** أو تعبير «الانسحاب» من المناطق المحتلة **(وهو ليس الا تحريك بعض القوات الاسرائيلية من مكان إلى مكان آخر ليس ببعيد)** أو السماح للفلسطينيين بالتلويح باعلام فلسطين لبضعة أيام... الخ إذا كان مثل هذا قد خدع البعض لبعض الوقت، فإنه لن تمضى شهور قليلة حتى يتضح المعنى الحقيقي لهذا كله.

إذا كان الأمر كذلك فإن من المهم لاسرائيل أن تحصل على أكبر قدر ممكن من اتفاقات التعاون والتنازلات والمشروعات المشتركة قبل أن يتضح أن الفلسطينيين لم يحصلوا في الواقع على شئ. من المهم لاسرائيل أن تحصل على أكبر قدر ممكن من التوقيعات فالوقت لازال فيه ممكنا استخدام الحجة الآتية: «إذا كان الفلسطينيون راضين، فلماذا تعترض أنت؟ هل تريد أن تكون ملكيا أكثر من الملك؟» اذ بعد قليل سيصبح الفلسطينيون، حتى الذين وقعوا الاتفاق، أكثر الناس سخطا، ولكن عندما يحدث ذلك سيكون من الصعب أو من المستحيل على العرب أن يستردوا ما أعطوه من تنازلات.

وأما **التفسير الثاني**، فهو أن الولايات المتحدة هي أيضا في عجلة شديدة من أمرها لأنها تعرف أنها مقبلة على حرب تجارية واقتصادية حقيقية لاهزل فيها (بل وربما نزاع سياسي خطير أيضا) بينها وبين الكتلتين الاقتصاديتين العظميين (أو إحداهما): الأوربية واليابانية. **والمهم جدا للولايات المتحدة أن تنتهي من ترتيب منطقة الشرق الأوسط لصالحها قبل أن تبدأ هذه الحرب**. إن المغانم التي يمكن أن تحصل عليها الشركات الأمريكية من وراء الترتيب الجديد للمنطقة والذى يسمى جزء منه الآن «السوق الشرق أوسطية» هذه المغانم لا نهاية لها ، ومن المهم جدا أن تضع هذه الشركات اقدامها وتغلق الباب من ورائها في وجه الشركات المنافسة لها في أوربا واليابان **(كما حدث مؤخرا في صفقة الطائرات الأمريكية مع السعودية بستة بلايين من الدولارات)**. وقد يكون كسب موطئ قدم للشركات الأمريكية والنفوذ الأمريكي في هذه المنطقة (فضلا عن ذلك) ورقة هامة من أوراق التفاوض بين الولايات المتحدة، الكتلتين الأخريين المنافستين لها ، ورقة يمكن أن تستخدم للضغط في سبيل تحقق مكاسب أكبر (أو تنازلات أقل) في مناطق أخرى من العالم، كشمال أفريقيا مثلا.

ليس مثل هذا التصور بالأمر الجديد، ففي أعقاب كل حرب كانت الدول المتنافسة تسرع بتثبيت أقدامها في مناطق جديدة تنوى إخضاعها لنفوذها السياسي أو الاقتصادى، أو تنوى مقايضتها بمناطق أخرى من العالم. والحرب الأخيرة التي انتهت منذ نحو خمس سنوات، وان كانت باردة، فقد اتسمت نهايتها بسمات شبيهة جدا بنهاية أية حرب عالمية ساخنة، أهم هذه السمات هي سقوط امبراطورية عظمى هي الامبراطورية السوفيتية.

الولايات المتحدة في عجلة من أمرها إذن، واسرائيل كذلك، للإسراع بتنفيذ الترتيب الجديد للمنطقة. وحيث أن من سيدفع الثمن هم العرب والمسلمون، وذلك بما يتضمنه هذا الترتيب الجديد من إطاحة بالبقية الباقية من حقوق الفلسطينيين في بلادهم، وحقوق المسلمين في القدس، وما يتضمنه من قيام إسرائيل بدور واضح العدوانية، بل ربما أشد عدوانية مما رأيناه، منها حتى الآن، وقيام الولايات المتحدة بدور واضح الاستغلال والقهر للعرب، فإن من المناسب جدا أن تقترن خطوات تنفيذ هذا المخطط بالامعان في الاساءة إلى صورة العرب والمسلمين في كافة أنحاء العالم «المتمدين»، والتضخيم من فظاعة أي عمل إرهابي يقوم به مسلم، وتكرار إذاعته في كل نشرة من نشرات الأخبار، بل ودفع البعض دفعا إلى ارتكاب هذه الأعمال الارهابية، حتى تبدو أعمال إسرائيل والولايات المتحدة ضد العرب والمسلمين وكأنها رد فعل طبيعي لما يقوم به هؤلاء «المتوحشون» من المسلمين.

ماضي الجزائر .. قد يكون مستقبل مصر

قبل خمسة ايام، وفي احدى ثكنات سيدي براني في أقاصي غرب مصر ، وفي محاكمة سرية تم النطق بالحكم على ستة رجال ، إثنان منهما عسكريان والآخر مدني حكم عليهم بالموت وأرسل الى السجن ثلاثة مدنيين آخرين.

ولاتوجد لدينا أية معلومات حول اسمائهم ولا حتى عن محاميهم، على إفتراض انه قد سمح لهم بهيئة مدافعين ، ولا نعلم حتى ما إذا كان الجنود سيشنقون أم أنهم سيعدمون جماعة رميا بالرصاص، كل ما نعرفه ان جريمتهم كانت «محاولة إغتيال شخصية هامة كانت تزور سيدي براني.

والحقيقة أكثر درامية فالشخصية الهامة لم تكن احدا سوى الرئيس حسني مبارك وكانت محاولة إغتياله في شهر نوفمبر عندما كان في طريقه لزيارة القائد الليبي معمر القذافي . إذ أن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد ليبيا تحظر الرحلات الجوية اليها، وكان الرئيس مبارك قد طار الي قاعدة جوية مصرية كبيرة في منطقة سيدي براني بالقرب من الحدود الليبية.

ويشار الى تلك المحاولات في سطور قليلة في الصحف المصرية وتعتبرهم مجرد قلة من الإرهابيين ، ومما يذكر أنه كانت قد جرت محاولة أخرى قام بها ملازم من الحرس الخاص للرئيس مبارك كان يخطط وزملاء له لمهاجمة منزل الرئيس مبارك في هليوبوليس بالمدافع الصاروخية ولم يصبح هذا الخبر معروفا إلا عندما أشارت احدى صحف المعارضة الى اعتقالهم.

وفي الواقع ، فإن قراءة الصحف المصرية هذه الأيام تبدو غريبة مثلما كانت قراءة الصحف الجزائرية قبل عامين، عندما بدأت الأزمة الجزائرية تشتد، ففي الصحف الجزائرية نقرأ عن اغتيالات الشرطة بمعدل عشرة كل يوم ، أما في مصر فالمعدل واحد فقط كل ثلاثة أيام مما لا يستحق سوى الاشارة اليه في صفحة داخلية كما ان الصحف القومية تشير الى المحاكمات العسكرية ، وكل اولئك الذين تعتقلهم الشرطة أو تقتلهم أو أولئك الذين يموتون بشكل غامض داخل سجون الشرطة هم«إرهابيون» ، ولا يحب المصريون ان تتم المقارنة بينهم وبين حاله الجزائر ويدينون الصحفيين الأجانب الذين يعقدون تلك المقارنات.

يجب ان نقول : إن مصر ليست الجزائر ، فشوارع القاهرة لا تحمل أى مؤشرا على الإرهاب الأمر الذي يمكن ان يلاحظه أي فرد في شوارع الجزائر ، سواءا كان أجنبيا أو جزائريا ، فقد فقدت الحكومة الجزائرية سيطرتها على مناطق واسعة من البلاد وخصوصا خلال الليل ، بينما لم تتخل السلطات المصرية عن أى مدينة أو قرية لخصومها . وعلى سبيل المثال فإن مدينة القصبة الجزائرية قد اصبحت منطقة مغلقة حتى على الجش الجزائري ، بينما لا توجد مثل هذه الفوضى في بازارات القاهرة ولا حتى في ضواحي إمبابة، وحتى التهديدات التي تطلقها الجماعات الاسلامية عبر الفاكس إلى وكالة رويتر أو وكالة الانباء الفرنسية في القاهرة إنما تعكس بوضوح أنها مجرد ظل باهت لأحكام الموت الأكثر ازعاجا والتى تصدرها «الجماعة الاسلامية المسلحة» في الجزائر ضد الغربيين.

وفي الجزائر إغتيل ٢٩ أجنبيا ، أما في مصر وفي نفس الفترة جرح ٨ سياح نمساويين . وقد فتح مسلح النار بالقرب من أسوان على قاطرة تنقل السياح ما بين القاهرة وأسوان


حسني مبارك: محاولة اغتيال في قاعدة سيدي براني

★ ★

أمن السفارة الأمريكية في القاهرة.. "مصر بلد آمن للعيش فيه.. ولكنه معرض للتغيير"

فجرح بولندي وإمرأة تايوانية وإثنتين مصريين ، وعلى الرغم من ذلك فإن **مسلحي مصر يبدون أكثر فعالية في إرسال الفاكسات منهم في القتل.**

إلا أن مؤشرات كتلك قد تكون مضللة بشكل خطير . فقد عقد مسئولو الأمن بالسفارة الأمريكية بالقاهرة «عبارة عن قلعة واسعة وحصينة في وسط المدينة تمنى لمعارضي مبارك رمزا لإرتماء مصر في احضان النظام العالمي الغربي الجديد». وكان ذلك الإجتماع سريا وغير عادي مع المواطنين الأمريكيين المقيمين في مصر وسموه «مؤتمر قاعة المدينة» وذلك لتفادي إحداث الذعر في بلد **يفترض انها اكثر الحلفاء ولاءاً وطاعة لأمريكا في العالم العربي،** وكان ذلك الإجتماع قد تم بعد ستة أيام فقط من أدق وأخطر تهديد من الجماعات الاسلامية والذي لم يطلبوا فيه من الأجانب فقط مغادرة مصر بل وطلبوا من المصريين ان يسحبوا أموالهم من بنوك الدولة . جدير بالذكر ان كلمة أجانب كما اوضحت الجماعات لا تعني فقط الغربيين بل العرب وكل الجنسيات الأخرى.

وقد وضع مسئول الأمن بالسفارة الأمريكية السيد روبرت أوبرين الأمر أمام الامريكيين المقيمين في مصر بعد ان قرأ عليهم تحذير الجماعات الإسلامية وقال ما هو اوضح من تلك التهديدات حيث اشار الى انهم لا يمتلكون اية ضمانات تجاه تلك التهديدات أو مدى مصداقيتها ، مضيفا تقييمه الشخصي لما يحدث في مصر قائلا **«هذا مكان آمن للعيش فيه ولكنه معرض للتفجير».**

وعلى أية حال فإن هذا افضل كثيرا مما كان يمكنك ان تقوله عن الاوضاع في الجزائر قبل عامين أو ثلاثة ، فالفساد منتشر وهناك أناس بلا مأوى والبطالة مستفحلة والحكومة ترفض أن تهدئ من معارضة الاصوليين الإسلاميين ، حتى أنها ألغت الجولة الثانية من الإنتخابات البرلمانية عندما اوشكت جبهة الإنقاذ الإسلامية على الفوز مما صعد الأزمة في الجزائر .ونفس الظاهرة موجودة في **مصر بشكل يكاد يكون متطابقا ولكن بدرجة أقل.** ونفس المنهج ولكن اولئك الذين ينادون بالصحوة. الاسلامية يستخدمون متفجرات اكثر .وهناك **معاهدة سلام ما بين مصر وأسرائيل ذات شروط مخزية تجعل من مصر تابعة اقتصاديا وسياسيا للولايات المتحدة.**

والمصريون قلقون بخصوص إتساع نطاق الكسب غير المشروع في بلادهم وقد قام مؤخراً إثنان من وزراء الداخلية السابقين هما **زكي بدر وعبد الحليم موسى** بتبادل السباب والاتهامات بسوء استغلال السلطة ونشر الفساد ، وتم إتهام احد المقاولين الكبار برشوة المسئولين بمن فيهم إحد رجال طاقم مبارك. ويعلم ملايين الذين سئموا حياتهم في ضواحي شبرا وإمبابة وخلال اشهر قليلة مضت عن شقق تبنى على أراضي غرب الاسكندرية لصالح رجال الحكومة وللمليونيرات المصريين.

وقد إتهم **حزب العمل المصري** فوزي السيد أحد مقاولي مصر الاغنياء، بأنه قد تجاوز الارتفاعات المسموح بها اثناء تشييده ل ٨٩ برجا سكنيا في مدينة نصر متهربا من ضرائب تقدر بأكثر من ٤ مليون جنيه مصري أي ما يوازي مليون جنيه استرليني ، وطبقا لمصادر **«جريدة الشعب»** التابعة لحزب العمل فإن أثنين من ملاكي تلك الشقق هما إبنان لرئيس الوزراء المصري **عاطف صدقي** ، وقد أنكر رئيس الوزراء ذلك وأقام دعوى قضائية ضد الصحيفة.

وأمتد الفساد الى جميع الأجهزة الحكومية، فقد تم الكشف مؤخراً ومن خلال محاكمة عسكرية لمسلحين إسلاميين كانا يحملان متفجرات بهدف اغتيال السيد **عاطف صدقي** أنه كان قد تم ايقافهما عند إحدى نقاط التفتيش المرورية لأن سيارتهما كانت غير صالحة للسير ، إلا أنه قد تم السماح لهما بتبادتهما بعد ان قاما برشوة رجل الشرطة ، وبالرغم من أن القنبلة لم تصب السيد صدقي

☆ ☆

قلق من اتساع نطاق الكسب غير المشروع في مصر.

☆ ☆

الاسلاميون يقاطعون ندوة الحوار في الجزائر.. ومبارك يرفض مشاركة الاخوان المسلمون في الحوار الوطني بمصر.

إلا أنها قتلت طفلة عمرها ١٢ عاماً، مما أثار أشمئزاز المصريين ؛ وها هو تاجر السيارات المصري سيدي يحيي وأخوه يطاردون الجناة لمسافة حوالي ١٢ ميلا ويساعد رجال البوليس في القبض على الرجلين، إنه نوع من الروح الشعبية الفاعلة، أما في الجزائر فإن السلطات الجزائرية لا يمكن ان تتوقع مثل هذا التصرف من شعبها ، وقد امتدح السيد **حسن الألفي** وزير الداخلية المصري **سيد يحيي** وكافأ الأخوين بحوالي الفي جنيه استرليني.

ويبدو أنها كانت مكافأة قاتلة ، ففي خلال هذا الشهر وفي ليلة محاكمة المتهمين، دخل ثلاثة رجال مسلحين الى معرض سيارات يمتلكه **سيد يحيي** في إحدى مدن الدلتا «شبين القناطر» وفتحوا نيران اسلحتهم مفتالين **سيد يحيي** وثلاثة رجال آخرين وجرحوا رجل شرطة ، والسؤال المطروح الآن هو : **كم مصريا سيكون مستعدا بعد الآن لمساعدة السلطات؟.**

والآن يدور هنا حديث حول «الحوار الوطني» ويريد الرئيس مبارك مؤتمراً لكل الاحزاب لكي تناقش مستقبل مصر ، وهو نفس ما فعله الجزائريون هذا الشهر حيث قاطع الاسلاميون مؤتمر الحوار وقد اعلن الرئيس مبارك انه لن يدعو جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة ، وإن كان هناك سماح فعلي بوجودها.

وفي الجزائر نجح الإسلاميون المسلحون في إجبار الجيش على أن يتولى السلطة ويعد الجنرال **الأمين زروال**- وزير الدفاع الجزائري- أمل البلاد الأخير. طبقا لما تقوله السلطات في الجزائر. وعلى الرغم من ذلك فإن الكثيرين يخشون أن يكون الجيش الجزائري مخترقاً بالاسلاميين. وفي مصر فإن الجماعات الإسلامية لم تخطط حتى هذه اللحظة من أجل دفع الجيش المصري الى مسرح الحياة السياسية لينقلب على الرئيس مبارك- مما يعد هدفا لهم- وعلى كل فقد وصف **الفريق/ محمد حسين طنطاوي** وزير الدفاع المصري جنوده بأنهم الدرع الواقي ضد التطرف، الكلمات لطيفة لولا ان احد المتهمين الإسلاميين ذوي الشباب البيضاء ، الذي لوح خلال محاكمة عسكرية بالقرآن وصرخ بأعلى صوته بموت الرئيس مبارك كان في الواقع ملازما بالجيش المصري.

ترجمة أشرف شهاب

عن صحيفة الاندبندنت البريطانية

مع اقتراب الموعد المبدئى، للحوار السياسى، بين الحزب الوطنى الحاكم، وبين أحزاب المعارضة المصرية، الذى أعلن أنه، قد يبدأ فى شهر أبريل، تجدد الحديث، عن مشاركة التيار الاسلامى، أو بعض فصائله الرئيسية، فى هذا الحوار. وأستند المطالبون بهذا، إلى التجربة الجزائرية، فى التعامل مع جماعات الاسلام السياسى، التى أضطر النظام الجزائرى الحاكم، الى تحول مبدأ الحوار مع أقسام منها بإعتباره الحل الوحيد لمواجهة، ظاهرة التصاعد فى عمليات العنف والعنف المضاد، التى كادت أن تعصف بقومات الدولة الجزائرية، وتقرض مؤسسات المجتمع.

ومع أن الرئيس «حسنى مبارك» كان قد رفض للمرة الثانية، اقتراحا بإجراء حوار مع تيار الإسلام السياسى، تقدم إليه، اثنان من المثقفين المصريين، أثناء لقائه بهم فى معرض القاهرة الدولى للكتاب، خلال العامين الماضى، والحالى، إلا أن المشابهة بين «الحالة الجزائرية» «والحالة المصرية» فى التعامل مع جماعات الإسلام السياسى، لازالت تضغط، على أعصاب كثيرين من الساسة المصريين، فضلا عن المراقبين الأجانب، الذين يعبرون عن قلق بالغ، من أن تتدهور أوضاع الصراع بين نظام الحكم فى مصر، وبين الجماعات الأصولية، على نحو ينتهى بها الحالة مشابهة، لما يجرى فى الجزائر.

هل يسير الأصوليون المصريون على درب رفاقهم فى الجزائر

أمينة النقاش

الخروج من الشمولية

ويستند الذين دأبوا على عقد مقارنة، بين «الحالة الجزائرية» و«الحالة المصرية» الى عدة ظواهر من بينها، التشابه فى الظروف التى أدت إلى بروز قوة التيار الأصولى فى كلا البلدين، اللذين ينتسبان إلى الوطن العربى، والعالم الإسلامى. فقد أخذ التيار الإسلامى بمختلف فصائله فى البروز فى مصر فى منتصف السبعينات وفى الجزائر فى منتصف الثمانينات، مع توجه المجتمعين، نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى، التى ربطت الأقتصاد المحلى المتسم بالتخلف والضعف والفقر، بالرأسمال العالمى، وسعت للأندماج به، بعد إخفاقهما فى سياسات التنمية. وقد أسفر هذا التوجه، عن تحولات فجائية، فى العلاقات الأجتماعية، نجمت عن قيم الانفتاح الأستهلاكى والترفى السفيه، وعن الإثراء الطفيلى السريع، من أنشطة السمسرة



جمال عبد الناصر..القرميون والهسار

والتهريب والعمولات والتجارة فى العملة والمخدرات، ومن انتشار الفساد السياسى والإدارى فى أجهزة الدولة والحكم، ومن النهب المنظم لثروات البلاد، وتبديد مواردها.

وفى كلا البلدين، ألقت قسوة الأزمة الأقتصادية، بظلالها الكثيفة على توازن القوى السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، وعلى مؤسسات الدولة وعلى سلطتها. فعمقت سياسات التكيف الهيكلى فى مصر والجزائر من الفروق الطبقية ووسعت من الفوضى الأقتصادية، خاصة، مع الغاء الدور القيادى للدولة فى عمليات التنمية الأقتصادية، وفى ملكية وإدارة المنشآت الصناعية والعامة، وإنهاء دورها فى تقديم الخدمات الأجتماعية، وتشجيع رأس المال الخاص، والأستثمارات الأجنبية، وأضفاء الحماية القانونية على أنشطتهما، وأعفائهما من الضرائب، وخصخصة القطاع العام وبيعه

للأجانب. وقادت هذه السياسة في مصر والجزائر، إلى تحلل رقابة الدولة، على كثير من الأنشطة الاقتصادية، ووسعت من نفوذ منظمات التمويل الدولية المانحة للقروض والاعانات، في صنع القرار الوطني في البلدين، وهو ماأدى لتقليص سلطة الدولة وإضعاف مؤسساتها ومنظماتها الأجتماعية المختلفة، مما أحدث خللا حادا في توزيع الثروة والدخل، وساهم في انتشار الفقر والبطالة والبطالة المقنعة، وهي المصادر الرئيسية، التي شكلت فيما بينهما، بؤرا لجذب الساخطين واليائسين والمحبطين، والمهمشين، ليشكلوا في كلا الدولتين القاعدة الاجتماعية ، لتيار الأسلام السياسي بشكل عام، وتيارات العنف المسلح منه، بشكل خاص .

وأسفرت سياسات الإنفتاح والخصخصة وإعادة الهيكلة في مصر، عن ديون خارجية تصل إلى ٤٣ مليار دولار، فضلا عن أن ٥٠٪ من سكان المدن و٦٤٪ من سكان الريف- من بين ٥٩ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، وتبلغ أعداد العاطلين عن العمل ٣٫٥ مليون عاطل، وهي أعداد قابلة للزيادة مع تعثر مشروعات الأستثمار، ومع تسارع عمليات الخصخصة التي ستدفع بآلاف من العاملين لسوق البطالة.

وفي الجزائر أدت سياسة الأنفتاح العشوائي وهيمنة الطفيليين على الأنشطة الأقتصادية، الى أرتفاع ديونها الخارجية لأكثر من ٢٦ مليار دولار، والى أرتفاع نسبة التضخم الى ٥٠٪، والى بلوغ عدد العاطلين عن العمل، لأكثر من ٣ مليون شاب، من بين مجمل السكان الذى يصل تعدادهم الى ٢٦ مليون نسمة، بينهم ٦٠٪ تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما ، ويدفع ٣٠٠ ألف شاب سنويا منهم للبطالة! وكان من الطبيعي أن تنتهي تلك السياسات في البلدين، الى مزيد من الإنتشار للفئات الإجتماعية الدنيا التي تشكل أغلبية السكان فضلا عن أقسام هائلة من الطبقة الوسطى.

وكان من الطبيعي أيضا أن يصعد تيار الأسلام السياسي- إن في مصر أو الجزائر- على أكتاف هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وأن تجتذب شعاراته الروحية البراقة، العاطلين واليائسين والمحرومين والمهمشين، الذين وجدوا فيها ، مايشبع توقهم الى معرفة أسباب فقرهم، وربما الى الأنتقام منها ، ويحيي آمالهم في تحسن أوضاعهم، إن لم يكن في الدنيا ففي الآخرة!



عباس مدني..الجبهة الإسلامية للإنقاذ

هيمنة الحزب الواحد

ومن عناصر المشابهة الأخرى التي يعقدها المراقبون بين الدولتين انه في مصر، كما في الجزائر، هيمن حزب واحد على مقاليد الحكم ، ورفض الإقرار بمبدأ تداول السلطة، أو السماح بحرية المنافسة السياسية، وأصر على نفي الصراعات الاجتماعية،وقمع الاتجاهات الجماهيرية الراديكالية المعبرة عنها ، سواء، كانت في تجمعات أو منظمات أو اتحادات جماهيرية، أدنى نقابات أو جمعيات ذات طبيعة ثقافية.

وفي البلدين تم استبعاد التيار الديني وحجب نشاطه العلني ، برغم الدور الذى لعبه في تحقيق الأستقلال الوطني، فأستبعد الأسلاميون في الجزائر من تشكيلات جبهة التحرير الوطني التي انفردت بالحكم مايقرب من ثلاثين عاما، كما أدى الصدام الدموي الذى حدث بين ثورة ٢٣ يوليو وبين .الأخوان المسلمين إلى حظر أنشطتهم وإعدام قيادتهم، وأعتقال وحبس أعداد هائلة من عضويتهم.

سيد قطب..العنف



وكانت هزيمة المشروع القومي، سواء في مصر، أو في الجزائر ، وعجزه في أن يحقق مستوى لائقا لحياة المواطنين ، وإخفاقه في تحقيق أهداف التحرر الوطني والأستقلال الأقتصادي، سببا رئيسيا لصعود تيار الأسلام السياسي في كلا البلدين. فقد حظى المشروع القومي، بمساندة من التيارات الأشتراكية واليساريةعموما ، بينما كان الأسلاميون يعارضونه، مما جعلهم يبدون، في صورة البديل الذي لم يجرب من قبل في السلطة، حين آن الآوان لغياب السلطة التي كانت تحكم بإسم المشروع القومي بموت «جمال عبد الناصر» في مصر، ووفاة «هواري بومدين» في الجزائر، وهو البديل الذي كان قد اكتسب مشروعية قبل هذا وذاك، بالهزيمة العربية الكاسحة أمام إسرائيل في يونيو عام ١٩٦٧!، وتعززت مكانته بمشروعات التسوية اللاحقة عليها والتي انتقصت من الحقوق العربية المشروعة، بدءا من كامب ديفيد وانتهاء بغزة وأريحا!

تعددية منقوصة

وفي مصر، كما في الجزائر ، أدى الأنتقال من الحكم القومي الشمولي، الذي حكمت به البلدان، الى تجربة التعددية الحزبية، إلى ظهور كيانات حزبية ضعيفة، وصلت في مصر الى ١٤ حزبا وفي الجزائر إلى أكثر من ٥٠ حزبا، بحكم أن الانتقال من الحالين لم يكن كاملا. فقد ظلت قبضة السلطة الشمولية، تسيطر على الحياة السياسية في البلدين، مما أضعف الكيانات الحزبية الجديدة، وقلل من تأثيرها على الجماهير، بينما بدت معارضة الأصوليين الأسلاميين أكثر جذرية، وساد الإنطباع لدى الجماهير، بأنهم التيار الكفيل بالتغلب على الصعوبات المعيشية التي يواجهها الفقراء منهم، في نفس الوقت الذى أستطاع الأصوليون الأسلاميون في كلا البلدين، جذب قطاعات التجار الأغنياء، لصفوفهم ، وهي قطاعات تسعى لزيادة

ثرواتهـا، بتـوظيف الدين للبحث عن أدلة للمواءمة بين تراثها، وبين المبادئ الاسلامية.

ولكل هذه الأسباب ولغيرها، كان من المنطقي، أن يتقدم الاصوليون الأسلاميون، في مصر وفي الجزائر، لملء الفراغ السياسي، الذي خلفته أنظمة الحكم الشمولي في البلدين، وأحزابها الرسمية الحاكمة، التي عجزت عن حل مشاكل الجماهير، وأخفقت في إقناعها بأنها البديل الوحيد المتبرل، فضلا عن ضعف تنظيماتها الحزبية، التي نجمت عن ديمقراطيتها الشكلية الهشة، والتي عجزت عن حشد الجماهير وتنظيمها والتأثير فيها.

ويرى كثير من المراقبين الغربيين من بين مظاهر المشابهة بين الحالتين المصرية والجزائرية، إسلوب تبادل الخبرات بين جماعات التيار الأسلامي وبين بعضها في كلا البلدين. ويذهب هؤلاء الى القول بأن جماعات الأصوليين الأسلاميين، تخضع لتخطيط مركزي تقوم به منظمة دولية، تضم ممثلين لكافة الحركات الأسلامية في العالم، تقوم بالتنسيق بين أنشطة تلك الحركات ووضع الخطط لها للسيطرة على الحكم في بلادها. وفي كل من مصر والجزائر، تمثلت تلك الخطط في إستراتيجية، تقوم على مشاركة الأصوليين في النظام السياسي، والتسلل إلى كل مؤسساته ومنظماته وهيئاته، ونقاباته، وخوض الأنتخابات المحلية والبرلمانية، والسعي للنفاذ لجميع المؤسسات التشريعية، والتواجد في الوظائف الحكومية، والمؤسسات الأقتصادية والأعلامية والثقافية والتربوية والتعليمية، لنشر قيمهم وتقاليدهم تمهيداً لإعلان الدولة الأسلامية.

ومنذ منتصف الثمانينات، برزت في مصر ظاهرة فوز الأصوليين المسلمين بعدد متزايد من مقاعد مجالس إدارات عدد من النقابات المهنية ذات الأهمية والثقل، وسيطروا منذئذ وحتى الآن على مجالس إدارات ٦ نقابات مهنية من بين ٢٢ نقابة، مستثمرين حالة الضيق العامة لدى أعضاء تلك النقابات، وانتشار الفساد في إداراتها، التي كان يسيطر عليها عناصر حكومية، هذا فضلا عما أصاب التيارين اليساري والديمقراطي من تشرذم وتراجع على الصعيد العام. كما حصل الأسلاميون على سبعة مقاعد في مجلس الشعب، بعد تحالفهم مع حزب الوفد في الأنتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤، إرتفع هذا العدد الى ٣٤ مقعداً، بعد تحالفهم مع حزبي العمل والأحرار في انتخابات عام ١٩٨٧. كما تمكنوا مؤخرا من الفوز بعدد من مقاعد المجالس المحلية في بعض المحافظات.

وفي الجزائر أسفرت انتخابات البلديات في يونيو عام ١٩٩٠ عن فوز الأصوليين الأسلاميين بأغلبية المجالس البلدية حيث حصلوا على نسبة ٥٥,٤٢٪ من تلك المقاعد البالغ عددها ١٥٤١ محليا، كما فازوا في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر عام ١٩٩١، بأغلبية المقاعد حين حصلوا على ١٨٨ مقعدا من بين ٢٣٢ مقعداً، هذا فضلا عن تجاحهم في التغلغل لمؤسسات المجتمع المدني من المدارس والجامعات الى الجمعيات والنقابات والمساجد.

التغيير بالعنف

ومن الخصائص المشتركة، التي تدفع المراقبين للمشابهة بين الحالتين المصرية والجزائرية إشتراك التيار الأصولي في كلا البلدين، في رفض النظام السياسي القائم، والسعي لإسقاطه ولو بالقوة، لتحقيق هدفه في **إقامة الدولة الأسلامية وتطبيق الشريعة، وإتسامه بنزعة وصائية تجزم بتكفير معارضيها، وتبرر إستخدام العنف لتقويم السلوكيات، التي تتناقض مع رؤيتها**، كالأعتداء على بعض محلات الخمور ونوادي الفيديو وحفلات الزفاف والفرق الفنية، ومنع الأختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة، وعقد المحاكمات الليلية، في المساجد للنساء غير المحجبات.

وفي مصر، كما في الجزائر، إتسعت ظاهرة استخدام العنف من بعض فصائل الأصوليين الأسلاميين، في العامين الأخيرين، وأتجه هذا العنف للمواجهة مع رموز السلطة السياسية، ومع بعض المثقفين الذين تحسب جماعات العنف مواقفهم، التشدد في مواجهة ظاهرة الأصولية الأسلامية، وفي تبرير عنف السلطة السياسية المضاد لمواجهتها، فضلا عن الأعتداءات شبه اليومية على أقسام الشرطة ورجال الأمن والسياح والمستثمرين الأجانب. بهدف النيل من هيبة الدولة، ومحاولة شل الحياة الأقتصادية للمجتمع، وخلق صعوبات أمام الدولة، تثبت إفلاسها وعجزها عن كفالة أمن مواطنيها وأمن ضيوفها من الأجانب، كما يزعزع مكانتها الخارجية، ويفقد حلفاءها الغربيين الثقة، في قدرتها على السيطرة على الأوضاع الداخلية، كما ينشر حالة من السخط نتيجة تدهور الأوضاع الأقتصادية، بما يمكن تلك الجماعات من الأستيلاء على السلطة، وهو مانجحت فيه جزئيا في مصر بشل حركة السياحة، وعرقلة الأستثمارات بترجمة عملياتها مؤخرا للبنوك المشتركة، ونجحت فيه بالجزائر بشكل أوسع نطاقا، بعد توقف عدد هائل من عمليات الأستثمار ودعوة بعض الدول الأوروبية رعاياها لمغادرة الجزائر، والحاق أضرار مدمرة بالأنشطة

مظاهرة لأنصار جبهة الإنقاذ في الجزائر



الاقتصادية المختلفة.

أحكام خاطئة

ومن الخطأ الحكم بأن ظواهر **العنف التي تجري في الجزائر تقوم بها جميع الفصائل المكونة «للجبهة الأسلامية للأنقاذ». فجبهة الأنقاذ تضم فصائل متعددة تجمع بين التشدد والأعتدال، وهي في الأرجح إئتلاف انتخابي، وليست تنظيما موحد الأرادة والأيديولوجية. ومن الصعب الحكم بأن مجمل التيار الأسلامي في الجزائر، قد انتقل الى ممارسة العنف. والأغلب أن الجماعات التي تمارس العنف في الجزائر، هي جماعات محدودة انتهزت فرصة الأجراءات العنيفة التي أعقبت ظهور المرحلة الأولى من نتائج الأنتخابات والتي تمثلت في الغاء نتائج الانتخابات وحظر نشاط جبهة الانقاذ وأعتقال ومحاكمة وحبس قادتها لكي تقوم بممارستها، وهو ماينطبق على الأوضاع في مصر.** إذ مازالت الكتلة الأسلامية الكبيرة من التيار الأسلامي، لاتستطيع أن تمارس العنف، بعد أن دفعتها المواجهة الحكومية الدامية معها في الستينات، لأن تعدل عن ممارسة العنف، برغم أنها قد تستفيد منه، في الضغط على الحكم لإجباره على الأعتراف الرسمي بها، وإعتبار وجودها أقل ضررا من الآخرين.

لكن جوهر الفارق بين معركة المواجهة بين الدولة والجماعات التي تمارس العنف في البلدين يكمن في قضيتين أساسيتين

الأولى هي الظروف الجغرافية وتركيب الجماعة الوطنية. ففي مصر تتسم الجماعة الوطنية بنوع من الوحدة القومية، يغلب عليها لأسباب تاريخية وجغرافية تيار الأعتدال، اذ لم يعرف عن الشعب المصري ميله لأستخدام العنف، إلا في أضيق الحدود، وهو مامكن الدولة عبر عصورها المختلفة من درجة من السيطرة على الجماعة المصرية التي إنحصر وجودها على شريط ضيق على ضفاف النهر، لاتستطيع الا نادرا العيش بعيدا عنه، فضلا عن الطبيعة الجغرافية المصرية التي تقل فيها الجبال وغيرها من العوامل الطبيعية التي تشجع على مقاومة السلطة المركزية.

ويختلف الأمر في الجزائر، التي تتسم بطبيعة جغرافية تضم مساحات شاسعة أكثر من ضعف المساحة المصرية وتجمع بين الجبال والأحراش، التي تحول دون بسط سلطة الدولة المركزية، فضلا عن الأزدواجية القومية، التي تقسم الجزائر، الى عرب وبربر يشكلون ٣٥٪ من السكان) **والثنائية الثقافية واللغوية التي تفصل بين العروبيين والفرانكفونيين..**

وبعكس مصر، فإن التيار الأسلامي في الجزائر يأخذ دوافع حقيقية لوجوده من التاريخ الجزائري. فالجزائر كانت أول الأقطار العربية التي خضعت للأستعمار الأوروبي المباشر عام ١٨٣٠، الذي عرض الجزائر لعمليات إلحاق وإحتلال وضم، ومحاولات لتغيير لغتها وثقافتها العربية الأسلامية، والنظر اليها بإعتبارها جزءا من فرنسا. ولذلك فقد لعبت المشاعر الدينية الأسلامية في التاريخ الجزائري دورا بارزا في الحركة الوطنية المعادية للأحتلال، وعنصرا من عناصر الاحتجاج ضد سياسة الذوبان في فرنسا، وكانت قيادات هذا التيار وشعاراته ورجاله، هي صاحبة الصوت العالي أثناء حرب التحرير الجزائرية، كما كانت أحد التيارات التي تكونت منها فيما بعد جبهة التحرير الوطني التي حكمت الجزائر منذ عام ٦٢ وحتى إقرار التعددية الحزبية عام ٨٩. وقد أسفر هذا التاريخ، عن صراع حاد لم يحسم حتى الآن في الجزائر بين دعاة التعريب ودعاة التغريب، وبين العروبيين والفرانكفونيين، وهو صراع سهل الأمور كثيرا للتيار الأصولي في الجزائر، الذي أحاط نفسه بتزويق فرنسي عام، يدعو للعودة للأصول التي حاول الفرنسيين محوها مما **يعني أن مبررات سطوة التيار الأصولي وصموده ونفوذه في الجزائر، هي أعمق بكثير من مبررات مثيله في مصر.**

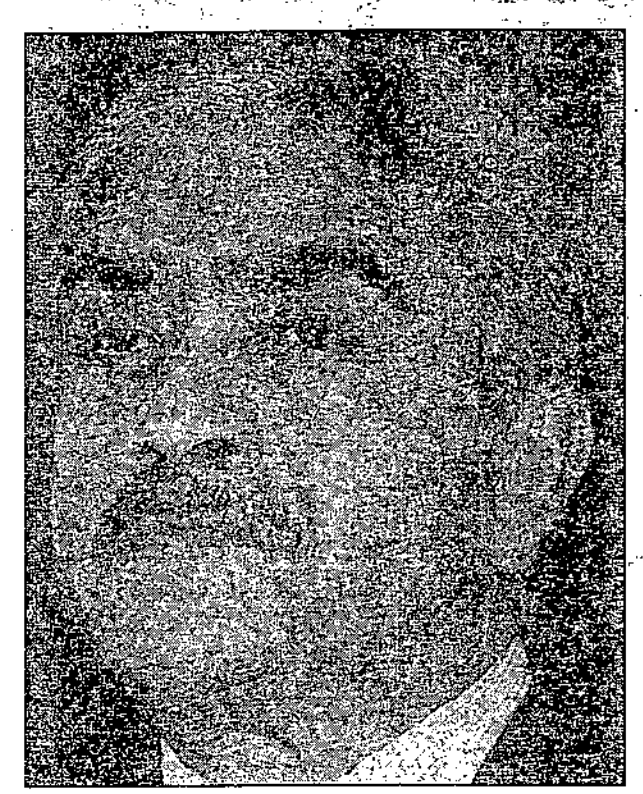
وتغفل المشابهة بين أوضاع العنف في **مصر والجزائر أيضا مناطق أختلاف أساسية بين الحالتين،من بينها أن المعالجة الأمنية لقضية نجاح جبهة الأنقاذ** في الجزائر في الجولة الأولى من الأنتخابات العامة، التي تمثلت بالمواجهة بين الجيش والجبهةوانتهت بإعتقال قادتها وحبسهم، وحظر نشاطها قد حولت جبهة الأنقاذ في نظر قطاعات كبيرة من الشعب الجزائري، من منظمة تسعى للسلطة بالقوة والعنف، دون الأحتكام للقواعد الديمقراطية، الى ضحية للقمع والأرهاب. وهي أوضاع لاتتمتع بها الجماعات التي تمارس العنف في مصر، التي أوصدت عملياتها أبواب الرزق أمام مئات الآلاف من المصريين العاملين في مجال السياحة، وحصدت أرواح أبرياء لم يكونوا طرفا في المجابهة وأكتسبت عداء ونفور المصريين جميعا، ونجحت في إقناعهم بأنها لاتمارس العنف بإعتباره وسيلة لهدف ما، بل بإعتباره هدفا في حد ذاته!

ومن بينها **أيضا أن حجم الدمار الذي ألحقه العنف السياسي الديني في الجزائر، كان أوسع مدى منه في مصر. ففي خلال العامين الماضيين سقط في المواجهة بين السلطة الجزائرية ومرتكبي العنف أكثر من ثلاثة آلاف قتيل، بينما لم يزيدوافي مصر عن ثلاثمائة قتيل في نفس الفترة.**

ومن بين الأختلافات بين الحالتين أيضا، أن حجم الدمار الذي ألحقه العنف السياسي الديني في الجزائر قد شل الدولة تماما وأدى لتآكل شرعية السلطة، وعجزها التام عن السيطرة على الأوضاع، مما دفع الجيش الجزائري، ليكون هو الحاكم الفعلي المباشر، الذي يحكم قبضته على الحياة السياسية بعد أن ظل يحكم الجزائر منذ استقلالها أكثر من ربع قرن، من خلف واجهة مدنية، هي جبهة التحرير الوطني.

ويختلف الوضع في مصر، فلم تنجح أعمال العنف التي ألحقت أفدح الأضرار بالأقتصاد الوطني، في دفع الدولة المصرية لأوضاع مماثلة للجزائر، **فالدولة في مصر قوية، وأكثر أستقرارا ومؤسساتها أكثر رسوخا، كما أن الجيش في مصر يعد عاملا من عوامل استقرار السلطة التي يظلي بظله عليها ولايحاربهابشكل مباشر، مما يرجع قدرة الدولة المصرية على مواجهة الجماعات المتطرفة، وعلى دفع موجات العنف السياسي الديني في مصر الى التراجع، لكنه ترقع يظل محفوفا بمخاطر الاختيارات الأقتصادية القائمة، التي تحمل الجماهير الشعبية العريضة، لتبعات تفوق قدرتهم على الاحتمال، وتدفع قطاعات واسعة منهم، لمآزرة ممارسي العنف كيدا في الحكم، لاحبا في العنف!**





الأمين زروال والفرصة الأخيرة في الجزائر

حسين عبد الرازق

لم يكن هناك شيء في تاريخه يوحي بأنه سيجلس في المقعد الذي جلس فيه من قبل.. **أحمد بن بلا، وهواري بومدين أو الشاذلي بن جديد، ومحمد بوضياف، وعلي كافي**. سنمد رئاسة الدولة في الجزائر المستقلة. فكل من سبقوه كانوا من قادة حزب التحرير الجزائري وجبهة التحرير. بينما كان هو واحد من مقاتلي القاعدة في جيش التحرير الجزائري، مثله مثل ملايين المجاهدين الذين التحقوا بالثورة.

ولد «**الأمين زروال**» عام ١٩٤١ في باتنة (الشرق الجزائري)، والتحق بالثورة عام ١٩٥٧ وهو في السادسة عشرة من عمره، ولم تكد تنقضي خمس سنوات حتى حصلت الجزائر على استقلالها، وعمره لا يتجاوز الواحدة والعشرين.

ومنذ ذلك الحين تحول «زروال» إلى عسكري محترف. تلقى دورات تدريبية عسكرية في مصر وفرنسا والاتحاد السوفييتي. وتقلب في المناصب العسكرية، مديرا لأكاديمية شرشال العسكرية، فقائدا لمنطقة تامراست في الصحراء، فقائدا لبشار في الجنوب الغربي، فقائدا لمنطقة قسطنطينة في شرق البلاد، وكان له موقف مميز في موقعه الأخير. **فخلال الانتفاضة الجماهيرية الواسعة في أكتوبر ١٩٨٨، واجه الجيش الجزائري جموع المتظاهرين بإطلاق النار، وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى من بينهم العديد من أبناء الشهداء.. فقط زروال تجنب إراقة الدماء خلال هذه المواجهة.** وفي نفس العام (١٩٨٨) رقي إلى رتبة لواء، وأصبح مساعدا لقائد الأركان **اللواء خالد نزار** ورئيسا لأركان القوات البرية ولكنه أبعد عن الجيش عام ١٩٨٩ سفيرا للجزائر في رومانيا، بعد خلافه مع الرئيس «الشاذلي بن جديد» حول استراتيجية التنظيم العسكري، ولم يبق في منصبه إلا أشهر قليلة وقدم استقالته قائلا «ليس هناك شيء يمكن القيام به هناك» ومنذ ذلك الحين (١٩٩٠) اختفى الأمير زروال.

إلا أن تطورات الأحداث بعد ذلك، والظروف الصحية التي حالت دون استمرار **اللواء خالد نزار**-رجل الجيش القوي- في منصب وزير الدفاع واكتفائه بموقعه كعضو في المجلس الأعلى للدولة، أدت إلى اتفاق جنرالات الجيش الجزائري الأقوياء «**اللواء خالد نزار، اللواء محمد العماري، اللواء توفيق**» على استدعاء **الأمين زروال لتولي وزارة الدفاع** عام ١٩٩٣ بصفته عسكريا محترفا ومتميزا، وليس له دور سياسي.

وأدت التطورات السياسية العاصفة التي تعيشها الجزائر منذ تدخل الجيش لإيقاف الانتخابات بعد ثورة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجولة الأولى عام ١٩٩٠. وعجز المجلس الأعلى للدولة عن مواصلة الحكم بعد فشله في الوصول لأي حل للأزمة السياسية والاقتصادية الطاحنة التي تعيشها الجزائر، ووجود فراغ سياسي حقيقي..**أدت إلى تولي الجيش للسلطة بصورة سافرة، بعد أن ظل يحكم من وراء ستار سنوات طويلة، في عمر استقلال الجزائر، ومن ثم تولي زروال للسلطة.**

فمع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية والتي بدأت في ١٤ يناير ١٩٩٢ وكان مقررا أن تنتهي في ٣١ديسمبر١٩٩٣، وبالتالي تنتهي ولاية المجلس الأعلى للدولة، بدأت السلطة في البحث عن مخرج، تمثل في

الاعداد لندوة للحوار الوطني تشارك فيها كل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والديمقراطية والجيش. وتشكلت لجنة للحوار الوطني، أعدت مشروعا لمرحلة إنتقالية طرحته على الأحزاب السياسية تمهيدا لإقراره في الندوة والتي كان منوطا بها اختيار رئيس الدولة ليحل محل المجلس الأعلى للدولة.

ولكن الاعداد لهذه الندوة تعطل نتيجة لخلافات بين لجنة الحوار (والسلطة) من ناحية، والأحزاب والقوى الرئيسية في المجتمع. ولم يفلح تأجيل الندوة من ٢٣ ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٢٥ يناير ١٩٩٤، ومد مدة المجلس الأعلى للدولة إلى ٣١يناير ١٩٩٤ في الوصول إلى مخرج.

طرحت لجنة الحوار وثيقة تطالب الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والديمقراطية بالالتزام باحترام «الطابع الجمهوري للدولة، وقيم الإسلام باعتباره دين الدولة، واللغة العربية بصفتها لغة وطنية رسمية، والتعددية كوسيلة تنظيم وتعبير سياسي وكإطار للتناوب في الحكم، ونبذ العنف كوسيلة للتعبير السياسي أو الوصول للحكم والبقاء فيه، وعدم استخدام الدين لأغراض حزبية» كما حددت نظام الحكم وتوزيع السلطات خلال الفترة الانتقالية الجديدة التي تمتد ٣ سنوات. فنصت على أن يكون رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويحتفظ بصلاحيات تحديد التوجهات العامة لسياسة الدفاع، وتحديد المبادىء العامة للسياسة الخارجية ويتم تعيينه بالتوافق من خلال ندوة الحوار، ويساعده نائبان للرئيس يعينهما الرئيس ويتولى الرئيس تعيين رئيس الحكومة وأعضائها وهو الذي يضع حدا لوظائفه سواء في حالة الاستقالة أو نتيجة سحب الثقة منه بغالبية ثلثي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي. ويتألف هذا المجلس من ١٨٠ عضوا يتم تعيينهم ويحل محل الجمعية الوطنية التي حلت في بداية عام ١٩٩٢ قبل الانتخابات الملغاة.

وقد اصطدم عقد الندوة على ضوء هذا الطرح بعقبتين رئيسيتين اطاحتا بها تماما، رغم انعقادها بالفعل يومي ٢٥و٢٦ يناير ١٩٩٤.

الأولى: رفض أو غياب الأحزاب الرئيسية التي حصلت على ٩٠٪ من الأصوات ونجح لها ممثلون في البرلمان في الدور الأول للانتخابات ، وهي:

- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** (الفائز الأول في الانتخابات والتي صدر قرار بحظرها وحكم على عدد من قادتها بالسجن واعتقل مئات وآلاف من قادتها وأعضائها .
- **حزب جبهة التحرير الوطني** (الحزب الحاكم منذ الاستقلال والفائز الثاني في الانتخابات) .
- **جبهة القوى الاشتراكية** (وهو الحزب الثالث ضمن الأحزاب الثلاثة التي نجح لها نواب في الدور الأول للانتخابات.

وقد شارك هذه الأحزاب في المقاطعة لأسباب مختلفة **«الحركة من أجل الديمقراطية»** و**«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»** ، و**الحزب الاجتماعي الديمقراطي»** ،كما انسحب من الندوة بعد افتتاحها في أول يوم **«التجمع الوطني الدستوري»** (حزب صغير من ائتلاف ١٢ حزبا)، **وحركة المجتمع الاسلامي (حماس)»**

وقد تباينت -وتناقضت أحيانا- أسباب هذه الأحزاب في الرفض أو المقاطعة أو الغياب.

فجبهة القوى الاشتراكية بزعامة **حسين آيت أحمد** ، حملت بعنف على الحكم واتهمته بالدكتاتورية وقاطعت كل الاتصالات التي سبقت عقد الندوة -وبالتالي الندوة- مطالبة بالعودة إلى المسار الديمقراطي ،ومشاركة كل الأحزاب والقوى السياسية بما في ذلك «الجبهة الإسلامية للإنقاذ » في الحوار.

وطالب حزب جبهة التحرير أيضا بالعودة إلى الانتخابات. وأعلن أنه «لن **يشارك في تزكية أي إجتماع صوري يكرس إقصاء أية قوة سياسية فاعلة أو بهدف تعميق المواجهة بين الجزائريين» أو تزكية سلطة فعلية أو توظيف رصيد الحزب في إضفاء الشرعية الوهمية عليها» وأنه يرفض ترشيح أعضاء الحزب لمسئوليات» يزكون فيها عن طريق الشعب»**

ووجهت اللجنة المركزية للحزب نداء إلى الجيش تناشده «في هذه الظروف الخطيرة دعم التوجه لحوار شامل، يتجاوب مع تطلعات الشعب في إخراج البلاد من الأزمة والعودة بها إلى الأوضاع الطبيعية.

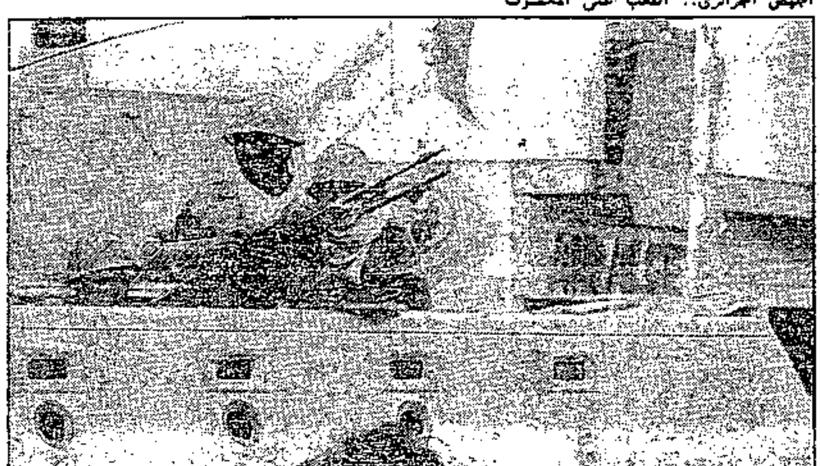
وكان واضحا للجميع -بما في ذلك قيادة الجيش- أن غياب جبهة التحرير خاصة بمثابة «سحب الغطاء السياسي عن الجيش الذي تستر بها ثلاثة عقود».

وقد التقت كل الأحزاب المقاطعة حول نقطة واحدة ، هي ضرورة حضور ومشاركة **«الجبهة الإسلامية للإنقاذ»** رغم أن وثيقة الحوار تقول بوضوح **«لاجدوى من تجاهل التيار الإسلامي، أو محاولة حصره كليا بالإرهاب. إن لهذا التيار دورا أساسيا في المسار الانتخابي»** ورغم أن القوى الرئيسية، أجمعت على ضرورة اشراك جبهة الإنقاذ في الحوار، بل أن زعيم حركة المجتمع الإسلامي (حماس) المعتدل «محفوظ نحناح» أكد على ضرورة « أن تتحاور الجماعات المسلحة مع النظام وأن يقبل هذا الأخير التحاور معها لإيقاف إراقة الدماء، وإيجاد مخرج للأزمة الحادة التي تمر بها الجزائر».. فقد اصطدمت محاولة إشراك جبهة الإنقاذ الإسلامي في ندوة الحوار بثلاث عقبات.

١- وجود قرار قضائي بحل جبهة الإنقاذ ، ووجود عدد كبير من قادتها في السجون بناء على أحكام قضائية (غير المعتقلين).

٢- معارضة تيار قوي وأساسي في





الجيش الجزائري.. اللعب على المكشوف

السلطة لإشراك جبهة الإنقاذ الإسلامي في الحوار، بحجة عدم وجودها قانونا، ومسئوليتها عن أعمال العنف والإرهاب الدامية، سواء كانت هذه المسئولية مباشرة، أو بطريق غير مباشر عبر «الجماعة الإسلامية المسلحة».

ويضم هذا التيار تيار التصفية الأمنية لتيار الإسلام السياسي في الجزائر- جناح قوى داخل السلطة (الجيش والشرطة) وحزبان رئيسيان، هما حزب التحدي بزعامة «هاشمي شريف» الشيوعي سابقا، **والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية** بزعامة سعيد السعدي وتيار الفرنسة المعادي لتعريب الجزائر وعروبتها.

وبالإضافة لهذا الموقف الأساسي، قدم هؤلاء حجة إضافية لدعم معارضتهم مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تتمثل في أن القوة الرئيسية التي تمارس الإرهاب المسلح هي «الجماعة الإسلامية المسلحة»، والتي لاتملك الجبهة الإسلامية، أي نفوذ عليها، وبالتالي فمشاركة الجبهة لن يقدم أو يؤخر في مواجهة الإرهاب المسلح باسم الدين.

٣- شروط الجبهة والأحزاب، **هددت استمرار السلطة القائمة ونزعت عنها أية شرعية** فالجبهة الإسلامية للإنقاذ، طالبت «باستئناف المسار الانتخابي» بما يعني العودة لنقطة الصفر، وإلغاء القرارات الانقلابية التي أوقفت التصويت في المرحلة الثانية وألغت نتائج الدورة الأولى للانتخابات، ومحاسبة المسئولين عن هذا الانقلاب ومحاكمتهم، أي استسلام الذين انتزعوا السلطة، بلا قيد ولاشرط. أما الأحزاب السياسية (خاصة جبهة التحرير الوطني) فقد طالبت بالعودة للانتخابات وإطلاق سراح شيوخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ورفع حالة الطوارئ، وإقفال المعتقلات، ووقف العمل بالمحاكم الخاصة، واحترام الحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين، ووقف أعمال الدهم والتجاوزات، وفتح وسائل الإعلام للأحزاب، واحترام حرية الأعلام وإعادة الصحف المعلق صدورها، ورفع الضغط عن الصحفيين، ووقف التجاوزات ضد المساجد وأماكن الصلاة».

ورغم الجهود التي بذلتها القوى الداعية للحوار داخل السلطة، والاتصالات -غير المعلنة- مع شيوخ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، سواء الذين في السجون، أو في



فشل الحوار الوطني

الخارج، فقد تعذر دعوة الجبهة الإسلامية لندوة الحوار، وكان ذلك أول وأكبر مسمار في نعش الندوة.

العقبة الثانية تمثلت في الفشل على الاتفاق على شخص رئيس الدولة الجديد، والذي كان مقررا أن تنتخبه الندوة.

وفي فترة مبكرة تردد اسم «طالب الابراهيمي» باعتباره الشخص الوحيد تقريبا- في ظروف الجزائر الحالية- الذي يمكن أن تقبله وتتفق فيه كل الأطراف بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ. **ولكن عناصر قوية في السلطة العسكرية الحاكمة عارضت هذا الترشيح بقوة، مثل الجنرال «محمد نواتي»**، وشنت عليه حملة- في الصحافة الفرنسية- وعلى فكرته تكوين «مجلس خماسي» من ممثلي الجبهات الثلاث الفائزة في أول انتخابات تعددية في الجزائر، جبهة التحرير الوطني- الجبهة الإسلامية للإنقاذ- جبهة القوى الاشتراكية» وممثل للمؤسسة العسكرية(الحاكمة) ومنسق يدير عمل المجلس. واتهم طالب الابراهيمي بأنه «زعيم الأصولية في الجزائر».

وبعد استبعاد اسم طالب الابراهيمي برز اسم «**عبد العزيز بوتفليقة**» وزير خارجية الجزائر في عهد الرئيس الأسبق هواري بومدين وعضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير وراج في الصحافة والاعلام نجاح الاتصالات في الاتفاق على هذا الاسم. وفي اللحظة الأخيرة تبين فشل هذا الترشيح بدوره فالمؤسسة العسكرية لم تقبل شروط بوتفليقه الذي طالب بإعطائه الصلاحيات الكاملة التي يعطيها الدستور القائم لرئيس الجمهورية، بما في ذلك السيطرة على القوات المسلحة، وتعيين وإقالة رئيس الحكومة. ومن ناحية أخرى تراجع بوتفليقه وسفره المفاجيء للخارج بعد رفض المكتب السياسي لترشيحه أو دعمه.

وفي ضوء هذه الوقائع، أصبح انعقاد الندوة مجرد حفظ لماء الوجه، فقد فشلت قبل أن تبدأ، وأصبح على الجيش الجزائري، القوة الحاكمة فعلا، أن يبحث عن مخرج جديد. لقد مرت علاقة الجيش الجزائري بالسلطة في ثلاث مراحل مختلفة طبقا لتحليل المراقبين.

الأولى: خلال حكم الرئيس بن بلا عقب الاستقلال مباشرة، والتي تميزت بالتوتر الشديد بين الحزب (جبهة التحرير) والجيش، أو بين القيادة السياسية ومقاتلي الخارج (والداخل).

الثانية بعد انقلاب ١٩٦٥ وتولي (العقيد) هواري بومدين للسلطة وحتى وفاته عام ١٩٧٨. وتميزت بالتوافق بين الحزب والمؤسسة العسكرية، بل والتداخل الشديد، فتم تمثيل قيادة القوات المسلحة في المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير (الحزب الوحيد والحاكم). كما نص الميثاق الوطني على دور الجيش في السلطة السياسية.

الثالثة: وفي مرحلة حكم الرئيس **الشاذلي بن جديد** والتي شهدت تغيرات متوالية في علاقة الجيش والسلطة السياسية، انتهت عقب أحداث أكتوبر ١٩٨٨، وتورط الجيش في مواجهة دامية مع المواطنين المشاركين في المظاهرات، إلى التضحية **بحزب جبهة التحرير-الذي يمثل الغطاء السياسي لحكم العسكر منذ الاستقلال**- وتحميله كل سلبيات تجربة الاستقلال، وانسحاب كل العسكريين من قيادة الجبهة، والفصل لأول مرة بين منصب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع، ثم أزاحة **الشاذلي بن جديد** من السلطة في يناير ١٩٩٢، وتولي العسكريين السلطة الفعلية

اعتبارا من ذلك التاريخ، واستدعاء محمد بوضياف أحد القادة التاريخيين للثورة من منفاة الاختياري في المغرب، ليكون الغطاء السياسي لحكم العسكريين. وعقب اغتياله حل محله علي كافي ليقدم نفس الغطاء، دون أن يكون لأي منهما نفوذ، أو قوة سياسية.

وبانتهاء فترة المجلس الأعلى للدولة، وعدم وجود شخصية سياسية تقبل بشروط العسكريين في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، أصبح تولي الجيش مباشرة للسلطة أمرا لامفر منه. وكما قال الأمين زروال فإن تعيينه من قبل المجلس الأعلى للأمن الذي يضم في عضويته «رئيس الوزراء - ورئيس أركان الجيش - ووزير الدفاع - ووزير الداخلية - ووزير الخارجية - ووزير العدل».. «يأتي بعد استنفاذ كل الطرق، واستجابة لفئات واسعة راغبة في الأمن».

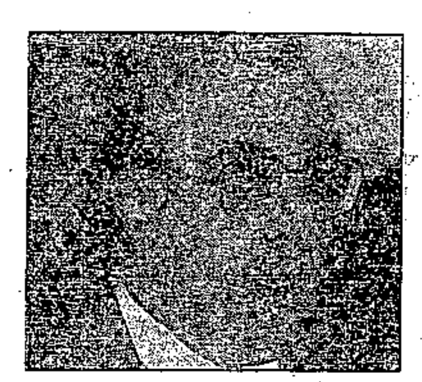
وكانت هناك إشارات واضحة تمهد لهذا الموقف وتقدم شخص «الأمين زروال» للرأي العام.

ففي ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣، أدلى زروال بحديث لوكالة الأنباء الجزائرية، طالب فيه القوى السياسية بإيجاد حل سياسي للأزمة قبل نهاية العام. وأكد أن المؤسسة العسكرية ستبقى على الحياد.

ولكنه عاد في ١٦ يناير ١٩٩٤، وقبل أيام من الموعد المحدد لانعقاد ندوة الحوار ليذكر المواطنين والقوى السياسية -عبر حديث في التلفزيون- بانسحاب الجيش من الساحة السياسية من (حزب جبهة التحرير الوطني) منذ عام ١٩٨٨ أي منذ سنوات خمس، وليقول: «..لكن انسحاب الجيش من الساحة السياسية لايعني أنه سيبقى مكتوف الأيدي أمام الانزلاقات والتجاوزات التي تهدد مصير الشعب ومستقبل الأمة. أريد أن أوضح أيضا أن انسحاب الجيش يعني كذلك أن المؤسسة العسكرية لن تقبل من الآن فصاعدا أن تكون وسيلة في إطار الصراعات لأي طرف كان».

وفي ٣١ يناير ١٩٩٤ أدى «الأمين زروال» اليمين «الدستورية» رئيسا للدولة لمرحلة انتقالية تمتد ٣ سنوات كحد أقصى.

ورغم تحفظ القوى السياسية والحزبية الأساسية على تولي الجيش للسلطة وتعيينه لزروال، ومن ثم غياب «عبد الحميد مهري» الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، وحسين آيت أحمد زعيم «جبهة القوى الاشتراكية»، وأحمد بن بلا «الحركة من



مهري.. الجبهة ترفع الغطاء عن الجيش

أجل الديمقراطية، وسعيد سعدي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» وعبد الله جاب الله النهضة الإسلامية، عن حفل تنصيب زروال في نادي الصنوبر، وتأكيد الجبهة الإسلامية لعدم شرعية النظام. **فتكاد تكون كل الأحزاب والقوى في انتظار معرفة «مدى التزام زروال الحوار والحل السياسي، ووفق أي معايير» وتكاد أن تكون جميعها مدركة لحقيقة أن الجزائر تواجه الفرصة الأخيرة قبل الانهيار.**

فهل ينجح زروال في هذه المهمة الصعبة، أو المستحيلة كما يراها البعض؟!

هل يكون ضعفه باعتباره ليس طرفا في صراع الأقوياء داخل الجيش، أو في الصراع السياسي الدامي طوال السنوات الماضية هو سر قوته؟!

إن ما يواجه زروال ليس أمرا عاديا. فكلمة الأزمة لاتعبر بدقة عن عمق الكارثة التي تواجهها الجزائر.

فالجزائر تعاني منذ سنوات طويلة من تصاعد الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وتراجع الانتاج والتصدير وزيادة المديونيات .فطبقا للأرقام الرسمية، فقد زاد العجز في الموازنة العامة للدولة عام ١٩٩٣ بمقدار ٢٤ مليار دينار (مليار دولار) عن العام السابق، أي بنسبة ١٢٪ ليصل إلى ٨مليار دولار، وتراجعت إيرادات النفط بحوالي ٧٠٠ مليون دولار بالنسبة لعام، ١٩٩٢ بينما زادت فاتورة واردات الغذاء إلى مليار دولار، وينتظر أن ترتفع إلى ٤مليار دولار عام ١٩٩٥، بسبب **تراجع الانتاج الزراعي والتكاثر السكاني ووصول الدين الخارجي للجزائر إلى ٢٧مليار دولار، وبالتالي ارتفعت تكاليف خدمة الدين سنويا إلي ٩مليار و٣٠٠** مليون دولار، تمثل أكثر من «٧٥٪ من عائدات التصدير بما في ذلك النفط والغاز) والتي تتراوح بين ١١و١٢ مليار دولار سنويا.

وتصل نسبة البطالة إلى ٣٠٪ من قوة العمل، وتجاوزت نسبة التضخم ١٠٠٪ في العام الماضي حتى (١٩٩٣) وأصبحت حياة الناس جحيما، فالحد الأدنى للأجور ٣٥٠٠ دينار جزائري (١٥٠دولار) - بينما كيلو اللحم في حدود ٢٥٠دينارا، وكيلو الدجاج ١٢٠ دينارا، وكيلو الطماطم ب٨٠دنانير وكما يبدو فهناك خياران في ظل تحول الجزائر إلى الاقتصاد الرأسمالي على طريقة العالم الثالث، أو ما يسمى باقتصاد السوق وتصفية دور الدولة والملكية العامة. الأول البحث عن مصادر جديدة للاقتراض وجدولة الديون الحالية لتغطية استيراد المواد الغذائية وقطع الغيار. والثاني فرض مزيد من إجراءات التقشف الشديد، والتي تمس بصورة عميقة الحدود الدنيا لحياة الطبقات الشعبية التي تعاني من دخول بالغة الضعف. وهي الفئات التي تغذي باستمرار جماعات العنف السياسي والجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وتتجه الجزائر إلى تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي كاملة.

وبصرف النظر عن نجاح هذه الروشتة من عدمه، **فنجاح أية سياسة اقتصادية يعتمد على توفير الاستقرار والأمن وحل المشكلة السياسية التي تمسك بخناق المجتمع الجزائري، ووقف نزيف الدم الذي استهلك في العام الماضي ٣٤٠٠ قتيل غير عشرات الألوف من** الجرحى. وهي مشكلة الجزائر الأولى، والتي بدون حلها لايمكن الاقتراب من المشاكل الاقتصادية.

ويلخص البيان الذي وجهه ٦ من علماء الجزائر إلي «العلماء والدعاة» في ١٢يناير الماضي، صورة الأزمة السياسية في الجزائر، قائلا.. «إن الوضع الخطير الذي تمر به الجزائر والمتمثل في صراع بين الأشقاء وسفك للدماء واغتيال وترويع للدعاة والمثقفين، وفساد سياسي إلي درجة التعفن، وتدهور في الحالة الاقتصادية إلي درجة المساومة علي السيادة، وتذمر اجتماعي يكاد يعصف بالمبادىء والقيم، وتفكك اخلاقي ينذر بالخطر وتفشي ظاهرة العنف السياسي والاعلامي والديني، وتأجيج نار الفتنة، وظهور بوادر لتحرشات أجنبية، هو الذي يلقى على عاتق العالم والداعية مسئوليات عظيمة لقول الحق من دون خشية حاكم أو محكوم»

وتصطدم محاولات الخروج من هذا النفق المظلم ووقف الاندفاع إلى الهاوية بأربعة حقائق متناقضة.

١- **فشل الجيش الجزائرى والشرطة في وضع حد لعمليات العنف والإرهاب المسلح الذى تمارسه بعض تيارات الإسلام السياسى،** رغم انتهاجه سياسة التصفية الجسدية والاغتيال والاعدامات والاعتقالات الواسعة والمحاكم العسكرية الميدانية، بل إن بعض المصادر الجزائرية ترى أن جماعات العنف المسلحة(الإسلامية) في وضع أفضل الآن، سواء من الناحية السياسية-بعد فشل ندوة الحوار وإجماع الأحزاب الرئيسية على ضرورة الحوار مع تيار الإسلام السياسى واضطرار الجيش لتسليم السلطة مباشرة- أو من الناحية المادية ، نتيجة تزايد الفرار من صفوف قوات الأمن والجيش(تقدر هذه المصادر عدد الهاربين بحوالي ٨آلاف جندى) والتحاق عدد كبير منهم بالجماعات المسلحة المتحصنة فى الجبال ، بأسلحتهم وذخيرتهم.

٢- **وجود تيار قوى داخل السلطة والجيش يرفض أي حل سياسى للأزمة،** ويرى أن اللغة الوحيدة للتخاطب مع التيار الإسلامى بشقيه المسلح والسياسي هى لغة السلاح والقمع وهناك دلائل على أن هناك عناصر فى السلطة تحرص على إشعال النار كلما بدت أنها توشك على الخفوت إلى حد الإقدام على اغتيالات ونسبتها إلى الجماعة الإسلامية المسلحة أوالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، مثل جريمة اغتيال قاصدي مرباح رئيس الوزراء السابق وأحد دعاة الحوار مع الجبهة الإسلامية. وقد أصبح شائعا فى الجزائر أن هناك اختراقات متبادلة بين أجهزة الأمن والجماعات الإرهابية المسلحة، ويتم توظيف هذه الاختراقات لمصلحة حسابات كل طرف حسب قدرته.

ويصف أحد الكتاب البارزين التقدميين فى الجزائر موقف الجيش قائلا..« العسكريون مقتنعون تماما أنهم على حق دائما ، ولايفهمون السبب فى عدم اقتناع وموافقة ٢٥ مليون جزائرى على سياستهم، ويصرون على الاستمرار في هذه السياسة إلى أن يفيق الجزائريون ويفهموا ويقتنعوا بصحة ما يطرحه الجيش».

٣- **تشدد الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى شروطها للحوار** فتطالب الجبهة بإطلاق سراح كل مسئولى الجبهة وأعضائها المعتقلين والمحكوم عليهم، وإلغاء القوانين العسكرية التى تبنتها السلطة، بعد الانقلاب العسكرى، وتشكيل لجنة حرة ومستقلة تضم أبرز القوى السياسية فى البلاد ، وإحالة المسئولين عن الأعمال الإجرامية » إلى القضاء ، وبدء مفاوضات بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسلطة فى بلد محايد. وقد تبنت قيادة الجبهة خلال الاتصالات التى سبقت انعقاد ندوة الحوار الوطنى، موقف الشيخ «على بلحاج» المسجون انفراديا في معتقل «تيزى أوزو» بمنطقة القبائل، والتى أوردها في رسالة هربت من المعتقل ووزعتها الجبهة.

يقول بلحاج في رسالته..«إن المجلس الأعلي للدولة ما هو إلا واجهة لحكومة خفية ألا وهى قيادة الجيش..وكلنا **يعلم أن الجيش هو الخصم وهو المتهم الحقيقى والمتسبب فيما حدث فى البلاد من قلاقل» وقيادات الجيش هى «علة علل الجزائر وسبب شقائها» والجيش«المؤسسة المسئولة عن الفساد منذ ١٩٦٢»** ويمضى بلحاج قائلا..«أقول جازما أن المتسبب في إراقة الدماء كلها قيادة الجيش التى أقدمت على تلك الخطوة المتهورة واغتصبت السلطة متخذة في ذلك دعاوى باطلة لا أساس لها من الصحة».

٤- **من الواضح أن العمليات الإرهابية المسلحة الموجهة ضد السلطة والكتاب والمثقفين ورجال الدين المعتدلين، بل وبعض عناصر الجبهة الإسلامية للانقاذ، تقوم بها ما يسمى بـ«الجماعة الإسلامية المسلحة»** والتى تتكون أساسا من

الأحزاب الاساسية فى الجزائر تتفق على استحالة تجاهل التيار الاسلامى والجبهة الاسلامية للانقاذ

***

عسكرى محترف بلا ماضى سياسى.. يحكم الجزائر فى أخطر اللحظات منذ الاستقلال

«الجزائريين الأفغان» وتتخذ موقف الرفض النهائي من الحوار. وتتهم بعض المصادر الجزائرية السلطات والعناصر الأكثر تشددا فى الجماعة الإسلامية بالتعاون معا لقتل «**جعفر الأفغانى» أو«مرادسى أحمد»** زعيم الجماعة الإسلامية والذي قيل أنه كان مستعدا للتفاهم مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ كخطوة أولى للحوار مع السلطة.

ومع كل هذه العوامل التى تكاد تقفل الباب أمام أي حل للأزمة، فليس أمام زروال (والجزائر) إلا خيار واحد، وهو الحوار ووقف العنف.. وإلا فسيستمر الاندفاع للهاوية بخطى سريعة.

وقد بدأ الأمين زروال عهده بإعلان واضح يؤكد أنه يسعى لخيار الحوار والحل السياسى.

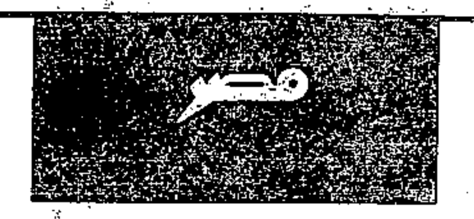
فأعلن فى خطاب وجهه للأمة..«أن المرحلة الانتقالية ترمى إلى تأمين الظروف السياسية والأمنية والرجوع إلي المسار الانتخابي الديمقراطى..لقد اخترنا طريق الحوار مسلكا لمعالجة أزمة البلاد الراهنة. وعلى رغم كل الصعوبات فإننا مصممون على مواصلة الحوار الجاد ، وفقا للأهداف الواردة فى أرضية الوفاق الوطنى.. إننا لن نتسامح أبدا مع الذين يسعون إلى تحطيم قدرات البلاد المادية والبشرية».. وطالب زروال بوقف نزيف الدماء وتطويق العنف لأن العنف كوسيلة للتغيير السياسى والوصول إلى السلطة أمر مرفوض تماما. ولايمكن لأي سبب ، دينيا كان أم سياسيا أم ثقافيا، أن تبرر الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات».

وأضاف زروال..«أن الجيش الجزائرى سيبذل كل الجهود لمساعدة البلاد على إيجاد الحل السياسى الدائم عن طريق الحوار فى إطار مبادىء الجمهورية والتزام اختيار الشعب.. أن الأزمة التى تشهدها الجزائر ليست أزمة حكم أنما أزمة مجتمع يطمح إلى مزيد من الديمقراطية ومزيد من العدالة ومزيد من التضامن».

ولكن هل سيقف الجيش بالفعل وراء سياسة الحوار؟

وهل ستقبل تيارات الإسلام السياسى بالحوار والحلول الوسط؟

الأيام القادمة تحمل الإجابة على هذه الأسئلة الحاسمة وتحمل أيضا الإجابة على مصير الأمين زروال..الجندى المحترف الذى دفع به إلى قلب العاصفة السياسية فى أسوأ وأصعب الظروف.



العمدة.. يتحول الى مخبر!

قانون جديد في مجلس الشعب.. ضد الانتخاب!



مشروع قانون بالغاء انتخاب العمدة، وتعيينه بقرار من وزير الداخلية

عبد الغفار شكر: التجمع يرفض التراجع عن مبدأ الانتخاب والاعفاء من شرط القراءة والكتابة

شهر ونصف مضى، منذ دخل مشروع هذا القانون جيوب أعضاء مجلس الشعب، استعدادا لمناقشته وتمريره كالعادة، لكن الكثير من الزوابع ثارت داخل المجلس نفسه.

فصل مثير من تاريخ الريف المصرى، إسمه «جناب العمدة» يوشك على الانتهاء، فالقانون الجديد ينهى العلاقة الانتخابية بين العمدة وأبناء قريته، ويحوله الى مجرد مخبر صغير، كل وظيفته هى الإبلاغ عنهم فى كل صغيرة وكبيرة، الى الذين أعدوه هذا المنصب.. بالتعيين.

نشأت وظيفة العمدةفى أواخر القرن التاسع عشر، فى ظل الاحتلال البريطانى، ليعطى ضمانا أقوى للأمن فى القرية، إلى جانب شيخ البلد، الوظيفة الموجودة دائما. وكانت السلطات تختار العمدة من العائلات الكبيرة. ذات النفوذ والاملاك بشرط أن يملك ١٠ أفدنة على الأقل، . وارتبط اسم العمدة بالوسية الضخمة التي يملكها، أو التى يملكها غيره، لكنه يسخر أبناء قريته لخدمتهم. رأصبح العمدة رمزا لإذلال فلاحى مصر فى نظام الاقطاع الرهيب، سواء حصل هو على ثمن، أم لم يحصل.

وتنفس ابراهيم كمدا. حط على قلبه حمل ثقيل كالرصاص سار فى دمه. امتصته كل خلايا جسده الشاب. تزلت أمامه الحيره التى ركبته يوما، لأنه رأى بعينيه أباه يقبل يد حضرة العمدة، والعمدة مجعوص على المصطبة... (الشمس تنزف سيور الدم فى الجهة الغربية..*.

وهكذا كان اختيار العمدة متسقا مع النظام الاجتماعى والسياسى القائم، الذى يعبر عن مصالح الملاك. كما أن فكرة الانتخاب كانت بعيدة، لأن القرى كانت تضم أغلبية عظمى من الأميين الفقراء، الذين لا يزاحمون الملاك فى ادارة شئون القرية، ولايفكرون فى ذلك من الأصل. رأصبح اختيار العمدة يتم بدعم الإقطاعى الأكبر المسيطر فى المنطقة، سواء كان مصريا أو أجنبيا. وفى الحالتين، كان العمدة هو الواجهة الخشنة أمام الفلاحين، والمخالب التى تنفذ إرادة السادة، بينما قد يبدو هؤلاء السادة أنفسهم فى غاية الرقة والكرم أمام الفلاحين!

وأرسل العمدة الى الخفر والجنود، فراحوا يدفعون القرويين، ويشهرون الهراوات فى وجوههم، ويزومون فى غضب دون أن يتراجعوا، إلا خطوة أو خطوتين. ولاحظ الرجل ذو القبعة ماتم، فابتسم ثم قال: جناب العمدة.. خلو ييجوا هنا!»

وكان هؤلاء الملاك ينقلون رضاهم وتزكيتهم لشخص معين إلى السلطات العليا، وكان يكفى أن يقال «الباشا راضى عن فلان»، حتى يتوج عمدة القرية فى الحال! ولم يكن أمام العمدة حتى ١٩٥٢ مهام تذكر سوى خدمة الاقطاع وأهله، ولم يكن له راتب أو مزايا، سوى بعض الاعفاءات من الضرائب، واعفاء أبنائه من الخدمة العسكرية، بالاضافة الى وجاهة المنصب ولقب جناب العمدة.

ألف لجنة... ولجنة

بعد ١٩٥٢، صدر قانون جديد، يجعل وظيفة العمدة بالانتخاب الحر المباشر، من مجموع الناخبين من أبناء القرية، الذين يحق لهم الانتخاب، وألغى الشرط القديم، بامتلاك ١٠ أفدنه، وأصبح الشرط الجديد، هو «إمتلاك مساحة من الأرض، أو دخل شهرى ثابت»، أى أن يكون العمدة قادرا على الانفاق دون حاجة لأن يمد يده للرشاوى أو الهدايا. علاوة على هذا، قررت حكومة الثورة مكافأة قدرها ١٠ جنيهات شهريا، ليتمكن العمدة من أعباء وظيفته، ومن الحفاظ على هيبة الحكومة، التى أصبحت هى القوة، التى تختفى خلف واجهة العمدة.

«- اضرب طلقة فى الهوا ياواد ياحسن! - دى بندقية الحكومة ياحضرة العمدة- !- جاتك داهية. أمال أنا عارف انها بندقية أمك بهانة.. هو انتم ياغفر شاطرين إلا فى طواجن اللبن وأناجر الفتة».

أما القانون الجديد، فهو عودة الى التعيين مرة أخرى، ولكن بدلا من الاقطاعيين والباشوات، أصبح هناك لجنتان، لفحص الترشيحات، واختيار العمدة. اللجنة الأولى هى لجنة الترشيحات، وتضم مدير الأمن ومفتش وزارة الداخلية، ومفتش البحث الجنائى ومباحث أمن الدولة، بالاضافة الى مستشار من محكمة الاستئناف، ورئيس الوحدة المحلية المركزية. واللجنة مكونة من ستة أعضاء، منها - كما هو واضح- أربعة من وزارة الداخلية، وموظف بالحكم المحلى، والاستثناء الوحيد، هو العضو القضائى. ومهمة اللجنة هى بحث ترشيحات الراغبين فى تولى منصب العمدة، والتأكد من انطباق الشروط(؟) عليهم. بعد ذلك تعرض أوراق المقبولين على لجنة أخرى، هى لجنة الشياخات، المكونة من مدير الأمن (مرة أخرى) ومفتش من وزارة الداخلية ومستشار من محكمة الاستئناف وعضو من النيابة العامة، ومدير المباحث الجنائية. وعندما تستقر لجنة الشياخات على اسم المرشح، يتم إرساله الى وزير الداخلية، الذى يصدر قرارا بتعيين العمدة.

التجمع يعترض

هذه الدورة العجيبة المنهكة، هى ماينص عليه القانون الجديد، بدلا من الانتخابات، التى كانت- رغم كل شئ- أكثر بساطة. وفور توزيع مشروع القانون على أعضاء مجلس الشعب فى الشهر الماضى، ثارت العديد من الزوابع- فى صفوف كل من الحزب الحاكم، والمعارضة أيضا.



في صفوف الحزب الوطني، وقف كثير من الأعضاء ضد القانون الجديد، منهم الذين يرون في التراجع عن الانتخاب «ردة» على الديمقراطية، وعلى التطور السياسي الذي حققته الحكومة، ومنهم من ترتبط مصالحه الانتخابية بالقرى، ويرى أن القانون الجديد سيحد من حرية الحركة أمامهم، في حالة وجود عمدة لايدين لأحد.. إلا للحكومة. واضطر الحزب الوطني لعقد جلسة للهيئة البرلمانية، لتأييد القانون بالاجماع.

أما المعارضة، التي تتمثل في حزب التجمع، فقد أظهرت معارضتها التامة للقانون الجديد، ويقول **عبد الغفار شكر** أمين التثقيف وعضو الامانة المركزية لحزب التجمع. «أن هناك العديد من النقاط التي نرفضها في القانون الجديد، في مقدمتها مبدأ التعيين ذاته، والذي يتجاهل التطور الكبير في القرية المصرية، وزيادة نسبة التعليم، وخبرات العمل والسفر التي تلقاها أبناؤها في الداخل والخارج، بما يعني قدرة هذا المجتمع على اختيار العمدة بنضج ومسئولية، لأن العمدة في النهاية هو ممثل للسلطة المركزية. بالاضافة الى أن **وظيفة العمدة ليست مجرد «مخبر»** يبلغ الحكومة عن الخارجين على القانون، لكنه يساهم في حل النزاعات اليومية، ويساعد على تحقيق الاستقرار في هذا المجتمع الصغير، الأمر الذي يجعل من الانتخاب المعيار الموضوعي الوحيد، لاختيار الشخصية المناسبة لهذا الدور، وليس التعيين، ومايحيط به من علاقات واتصالات وقدرة على ارتقاء الصعب، والوصول إلى المسئولين».

ويضيف **عبد الغفار شكر** سببا آخر لاعتراض التجمع على القانون الجديد، هو فشل الاختيار في حالة القرائم المطلقة لانتخابات المحليات، التي لم تفرز أفضل العناصر، فالعامل الوحيد هو رضاء السلطات والمسئولين. وكما أن القانون الجديد يتراجع عن فكرة الاختيار العام، فهو يتراجع في نقطة هامة، هي **«شرط اجادة القراءة والكتابة»** الذي ينص القانون الجديد على امكانية الاعفاء منه، وهو أمر غريب على مشارف القرن الحادي والعشرين-، وموقف لايشجع على التعليم من جانب الحكومة.

ولكن يبدو- كما يقول **عبد الغفار شكر**- أن القانون الجديد جاء رغبة من الحكومة في احكام سيطرتها على عناصر الإرهاب في الريف، وخاصة في ريف الصعيد، لكننا نقول: **المخبر غير العمدة**. إما في

حالة تمرير القانون والموافقة عليه، فاننا نطالب بأن تضم لجنة الشياخات التي تختار العمدة، عناصر قضائية تضمن الأغلبية على عناصر وزارة الداخلية- فهذه اللجنة تختار اسم العمدة، ولها الحق في التحقيق معه ومعاقبته وايقافه عن العمل إذا لزم الأمر. كما يطالب حزب التجمع بحق المرشح الذي يتم الاعتراض عليه، أن يلجأ لمجلس الدولة، وهو الجهة القضائية المختصة بالقرارات الادارية.

د. **حسام عيسى**- من الحزب الناصري- أعرب أيضا عن رفض القانون الجديد من حيث المبدأ، لأنه سيؤثر على أنظمة الحكم المحلي، وهي عصب الانتخابات العامة، وسيحولها الى أجهزة غير ديمقراطية، يترتب عليها نتائج غير ديمقراطية. فالعمدة سيكون مدينا للحكومة، وسيصبح لهذا «الدين» تأثير مباشر على الانتخابات، والديمقراطية هي الضحية

كله تمام... يا أفندم!

الحكومة تبرر القانون الجديد بنقطة أساسية، هي أن «التعيين يضمن عدم خضوع العمدة لضغوط الناخبين، وبقاءه بمنأى عن العودة كل ٥ سنوات الى صناديق الاقتراع، التي تضعف مركزه أمام الناخبين»! وربما كان التبرير كوميديا أكثر من اللائق لما يجري في بلادنا هذه الأيام. فارادة الناخبين اسمها في القاموس الوطني الديمقراطي «ضغوط الناخبين». وصناديق الاقتراع التي تمنح الشرعية لنواب الشعب، تضعف مراكزهم أمام الناخبين.

وسواء نجح «الوطني الديمقراطي» في تمرير القانون كالعادة.. وبامتياز أو «ركن» المشروع لأي أسباب، فان الخوف الأساسي، هو أن يظل العمدة ظلا خائفا للسلطة المركزية في القرية، يفعل المستحيل لإرضائها، ولاقناعها انه كله تمام.. تمام.

«وطفق العمدة يتحدث في كبرياء عن الأمن في قريتنا: لاسرقات ياسعادة البيه، إلا الأطفال الصغار، فيسرقون أفخاخ بعضهم، أو الرطب أول ظهورها، أما الكبار فانهم لايسرقون.. ولا جرائم بابركات بيه. مرة واحدة قتل فيها مدرس من بحري حمار زميله، وليست هناك في القرية إلا مشادات صغيرة بالنبابيت لايجرح فيها أحد ولا تشج رءوس»!.

* المقتطفات الأدبية من قصص الراحلين محمد روميش، ومحمد خليل قاسم.

القضية رقم (١)

في القضية رقم (١)

مصباح قطب

بين لم يحصل (أو محصلش) التي قالها المتهمون لدى مواجهتم بقرار الاتهام، في القضية رقم ١ لسنة ١٩٩٤، جنايات عسكرية ، وبين صدور احكام الاعدام والسجن. طريق طويل، لا تبين كل معالمه في قاعات المحاكم، وبالذات في قاعات المحاكم العسكرية.

طريق المقدر والمكتوب، والذي ممهوش مهروب.. طريق السياسي والاجتماعي والثقافي والقانوني ... طريق الابرياء الذين اصبحوا قتلة ، والقتلة الذين لا زالوا ابرياء ، الطريق الطويل من الكفور والحواري ، الى الـ ٦٢ر٧×٣٩والقتل والدماء والضياع . طريق ينفد مع طوله صبر الديمقراطي ويزداد توجس اللاجئين اليه،، وترتبك البلد بين امام وخلف ، وينحرف النضال الوطني... يقوم سياسيون على مناصرة الارهاب سرا وعلانية ، ويقوم آخرون على «التصدي» للارهاب وحده ، ولا يجد الوطن الفئة الثالثة التي تدافع عن مجمل متطلباته واحلامه.

هذا الطريق الطويل.. الطويل... من القضية رقم ١ المعروفة باسم قضية محاولة اغتيال د. **عاطف صدقي** رئيس الوزراء والمشهورة باسم قضية **الشهيدة** .. الى قضية ما يسمى بالحوار الوطني الام يفضي؟

البانوراما مليئة بالعلامات الارشادية ، سرت خلف بعضها وانا اتابع جلسات المحكمة العسكرية العليا ، بالجبل الاحمر ، التي بدأت يوم ٢١ يناير ، وانتهت بصدور الحكم يوم ١٧ مارس على ستة من المتهمين الهاربين وتسعة من الحاضرين.

طرق مقفلة ، وحراسة مشددة على القاضي وعلى المتهمين ، بوابة المعسكر تبعد نحو ٥ر١ كم عن قاعة المحكمة ، المتابعة الصحفية بتصاريح خاصة ومندوبو وكالات الانباء العالمية يتعون أكداس بشرية من اهالي المتهمين برشت فوق الارصفة انتظارا للدخول .. حتى يروا ابناءهم لاول مرة ، بعد القبض عليهم ، الهتافات الصادرة عن سيارة الترحيلات ، فور وصولها الي باب المعسكر تفضح مكونات الاجيال البيئية والثقافية لطلقيها: الاصوات الهزيلة وبالمنطوق المنكسر تهتف : **يا ظواهري بالقرآن ، راح نزلزل الطغيان. عاطف صدقي قول لمبارك ، الظواهري في انتظارك ، في سبيل الله قمنا نبتغي رفع اللواء ، لا لحزب قد عملنا ، لا لدنيا قد عملنا نحن للدين فداء** ... **اصوات مخنوقة قليلا يلطشها ارتباك وتوتر ويخذلها** عدم انتظام هواء الانف والقصبة ، تتملاها فتدرك ان لا لدنيا هنالك من اصله ولا لواء ، وانما بؤس مقيم يكابر. وتدرك ان كنت سمعت الاصوات الجهيرة السالكة للكوادر الجهادية «الابهة» ذات الوجوه المتوردة ، والاسنان اللامعة ، والامساك (جمع مسك) الفائحة والاجسام العفية المفتولة .. تدرك انك امام «جهاد» من نوع آخر .. وقد يظنه البعض آخير.

اهالي المتهمين ليس فيهم سوى سيدة واحدة منقبة ، الرجال بالجلاليب الزفير والتلافيح الرخيصة ، والسيدات بالاسود «البلدي» والطرح .. المناسبات تلطم الكعرب تارة وارض القاعة اخرى ، الزغرودة الوحيدة التي انطلقت ... بعد أمر من القفص انهكتها الانيميا فلم تطل ، من بين الاهالي الذين سأراهم فيما بعد يفاصلون سائق الميكروباص ، واحدة سألتني : ينصرك يا بني انت شايف فيهم رجا؟ (تقصد المتهمين) تحدث المحامون في الطلبات عن طعام واغطية مع الاهالي يراد توصيلها الى المتهمين ... ولم أر الا صرراً ضامرة ، بكيت حين سألت احد المتهمين ، ما معنى اللواء الذي تهتفون به؟ قال: اللواء الاسلامي طبعا!

في اربعة اقفاص وفرد حديدية، ذات شبك مزدوج ، وقف المتهمون او جلسوا ، ملابس من كتان رخيص .. ليس تحتها ما يقيم في مواجهة برد يناير الرهيب، قلت في عقلي اين منها الثياب البيضاء الناصعة التي رأيتها على جهاديون آخرين؟ . جهاديين من فرط استغراقهم في الدور الذي اختاروه ، تشعرأن سحنتهم ذاتها تبدلت عن المصراوية باتجاه اسيوي ، لكن هاهنا وجوه حرفية مصرية تقليدية تماما ، شوارب غير مشذبة .. وخفيفة ، باستثناء واحد كان ايضا الوحيد الذي بدا لي انه يستعمل فرشاة اسنان، عيون تخلو من البريق الذي تتميز به نظرات علية الكوادر ، نظرات هنا هدها الفقر، و اذهلتها تصاريف الحياة. متهمون جاءوا من كفر **طهرمس وكرداسة وقويسنا البلد والعزيزية (مينا القمح) وابو رضوان بحري (البدرشين)** من شارع الكراكات في ابي زعبل الى شارع محمد شاكر في بني سويف، ستة متهمين بدون عمل من تسعة. احد الذين يعملون «اعمال حرة» اسمى نفسه د. علي ، بينما قوام الاعمال الحرة تجارة بالملاليم ، محاولات الاستعلاء على الموقف تبدو منهكة ولا تستغفر .. والضحكات العصبية تنتزع انتزاعاً ، كل المتهمين ما بين الـ٢٤ والثلاثين سنة. وبحسب الاتهام فان انضمامهم الى الجماعة كتنظيم تم عام ١٩٩٠ (٤) . اداء رتيب للآية الكريمة «ومن **لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون**» تلك الآية التي اعتاد هؤلاء تلاوتها فور دخول القضاة ، لاول مرة، بحسب علمي يفوت مثل هؤلاء ، وقت صلاة الظهر،

بلا اذان حدث هذا فى الجلسة الثانية عندما راح القاضى يراجههم بقرار الاتهام ، كان المتهمون انفسهم قد سكتوا عندما خيرهم القاضى رئيس المحكمة ، بين أن يرفع الجلسة للصلاة ، او يتلو القرار ، ثم قال احدهم «الخامس» : ماشى قول بس متطولش . ولاول مرة ايضا يحدث مثل هذا التنصل عن بيان للجماعة. كان المتهم الخامس قد قال فى اول جلسة ان جماعة الجهاد بقيادة د. **أيمن الظواهرى** تعلن مسئوليتها عن حادثي د. **عاطف صدقى** واللواء **حسن الالفى**، ثم عاد المتهم وقال للمحرر في الجلسة الثانية ان الصحافة حرفت بيانه ، وانه كان يرد فقط ان يشير الى ان الصحف هى التى سبق وان ذكرت ذلك ، هذا المتهم «**السيد صلاح السيد**» وفى الجلسة الثانية كان يعزى أمه امامي بالحديث عن الجنة ونعيمها وما ينتظر الشهداء ، ولست ادرى ان كان سمعها وهي تسألنى بعد هذا الكلام .... فيهم رجا؟ انما يقيني انه كان يتحدث من الحنجرة لا من القلب .. على الاقل فى تلك اللحظة. نحن امام قضية لم يذكر فيها قرار بتدبير نفقات الاعاشة وتكاليف الانتقال والادوات .. ويقينا ايضا فان الجلسة كلها كانت تدور حول جنيهات فقيرة .. لا اخضر معها ولا ريال.

– نحن بعد الانفتاح ايضا امام عدد قليل من المحامين «الاسلاميين» للدفاع .. كان من أهمهم **منتصر الزيات** ، الذى وصف مرات بانه المتحدث باسم **عمر عبد الرحمن** فى مصر ، ولم يكن ثمة محامون غير ملتحين سوى واحد .. كان يشغل منصب رئيس المحاكم العسكرية سابقا وسنعود إليه، ونحن أيضا أمام هيمنة مستقرة لهيئة المحكمة على القاعة .. لسنا ندرى هل السبب فيها هيبة الهيئة فقط ، أم ضعف ارادة هيئة الدفاع فى المواجهة ، لقد قدر لى ان استمع فى الجلسة الاولى الى شهادة خطيرة ليس من الحصافة ان اكشف اسم صاحبها تقول: نعم القضاء العسكرى عليه ما هو معروف من مآخذ غير ان المحامين الاسلاميين يتحملون قسطا ضخما من المسئولية عما حاق بموكليهم من عقوبات .. لانهم لا «يذاكرون» جيداً .. ويكتفون بالمرافعات الدينية السياسية الاحادية الابعاد.

فى المقابل قال لى الاستاذ **ابراهيم نصر** المحامى ان عدم حماس المحامين راجع الى اليأس من النتيجة ، وقد اعتبر ان النتيجة معروفة .. فالقاضى قد اصدر احكاما بالاعدام بلغت ١٧ وعضو اليمين ١٦ وعضو اليسار ١١.

ونحن هنا امام سؤال كبير : لو كان **د. ايمن الظواهرى** ، الذى استبعد اسمه من قرار الاتهام لاسباب فيها قدر من الغموض بالقفص هل كان الموقف سيتغير؟ وسؤال اوضح: ان من اللافت ان صحيفة «**الشعب**» لسان حال حزب العمل والاسلام السياسى ، تجاهلت هذه القضية الى حد بعيد .. بل وتجاهلت الحديث عن القضاء العسكرى ومعايبه ، وهى التى كانت قد شنت هجوما عنيفا على القضاء العسكرى فى قضايا سابقة مثل «العائدين من افغانستان» و«ضرب السياحة» و«تنظيم الجهاد» ؟ ومن «الطريف» ان رئيس المحكمة هو. هو لم يتغير ، والاعتراضات هى هى . والتوقعات عينها (اعدامات للكثيرين) . لكن الذى يتغير هو المتهمون .. وطبعا على من جاء من شارع الكراكات الا يطمع فى موقف من ساكنى شارع جامعة الدول؟.

محصلش

وتبقى القضية رقم ١ فى القضية رقم١، وهى «لم يحصل» هذا النفى النمطى ، الذى كان يقال اتوماتيكيا من المتهمين ، قد لا يعنى الكثير ازاء اعترافات المتهمين .. ازاء الادلة .. ازاء الرائحة البشعة ازاء الضعف الانسانى فى القفص .. وعقيدة التقية(سمعت بنفسى متهما يقول لزميله.. مفيش فايدة .. موقفنا وحش .. قال ذلك وهو يشير الى امه الا تتعب نفسها وهى تسعى للحديث اليه فى القفص) . ومن المعلوم **قطعا ان المتهمين تعرضوا للتعذيب والاكراه البدنى والمعنوى** .. وان حيلة احالتهم الى طبيبة شرعية قد نجحت فى منعهم من الكشف عن اصابات المناطق الحساسة . ولكن كل ذلك ليس هو بيت القصيد ، «ولم يحصل» هى فى الحقيقة شفرة تفض مغاليق المسألة.

فالذى حصل بالذات ، ان السلطات الرسمية ، قد اغراها سقوط المتهمين بعد ايام من الحادث ، وكونهم من حبات العنب الاخير وغير الناضجة فى العنقود الجهادى ، وقد استشفت السلطات فيما يظهر ان اشراك غير الناضجين هؤلاء ، فى عملية بهذا الشكل يدل على ان الاحتياطى الاستراتيجى للتنظيم قد قارب على النفاد . وعزز من شعور الحكومة– بالثقة فى ان مواجهة الارهاب ستخسر– اعتراف المتهمين بمعلومات خطيرة عن الكوادر– والمناطق– فى اليمن والسعودية ، وقد تعززت تلك المعلومات لاحقا ، ولعلنا لاحظنا كيف ان اسرة **بن لادن قد** اصدرت على حين غرة بيانا يدين اعمال ابنها ومؤامراته على مصر. وكانت اليسار اول من اشار فى عدد اسبق الى وجود مستمسكات لدى الحكومة المصرية ستجبر الحكمين السعودى واليمنى على تقديم العون فى تسليم المطلوبين اللائذين باراضيهم وقد طلبت مصر من السعودية رسميا تسليم عدد كبير من هؤلاء.

غير انه لوحظ على ساحة السياسي ان الحكومة ارجأت الحوار الوطنى ، وبدت وكأنها لن تنجزه ، على الرغم من ترحيب كل القوى الحية المصرية بالحوار كمدخل لانقاذ البلاد من ورطتها الشاملة . وهناك من يرى ان السبب الحقيقى للموقف الحكومى يعود الى ما ذكرناه آنفا بالذات : **وجود شواهد على قرب انحسار الفعل الارهابى**، ولما كان التصدى للإرهاب هو الهدف الواضح للحوار فلماذا تتعب الحكومة نفسها اذن وتقدم تنازلات ولو دعائية للآخرين ما دامت هى بصدد القضاء عليه وحدها .. وما دام الآخرون لا يقدمون غالبا سوي القليل من الرماح، الثقافية (فقط) ؟ وصحيح انه من الوارد ان يجرى الحوار حتى مع تراجع الارهاب لكن شروطه سوف تتعدل بالطبع وكذا غاياته واطرافه.

اما الذى «لم يحصل» فهو اهتمام الحكومة بالعاطلين من امثال هؤلاء، و بالحرفيين الذين يتقوتون يوما بيوم ، وبالمناطق العشوائية التى جاءوا منها وبالظروف التى نشأوا فيها اسريا وبيئيا. تعلم بعضهم التزوير قبل انضمامه المدعى الى الجماعة؟. وكيف يدبر ذووهم مصاريف الانتقال الى القاهرة ليحضروا الجلسات ويطمئنوا على «الضنا» (كان ابو تهامى احمد المتهم الحادى عشر يرتجف لدى اية شخطة من حرس البوابة الخارجية للمعسكر ... ويقول ان جسمه تكليش من الرهبة) ، وكيف انتقل المتهمون من خانة السحاة الطيبين على المعايش الى خانات ال ٧٫٦٢ × ٣٩ ، وانابيب الاسيتلين والتايمرز ، والطبنجات واجهزة التحكم عن بعد .. الذخائر وكتل التراباس .. لم يكن هتاف المتهمين اذن : «عاطف صدقى قول لمبارك الظواهرى فى انتظارك» يعنى اى شئ .. فالظواهرى يلف ويدور ، وعاطف صدقى لن يقول ومبارك لن يستمع .. لكن المثيران يهتف السيد (الخامس) وهو يحدثنى باسم عاطف صدقى مقرونا بوصف عميل امريكا والبنك الدولى .. صحيح انه شعار للاستهلاك وللاعلام .. وشعار تم تلقينه غالبا وليس ابن الحال **لكن هذا لا يعنى ان امريكا والبنك وعاطف بريئون ابدا.**

زحف اسرائيلى على أرض سيناء ومياه النيل

عريان نصيف

عندما وقف الدكتور **يوسف والى** فى مجلس الشعب مستفزا للمشاعر الوطنية وهو يشيد بالتكنولوجيا الإسرائيلية المتقدمة والتى تمكنا بفضلها من أكل **التفاح وموز «ويليامز»**، تعجب الكثيرون.

أما من يعرفون، أو حتى يتابعون حركة د.والى فلم يخب ظنهم فى ذكائه، فرغم خطورة ما صرح به-وكان محل استنكار من كل القوى الوطنية بما فيهم الكثيرون من الحزب الوطنى الذي يتولى الدكتور أمانته- فهناك ما هو أخطر..ويتم التخطيط لتنفيذه بهدوء كامل.

الخطر الأكبر.. **هو أرض سيناء ومياه النيل**.. والمطامع الصهيونية تجاهها..ولنرتب مشاهد السيناريو.

١- فى البرتوكول الزراعى الذى تم الاتفاق عليه بين كل من د.والى **وبعلوب تصور** -وزير الزراعة الإسرائيلى- فى ديسمبر ١٩٩٢، فقرة رئيسية حول **إقامة إسرائيل مجمعات زراعية على أرض مصر المستصلحة بمعرفة خبراء إسرائيل- والعمالة المصرية- فى ١٥٠ألف فدان منها ٥٠ألف فدان فى سيناء.**

٢- بترتيب من **د.والى** قام وفد مصرى. فى أبريل ١٩٩٣-مكون من ٦٦ من قيادات وزارة الزراعة وشركات استصلاح الأراضى ورجال الأعمال وكبار المزارعين برئاسة رئيس هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالالتقاء والحوار ووضع أسس الاتفاق مع القيادات الإسرائيلية المختصة، وشارك فى هذا وفد مصرى آخر لحق به خبراء في الموارد المائية.

٣- قام وفد مصرى آخر أكتوبر ١٩٩٣ من رجال الأعمال المصريين- وبرعاية د.والى أيضا- بلقاء المسئولين الإسرائيليين فى مدينة القدس. وكانت المفاوضات والاتفاقات تتم حول **الاستثمارات المشتركة فى سيناء**- على ضوء عشرات من دراسات الجدوى التفصيلية التى أعدها الخبراء الإسرائيليون- والتى تشمل إقامة تجمعات زراعية وقرى سياحية على امتداد سيناء سواء فى جنوبها أو شمالها الشرقى أو منطقة أودية العريش أو بموازاة المناطق الحدودية.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن **دراسات الجدوى الإسرائيلية كانت تعتمد على استغلال مياه ترعة السلام.**

٤- فى دورة الاجتماعات الأخيرة للجنة المصرية/الإسرائيلية التى عقدت بالقاهرة فى المدة من ١-١١/٢/١٩٩٤، تم الاتفاق علي إقامة مشروعات مشتركة **لتنمية الصحارى وتشجير سيناء.**

وأن يتم التدريب- فى إسرائيل- لكل من ٤٨٠ خريجا-١٢٠ قيادة-٩٠مزارعا، ليعودوا ككوادر قادرة على العمل فى هذه المشروعات المشتركة.

٥- فى الوقت الذي قطعت فيه مياه الرى عن الأرض المزروعة فى الوجه البحرى بالرغم من مرور حوالى شهر ونصف على انتهاء السدة الشتوية مما عرض ٤مليون فدان لخطر الجفاف فى دلتا النيل.

وفى الوقت الذى يعلن فيه السيد/وزير الأشغال والموارد المائية أن مصر من الدول الفقيرة مائيا حيث أن نصيب الفرد أقل من ألف متر مكعب فى العام.

وفى الوقت الذى يحذر فيه تقرير هام أخير للمجالس القومية المتخصصة من خطر تعرضنا لأزمة مائية حادة عام ٢٠٠٠.

..فى هذا الوقت- وبهدوء- يكتب الأستاذ ابراهيم نافع فى ١٩٩٤/٢/١١ حول موارد مصر الوفيرة من المياه التى تمكنها من أن تلعب دورا استراتيجيا هاما فى منطقة الشرق الأوسط عن طريق **مد مياه النيل إلي فلسطين والأردن عبر إسرائيل!**

٦- يتم الإعداد حاليا لإنشاء ما يسمى **«مدينة دولية»** فى سيناء باستثمارات تصل إلى أكثر من ٢.٥مليار جنيه.

٧- مع الاقتراب من الحصول على ثمار- ترعة السلام- التي ستتمكن من خلالها من زيادة الرقعة الزراعية ٦٢٠ألف فدان، ٢٢٠ألف غرب القناة، ٤٠٠ألف في سيناء.

ومع إمكانية التوسع فى استصلاح المزيد من الأراضى فى سيناء وفق البحوث العلمية المتخصصة.

يتقرر توزيع أراضى سيناء كما يلى: ٥٠٪ للمستثمرين، ١٥٪ للشباب، ٢٨٪ للمنتجين، ٧٪ لأهالى سيناء.

٨- وفى ١٩٩٤/٢/٧ يتقدم وزير التعمير إلى لجنة الإسكان والتعمير بمجلس الشعب باستراتيجيته الجديدة لتعمير سيناء.

ويلاحظ أعضاء اللجنة بالنسبة لهذه الخطة:

* الرغبة فى الإسراع بإقرار هذه الاستراتيجية.

* **العدول عن قرار عدم السماح للأجانب بإقامة مشروعات تنموية فى سيناء بحكم طبيعتها الخاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى.**

* إنها تفتح الباب- على مصراعيه- أمام الاستعمار الأجنبى فى كافة المجالات(الزراعية- التعدينية- البترولية- السياحية).

..وتقف **«جليلة عواد»** نائبة جنوب سيناء صارخة..**وأرجوكم ألاتعطوا لإسرائيل فرصة للسيطرة على سيناء اقتصاديا، بعد أن فشلت فى ذلك عسكريا».**

..هل وضح الخطر الأكبر الذى حاول د.والى أن يبعد أنظارنا عنه بتفجيره لقضية «الموز والتفاح»؟.

..ومع تقديرنا لذكاء د.والى، فإننا نؤكد له أن الشعب المصرى لايقل عن سيادته ذكاء..

..وأنه إذا كان الاستيطان الزراعى يمثل الأولوية لإسرائيل-كما ورد مؤخرا فى كتاب **«معركة المياه فى الشرق الأوسط- تأليف كريستيان شينو- عرض وتعليق شريف الشوباشى»**. فلن تتحول أرض سيناء المقدسة المحررة بدماء شهدائنا، إلي مستوطنات زراعية صهيونية.

..وأنه إذا كان الاحتلال الإسرائيلى يفرض على الفلسطينيين- فى الضفة والقطاع ألا تزيد حصة الفرد من المياه عن ١٥٠ مترا مكعبا فى العام، مقابل ١٤٨٠مترا مكعبا للإسرائيلى.. فلن تكون مياه النيل -أبدا- مروى للصهيونية.

وذكاء الشعوب- سيدى الدكتور- أعلى وأكثر حسما للأمور من ذكاء الأفراد.



اتفاقية الجات.. وأثرها على الاقتصاد المصري

د. جودة عبد الخالق

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) لم يقصد بها في البداية أن تكون منظمة أو مؤسسة، بمعنى كيان له وضعية مستقلة في إطار النظام الاقتصادي الدولي.. بل كان المقصود هو إنشاء منظمة التجارة الدولية «ايتو»(ITO) خلال سلسلة مفاوضات بين عدد من الدول بزعامة الولايات المتحدة خلال ١٩٤٦-١٩٤٨، وكان المقصود بالجات أن تكون مدونة سلوك متعدد الأطراف في إطار الآيتو، ولكن عندما امتنع الكونجرس الأمريكي عن التصديق على اتفاقية الآيتو، تطورت الجات إلى منظمة للإشراف على التجارة الدولية.

وقد دخلت اتفاقية الجات الأولى حيز التنفيذ في يناير، وبدأت بإجراءات خفض التعريفات الجمركية.

وأهم مبادىء الاتفاقية الأولى للجات(الجات١٩٤٧):

١- معاملة الدولة الأولى بالرعاية(MFN) ويعني: أن يطبق البلد على السلع الواردة من دولة أخرى أقل معدل للتعريفات والرسوم الأخرى المطبقة على الواردات من دولة ثالثة، والاستثناءات من هذه القاعدة محصورة في حالات معينة أهمها الاتحادات الجمركية وما شابهها (مناطق التجارة الحرة).

٢- المعاملة الوطنية (National Treatment) ويعني أن الدولة لن تفرض ضرائب على أو تعامل السلع الأجنبية معاملة تختلف بأي شكل عن معاملة المنتجات المحلية.

٣- حظر استخدام القيود الكمية أو الحصص، لأغراض الحماية، والنص على أن تكون الحماية عن طريق التعريفة الجمركية ومن خلال مفاوضات في إطار الجات.

وقد تطورت عملية تحرير التجارة الدولية من خلال ٨جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف:

الجولة١ ١٩٤٦-٤٨ تخفيض التعريفات.

الجولات ٢-٥ ١٩٤٩-٦٢ تخفيض التعريفات من خلال توسيع العضوية والتفاوض حول منتجات بعينها.

الجولة٦: جولة كيندي ١٩٦٢-٦٧ تخفيض التعريفات من خلال تخفيضات على العموم على السلع الصناعية متوسطها ٣٥٪.

الجولة ٧:جولة طوكيو ١٩٧٤-٧٩ استمرار تخفيض التعريفات+ إجراءات لتقليل القيود غير الجمركية.

الجولة٨: جولة أوراجواى ١٩٨٧-٨٣ مفاوضات من خلال ١٥ مجموعة تغطى جوانب مختلفة.

ويقدر أن يزداد دخل العالم عام ٢٠٠٢ بمقدار ٢٧٤مليار دولار لو طبقت إجراءات التحرير التي تم الاتفاق عليها في جولة اوراجواى، ويقدر أن يكون نصيب الدول النامية حوالي الثلث(٨٦مليار دولار).

العناصر الأساسية لاتفاقيات جولة اوراجواى

تتضمن الوثيقة النهائية التي صدرت في ختام مفاوضات جولة أوراجواي في ١٥ديسمبر أكثر من عشرين اتفاقا تغطى المجالات المتعددة للتجارة الدولية التي حددها إعلان «بونت دل استه Ponte dela Este» في اوراجواي في سبتمبر ١٩٨٦ وأهم هذه المجالات:-

١- ولوج الأسواق للسلع (غير الزراعية) ٢- الزراعة ٣- المنسوجات والملابس ٤- التحوطات (Safeguards) ٥- مكافحة الإغراق ٦- الإعانات والإجراءات المضادة (SCM) ٧- اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) ٨- ترخيص الاستيراد ٩- تقييم الجمارك ١٠- فحص ماقبل الشحن (PSI) ١١- قواعد المنشأ ١٢- الحواجز الفنية للتجارة ١٣-الخدمات ١٤- حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) ١٥- تسوية المنازعات ١٦- منظمة التجارة العالمية (MTO) ١٧- تفسير مواد الجات. ١٨- آلية مراجعة السياسة التجارية. ١٩-المشتروات الحكومية GOVERNMENT PROCUREMENT.

والمتوقع أن تصبح اتفاقيات جولة اوراجواى سارية المفعول اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥.

والمجالات التى تمثل أهمية خاصة لمصر هي الزراعة، الخدمات المنسوجات والملابس ، مكافحة



مدير عام الجات: بيتر سوذرلاند

الإغراق، إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وولوج الأسواق (للسلع غير الزراعية).

الزراعة

تتضمن الاتفاقية الخاصة بالزراعة أربعة عناصر:

اتفاقية أساسية لولوج الأسواق أو فتح الأسواق، وملحق عن الإجراءات والآليات، وقرار بخصوص إجراءات الصحة والرقابة، وإعلان بإجراءات لمساعدة الدول النامية المستوردة للغذاء.

وولوج الأسواق (Market Access) للسلع الزراعية يتضمن تحرير التجارة الزراعية من خلال:

(أ) تحويل القيود غير الجمركية (NTBS) مثل حظر الاستيراد وحصص الاستيراد إلي تعريفة جمركية معادلة، وهذه العملية معروفة باسم تعرفة الحواجز غير الجمركية (Tariffication).

(ب) وبالإضافة إلى التعرفة هناك أيضا تخفيض الحواجز الجمركية جميعا، شاملة الحواجز المتعرفة والرسوم الجمركية القائمة فى فترة أساس بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات للدول المتقدمة وبنسبة ٢٤٪ للدول النامية.

(ج) تخفيض دعم المنتجين مع التمييز بين نوعين من سياسات الدعم:

* السياسات التى تؤدى إلى تشويه التجارة وتسمى السياسات الصفراء، Amber Policies ومن أمثلتها إعانات المزارعين Farm subsidies، وهذه يجرى تخفيضها من مستوى أساس معين بنسبة ٢٠٪.

* السياسات التى لاتؤدى إلى تشويه التجارة وتسمى السياسات الخضراء، Green policies وهذه لايلتزم الأعضاء بتخفيضها.

(د) تخفيض دعم الصادرات الزراعية، بحيث يتم تقليل اعتمادات دعم الصادرات فى الموازنة العامة للدولة بنسبة ٣٦٪ وتقليل الكميات المصدرة في إطار دعم التصدير بنسبة ٢١٪، ابتداء من مستوى أساس معين ١٩٨٦-١٩٩٠.

وتسرى هذه التخفيضات على سلع زراعية معينة هي: **القمح، ودقيق القمح، الحبوب الخشنة، الزيوت النباتية، الألبان المجففة والسكر...الخ.** وهذا من المجالات الهامة لتأثير اتفاق الجات الأخير على مصر، باعتبارها من الدول المستوردة للغذاء، **فقد بلغت الواردات الغذائية لمصر عام ١٩٩٢ حوالى ١٢٤٠ مليون دولار (حوالى ٤٠٠٠ مليون جنيه) موزعة كالتالى:**

القمح والدقيق ٧٧٥ مليون
الذرة ١٨٢ مليون
اللحوم المبردة والمجمدة ١٢٣ مليون
الألبان ومنتجاتها ١٦١ مليون.

ونتيجة تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات للسلع الزراعية لابد أن ترتفع فاتورة واردات الغذاء لمصر. والسؤال هو بكم سيكون الارتفاع!

والإجابة تحتاج إلى دراسة منفصلة.

فى الجانب الآخر سيتم فتح الأسواق الأوروبية أمام صادرات مصر من الخضر والفاكهة، وهذا من شأنه أن يتيح فرصا أفضل لزيادة الصادرات المصرية من هذه المنتجات ويقابل هذا فتح السوق المصرية أمام الواردات من منتجات مثل القطن والأرز.. الخ.

المنسوجات والملابس

تحصل اتفاق اوراجواي بخصوص المنسوجات والملابس فى الإلغاء التدريجي للحصص التى تقررت فى نطاق ترتيب الآليات متعدد الأطراف Muitifiber Arrangement-MFA خلال عشر سنوات، بحيث يتم إدماج تجارة المنسوجات والملابس فى الإطار العام للجات أسوة بباقى السلع.

وتضع الاتفاقية آلية للتحوطات خلال الفترة الانتقالية لحماية الصناعة المحلية من الضرر الذي ينتج عن الزيادة السريعة وغير المنضبطة للواردات. كما ينص الاتفاق على التزام جميع الدول، متقدمة ونامية على قدم المساواة، بتخفيض التعريفة الجمركية وتخفيض أو الغاء القيود غير الجمركية على واردات الملابس والمنسوجات ومطلوب دراسة مستفيضة لتحديد كيفية الاستفادة من آلية التحوطات خلال فترة السنوات العشر الانتقالية لحماية ما يستحق الحماية في هذه الصناعة داخل البلاد.

مكافحة الإغراق

يحدد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ختام جولة اوراجواي بدرجة أوضح مفهوم الإغراق والإجراءات التي تتخذ لمكافحته وآليات ذلك.

مفهوم الإغراق: يقال أن منتجا معينا يغرق السوق المحلية إذا كان سعر التصدير للسلعة يقل عن السعر المقارن، في ظروف التجارة العادية، للمنتج المثيل الموجه للاستهلاك في البلد المصدر، وإذا لم يكن المنتج يوجه للسوق المحلية في البلد المصدر، تنص الاتفاقية على معايير للمقارنة بسعر مبني على تكاليف الانتاج مضافا إليها هامشا للربح وتكاليف التوزيع.

كما يحدد الاتفاق تعريف الصناعة المحلية وضرورة إثبات علاقة سببية واضحة بين الواردات المغرقة والضرر للصناعة المحلية، ويتطلب الأمر دراسة كافة العوامل الاقتصادية ذات العلاقة في مجال هذه الصناعة.

وكل هذا يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة بإنشاء كيانات تنظيمية قادرة على الاضطلاع بالمسئولية في مجال مكافحة الإغراق، وهذا يتطلب الإجابة على عدد من الأسئلة، ماهو الشكل القانوني للكيان الجديد؟ وهل يكون أحد توابع وزارة الاقتصاد؟ أم اتحاد الصناعات؟ ماهي نوعية الكفاءات المطلوبة لمثل هذا الكيان؟.. الخ.

إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

المقصود بها تلك الإجراءات التي تتخذ بشأن تنظيم نشاط الاستثمار الأجنبي والتي تتصل بمجال التجارة الخارجية ومن أمثلة هذه الإجراءات متطلبات المحتوى المحلي (Local content requirements) ومتطلبات موازنة التجارة (Trade balancing requirements) وتتضمن متطلبات المحتوى المحلي اشتراط حصول المشروع على نسبة معينة من مستلزمات الانتاج من مصادر محلية بدلا من الاستيراد، وتعني متطلبات موازنة التجارة تحديد ما يمكن للمشروع استيراده بمستوى مايقوم بتصديره من إنتاجه.

وينص الاتفاق على التزام الأعضاء بالتخلص من مثل هذه الاجراءات على أساس إنها أجراءات ضارة بالأسباب الطبيعي والحر للتجارة الدولية وقد تحددت فترة سنتين بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية تمتد إلي سبع سنوات للدول الأقل نموا للتخلص مما هو قائم من ممارسات في هذا الشأن.

الخدمات

الاتفاق الخاص بالخدمات وهو الاتفاقية العامة للتجارة في السلع(الجاتس) (GATS) هو أول اتفاق متعدد الأطراف ملزم قانونا يغطي التجارة والاستثمار في مجال الخدمات. كما يتضمن أيضا أساسا قانونيا محددا للمفاوضات المستقبلة بغرض إلغاء الحواجز التي تميز ضد مقدمي الخدمات الأجانب وتحول دون ولوجهم السوق المحلية.

وتشمل العناصر الأساسية لاتفاقية الإطار الخاصة (Framework agreement) بالجاتس مايلي:

- معاملة الدولة الأولى بالرعاية MFN
- المعاملة الوطنية.
- ولوج الأسواق- الشفافية- التدفق الحر للمدفوعات والتحويلات.

وبالإضافة إلى العناصر الأساسية المتضمنة في اتفاقية الإطار، هناك **ملاحق قطاعية** تتناول القضايا المتعلقة بقطاعات الخدمات وأهمها:

- الخدمات المالية- حركة الأشخاص.
- خدمات الاتصالات والطيران.

وتعتبر قواعد الإطار والملاحق التزامات محددة (binding commitments) فيما يخص ولوج الأسواق والمعاملة الوطنية في قطاعات الخدمات ويتوجب على كل بلد جدولة تنفيذ هذه الالتزامات من خلال المفاوضات الثنائية.

وهناك جدول زمني من جانب كل بلد يحدد تواريخ التزامه بولوج الأسواق (أي يفتح سوقه أمام مقدمي الخدمات الأجانب) بحيث يطبق ذلك عند بدء سريان اتفاقية الجاتس.

ويغطي جدول الالتزامات مايلي:

(١) المهن الحرة: كالمحاسبين والمهندسين والمحامين... الخ.
(٢) خدمات الأعمال (خدمات الكمبيوتر، والإعلانات، ودراسات السوق والاستشارات).
(٣) الاتصالات وتشمل الخدمات المسموعة/المرئية.
(٤) التشييد والمقاولات والبناء.
(٥) التوزيع والتجارة الداخلية-جملة وقطاعي.
(٦) الخدمات التعليمية.
(٧) خدمات البيئة.
(٨) الخدمات المالية (المال والبنوك والتأمين).
(٩) الخدمات الصحية.
(١٠) الخدمات السياحية.

ويلزم جميع الأعضاء بتعديل القوانين واللوائح المعمول بها في كل منهم بما يتناسب مع تحرير التجارة أو الخدمات.

حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة TRIPS

ينص الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على معايير متطورة لحماية قائمة طويلة من حقوق الملكية الفكرية، وإعمال هذه المعايير سواء في الداخل أو عبر الحدود الدولية.

وتشمل حقوق الملكية الفكرية التي يغطيها الاتفاق:

- حقوق التأليف Copy rigths (البرامج الحاسب والتليفزيون والسينما)- براءات الاختراع Patents- العلامات التجارية Trademark- العلامات الخدمية Service marks - التصميمات الصناعية- الأسرار التجارية- الدوائر المتكاملة ICS.

ومن أهم ما جاء به اتفاق الTRIPS من قواعد ملزمة:

(١) تسجيل براءات اختراع لمنتجات أو عمليات لكل الاختراعات تقريبا، شاملة الأدوية والكيماويات الزراعية.
(٢) تقييد عملية فرض الحصول على ترخيص من السلطات المحلية.
(٣) تحديد مدة براءة الاختراع بعشرين عاما.
(٤) إلزام الأعضاء بتسجيل العلامات الخدمية أسوة بالعلامات التجارية.
(٥) حماية الأسرار التجارية والدوائر المتكاملة والتصميمات الصناعية.

ولاشك أن لمثل هذا الاتفاق تأثيرات واضحة على الاقتصاد المصري وصناعات معينة فيه مثل الأدوية والكيماويات الزراعية والبذور والتقاوي وبرامج التليفزيون والسينما.

ولوج الأسواق أو فتح الأسواق أمام السلع(غير الزراعية)

يتضمن الاتفاق الخاص بفتح الأسواق أمام السلع عدة عناصر رئيسية أهمها:

(أ) الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية في المجالات الآتية: معدات البناء- الآلات الزراعية- الأجهزة الطبية- الطب- الورق- الأدوية- الأثاث- لعب الأطفال- البيرة والمشروبات الروحية.

(ب) تنسيق التعريفة الجمركية في الدول المتقدمة والنامية في قطاعات الكيماويات عند حدود منخفضة جدا (صفر، ٥.٥٪، ٦.٥٪).

(ج) تخفيض الرسوم الجمركية إلى الصفر في مجال الأدوية بحلول موعد سريان الاتفاقية في أول يوليو ١٩٩٥.

(د) التزام الدول بتقديم مقترح أولي بالجدول الزمني لفتح سوقها قبل أو بحلول ١٥ فبراير١٩٩٤، على أن تقدم الجداول النهائية بحلول ٣١ مارس ١٩٩٤.

وبالنسبة للآثار المحتملة على الاقتصاد المصري، تشير بصفة خاصة إلى الالتزام بفتح الأسواق في مجالات صناعة الحديد والصلب والورق والأدوية والأثاث باعتبارها صناعات تمثل أهمية خاصة سواء من حيث العمالة أو الانتاج أو الصادرات.

منظمة التجارة العالمية (WTO) وتسمى أيضا منظمة التجارة متعددة الأطراف (MTO)

يتضمن الاتفاق المنشيء للمنظمة العالمية للتجارة قيام منظمة دولية على نفس مستوى مؤسسات بريتون وودز، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. ولكنها لن تختلف كثيرا من حيث هيكلها وحجمها عن سكرتارية الجات الحالية.

ويتم التمييز بين نوعين من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أعضاء أصليين أو أعضاء موقعين contracting parties وأعضاء ملتحقين acceding members ويتمتع الأعضاء الأصليون بكامل الصلاحيات في إطار المنظمة، في حين أن ذلك بحدود معينة بالنسبة للأعضاء الملتحقين.

وترعى المنظمة الجديدة عملية تطبيق اتفاقات الجات التي تم التوصل اليها في ١٥/١٢/١٩٩٣ والمعروفة باسم الجات ١٩٩٤ تمييزا لها عن الاتفاقات التي كانت قائمة قبل ذلك والمعروفة باسم الجات ١٩٤٧.

ويتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة من خلال التوافق consensus بمعنى تنفيذ القرارات التي لايعترض عليها أي عضو من الأعضاء.

وهذا النظام لاتخاذ القرار يعطي وزنا فعليا أكبر للدول الكبرى- خصوصا للولايات المتحدة الأمريكية.

التأثيرات المحتملة على الاقتصاد المصري وسبل مواجهتها

إن اتفاقيات دولة اوراجواي لن تؤثر كل عناصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصري. بل هناك مجالات نتوقع أن يكون تأثيرها قويا فيها، وأخرى يكون تأثيرها ضعيفا. كما أن تحديد الآثار مسألة صعبة وتحتاج إلى دراسات وبيانات تفصيلية ثم أن الآثار في المدى القصير قد تختلف عن الآثار في المدى الطويل.

وفي ضوء ماتم استعراضه في الجزء الثاني من هذه الدراسة يمكن أن نقول أن **المجالات الحرجة التي يتوقع أن تؤثر اتفاقات جولة أوراجواي فيها على الاقتصاد المصري هي: الزراعة، الخدمات، المنسوجات والملابس، حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، فتح الأسواق في السلع غير الزراعية، ومكافحة الإغراق.**

* **في مجال الزراعة:** سيكون التأثير الأكبر على فاتورة الواردات من المواد الغذائية الأساسية وفي مقدمتها **القمح والدقيق** نتيجة الالتزام بالتخلص من دعم المنتجين ودعم التصدير في الدول المصدرة. كما يتوقع ارتفاع أسعار القمح والدقيق في الداخل مما يشجع المنتجين المحليين بالطبع ولكن هذا **سيؤثر على تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين.**

* **في مجال الخدمات:** سيترتب على تنفيذ الاتفاقات مزاحمة مشروعات الخدمات الأجنبية للمشروعات الوطنية. ونذكر هنا على وجه التحديد مجالات ذات أهمية خاصة مثل **المهن الحرة والتشييد والمقاولات والخدمات التعليمية والصحية، وخدمات التوزيع والتجارة وكذلك الخدمات المالية.**

* **في مجال المنسوجات والملابس:** سيترتب على الاتفاق الغاء نظام الحصص الذي يحكم هذه التجارة حتى الآن. ولكن لن يؤثر على مصر كثيرا نظرا لأنها لم تستخدم كامل حصتها في هذا المجال. بل إن فتح السوق المصرية أمام الملابس والمنسوجات يهدد الصناعة المصرية. وهي صناعة هامة للاقتصاد المصري.

* **في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة:** لعل أهم العوامل هنا **هو مجال صناعة الدواء** المصرية التي تعتمد على الحصول على المستلزمات الأساسية وصيغ الانتاج بناء على تراخيص من شركات الدواء دولية النشاط والمتوقع **هو ارتفاع تكلفة الانتاج بالنسبة لشركات الدواء المحلية في إطار الاتفاق الخاص بجولة اوراجواي، فضلا عن المنافسة الشديدة من جانب الأدوية المستوردة في إطار تحرير التجارة.**

* **فتح الأسواق في مجال السلع غير الزراعية:** سيؤثر على عدد من الصناعات المصرية الهامة وهي الحديد والصلب والورق والأثاث والأدوية ولابد من دراسة التأثيرات المحتملة بعناية وبحث إمكانيات حماية هذه الصناعات في حدود ما يتيحه اتفاق جولة اوراجواي.

* **في مجال مكافحة الإغراق:** إن الاتفاق يتيح فرصا لاتخاذ تدابير متعددة لمكافحة الإغراق. ومطلوب دراسة هذا الأمر بعناية، حيث أن المنافسة المصرية غير العادلة من خلال الإغراق قد تكون مدمرة للإنتاج المحلي في حالات معينة. وهناك شواهد على ذلك بالفعل منذ الآن. والأمر يقتضي أيضا وضع نظام محكم للتعامل مع هذا التطور الجديد في ظروف تحرير التجارة.

وفي النهاية نقول أن من الأهمية بمكان بث الروح مرة أخرى في السوق العربية المشتركة، لأن هذا سيقوى مركز الدول العربية في التفاوض حول جداول تحرير التجارة في المجالات المختلفة، كما أنه يسمح لها طبقا للقواعد الجات أن تتعامل التجارة فيما بينها معاملة خاصة استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

كاريكاتير: عـــمرو ســليم





الحكومة.. وغضب المصريين







اليمن : في انتظار البركان



رسالة صنعاء

لم يكمل اليمنيون اجازة عيد الفطر على الهدوء الذي خيم على البلاد خلال الاسبوع الاخير من رمضان. مع رابع ايام عيد الفطر إنفجر الوضع الاعلامي بشكل ملفت للنظر بعد ما سمي بأحداث «شبوه» وهي واحدة من اهم المحافظات النفطية في اليمن، والقريبة من محافظة «أبين» التي انفجر فيها الوضع العسكري الشهر قبل الماضي.

كانت محافظة شبوه وبالذات مدينة «عتق» عاصمة المحافظة قد شهدت بداية توتر عسكري تم احتواؤه سريعاً من قبل القبائل الموالية للحزب الاشتراكي المسيطر على المنطقة، ولكن اعلام المؤتمر الشعبي التابع للرئيس علي عبد الله صالح اتهم قيادة المحور الاوسط المتمركزة بالمحافظة بالتدخل العسكري الواسع. وعلى اثر ذلك خرقت القناة الاولى للتليفزيون التي تبث برامجها من صنعاء، الاتفاق الاعلامي وبدأت بفتح النار على قيادات الحزب الاشتراكي التي وصفتها «بقوى الانفصال والردة» واصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام بياناً هاجم بضراوة الحزب الاشتراكي وقال ان عناصر متنفذة بالحزب طردت محافظ شبوه «العقيد درهم نعمان» وهو من المؤتمر الشعبي وقريب من احدى فصائل حزب البعث. إلا ان التليفزيون اذاع في اليوم التالي خبر لقاء المحافظ باللجنة العسكرية، وبدا في الصورة ممارساً لعمله في شبوه بشكل طبيعي للغاية، وكانت اللجنة العسكرية التي تضم بعضويتها خبراء من الاردن وعمان بالاضافة الى الملحقين العسكريين الامريكي والفرنسي في صنعاء قد توجهت الى شبوه لمتابعة الحدث هناك.

وتصاعدت الحرب الاعلامية عقب ذلك بشكل ملفت للنظر، وزاد من حدة التوتر الحملة التي قادتها القناة الاولى «صنعاء» ضد القناة الثانية «عدن»، كما اندلعت ما يسمى باليمن «بحرب البيانات» حيث بدأت البيانات النارية بالصدور وتبادل التهم بين الحزبين الرئيسيين في البلاد.

وعرض تليفزيون صنعاء ما اسماه بنماذج لشخصين من العسكريين والمخابرات تعرضا للتعذيب على ايدي اجهزة الحزب في عدن، وقد عرض احدهما تفاصيل تعذيبه كما زعم الى حد اساء فيه «بالحديث المخجل» لروايته الامر الذي احدث استياء عاماً عكسيا بدلاً من التعاطف وأدى عدم احترام مصداقية الاعلام الرسمي، واظهر الشارع تبرمه التام من الحديث الذي تم عرضه بشكل غير مقنع وأصبح «نكتة الشارع» اليومية .. وهو أمر لم يكن يتوقعه المؤتمر على ما يبدو.

الاعتصامات والرد الشعبي

وكان الوضع في اليمن قد ازداد تدهوراً بعد ساعات قلائل من توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» في العاصمة الاردنية يوم العاشر من رمضان الموافق ٢٠/ فبراير ١٩٩٤. حيث حدث الاشتباك العسكري في محافظة «ابين» بين قوات موالية للرئيس علي عبد الله صالح واخرى للحزب الاشتراكي. وربما يكون من اهم نتائج ما حدث في «ابين» الضربة التي وصفت بالقوة وتعرض لها معسكر الجهاد في جبل الطراقة بمحافظة ابين والتابع لحزب الاصلاح الشريك الثالث في حكم اليمن، والمعسكر كان يضم عناصر من الجهاد الاسلامي العائد من افغانستان ومن جنسيات عربية عديدة «ومنها مصر» وتم القبض على ٤٣ شخصاً منهم. وبعد ذلك استطاعت اللجنة العسكرية فض الاشتباك.

ومع اعلان السيد علي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكي وقف الحملات الاعلامية ساد نوع من الهدوء. وجاءت اجازة عيد الفطر كمناسبة لتهدئة الاوضاع المتوترة الى ان انفجر وضع «شبوه» الذي يبدو انه حسم سريعاً على ارض الواقع، لكن تداعياته الاعلامية لا زالت متواصلة حتى هذه الساعة «٢٠ مارس»، ووصل


يحيى المتوكل وزير الداخلية


عبد الله الأحمر فقدان الوسط

على سالم البيض.. القبض على المتهمين أولا





على عبدالله صالح اتهام الاشتراكي

الامر الى ما اسماه، احد المراقبين السياسيين «بالانفصال الاعلامي» أو «عودة التشطير للتليفزيون» حيث ان الخطاب الاعلامي في قناتي صنعاء وعدن يبدو متعارضاً ومعادياً الى حد كبير.

امام هذا الواقع السيئ، كان رد الجماهير اكثر تحفزاً على ما يبدو. فقد تنادت الجماهير عبر النقابات والاحزاب والشخصيات المستقلة الى ضرورة الضغط الشعبي السلمي على السلطات لتوقيف التدهور والعمل على اخراج البلاد من الكارثة التي تحياها. وتمثل الضغط الشعبي عبر تنفيذ **اعتصامات جماهيرية واسعة بدأت في «تعز» وانتشرت بعدها في معظم المدن اليمنية من عدن الى صنعاء، واب، والحديدة، ومأرب، وابين.**

وكانت العديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية المستقلة قد كونت في مدينة تعز «لجنة ١٨ يناير» لدعم وثيقة العهد والاتفاق. و ١٨ يناير هو تاريخ توقيع هذه الاتفاقية من قبل لجنة حوار القوى السياسية التي تضم كافة الاحزاب والتنظيمات وشخصيات اجتماعية مستقلة، وجرى التصديق على الوثيقة في الاردن بعد ذلك. وقد دعت «لجنة ١٨ يناير» الى دعم وثيقة العهد وطالبت بتنفيذها وتم اعلان الاعتصام حتى يتم التنفيذ. وقد نشطت بعد ذلك، العديد من لجان الاعتصام الجماهيري في مختلف المدن، وتقول هذه اللجان ان الاعتصام سيستمر، حتى يتم تنفيذ الوثيقة، **واذا تعذر ذلك فأن الاعتصام سيتحول الى عصيان مدني واسع.** وقد رفعت شعارات جماهيرية شبه موحدة تحوى مضمون **رفض الاقتتال والانفصال والمطالبة بتنفيذ الوثيقة وحماية الوحدة.** وقد اعلنت كل الاحزاب ربما نفس الشعارات، إلا ان تحفظات **تجمع الاصلاح** حيال الوثيقة تبدو واضحة، كما أن **المؤتمر الشعبي يرفض تنفيذ الوثيقة الا بعودة قادة** **الاشتراكي الى صنعاء،** وهؤلاء لا يعلنون عدم إمكانية سفرهم الى صنعاء نظراً لانفلات الامن. وتعرض قادة الحزب الاشتراكي للتصفية الجسدية حيث بلغ **شهداء الحزب منذ وحدة اليمن عام ١٩٩٠ ما يقارب المائة والستين شهيداً!**

لذلك كله يبدو أن صور التنافر اصبحت اكثر وضوحاً في أذهان الجماهير، ويترقب الناس بقلق بالغ تحولات الامور مع خشية أن يصل الامر الى الاقتتال الذي يصعب التكهن بعواقبه وأن كان يعني **للبيمنيين «انفجار البركان».**

ويبدو أن مجريات الامور تسير بشكل سريع نحو التصادم وأن قوى التضاد والاكثر تطرفاً في كل المواقع هي التي تمسك زمام السلطة. فعلى **صعيد المؤتمر الشعبي والرئيس علي صالح** يطرح البعض ان زمام الامور لم يعد بيده كاملاً وأن افراد اسرته وعشيرته الاقربون هم الذين يحركون الامور وانهم الذي فجروا الصدام المسلح بعد ان وقع الاتفاقية مرغماً، وتبدو مسألة عرقلة الوثيقة مهمة رئيسية لهم حيث أن **بند تسليم المتهمين الذين يطالب بهم الحزب الاشتراكي لتورطهم في جرائم الاغتيالات تمس هؤلاء بشكل مباشر.** الى جانب ذلك يطرح بعض القريبين من مصادر القرار أن هناك **اتجاها داخل المؤتمر يقوده وزير الداخلية يرى تسليم المتهمين الذين لا ينتمون الى المؤتمر كتهدئة للوضع والخروج من الازمة وحتى يرضى الاشتراكي** .. لكن ذلك يعني مأزقاً اخر للرئيس لأن من هؤلاء المتهمين **قيادات في الجناح العسكري للاصلاح او جماعة الجهاد** ، وهو ما يعني تصادمهم مع الرئيس ا و يرى هؤلاء ان الرئيس واقع بين خيارين .. الصدام مع الجهاد واسرته من جهة أو الاشتراكي من الجهة الاخرى.

على نفس الجانب يأتي **حزب الاصلاح** **الشريك الثالث** في الحكم والذي اعلن موقفه الداعم للمؤتمر وعداءه الدائم للاشتراكي ويرى البعض ان الاصلاح هو الوجه الاخر للمؤتمر الشعبي تماماً.

بينما كانت الازمة كما قال بعض قادته فرصة للغنيمة والظهور بمظهر الحياد لكنه لم يقو على الحفاظ على ما أسماه الحياد من الازمة واعلن «الاحمر» رئيس الاصلاح ورئيس مجلس النواب انحيازه للمؤتمر والرئيس ضد الاشتراكي، وخسر الاصلاح ساحة الوسط التي راهن عليها كثيراً.

وتبدو الصورة قريبة في الاشتراكي الطرف الاهم الان في المعادلة. **فقد حقق الحزب الاشتراكي انتصارات سياسية هامة.** اولاً أظهر انحيازه للشارع وجاء الرد الشعبي الواسع متعاطفاً مع الحزب ومع امينه العام بالذات السيد **علي سالم البيض** .وعلى الصعيد الدولي يبدو أن طرح الحزب الداعي الى الديمقراطية والانفتاح على الاخرين لقي **اصداء طيبة لدى دول الجوار اي الخليج وكذلك مصر وسوريا وفرنسا** ، كما أن سيطرته على مناطق النفط الجنوبية الخاضعة له وعدم إغلاق الشركات كما حدث في الشمال، جعله يظهر بانه الاقدر على ايجاد دولة النظام والقانون ،وهي نقاط له ضد شركائه في الحكم، الامر الذي انعكس سلبياً على علاقات الشركاء وزاد من حمى التنافس .. وقرب البلد من فوهة البركان.

** وماذا بعد؟!

يبقى السؤال ، وماذا بعد؟ والى أين تسير اليمن؟

ان ما يجرى من تصعيد يجعل شبح الحرب مخيماً ومع ذلك فان هذا التمادى بتأخير الصدام العسكرى يبعث على التفاؤل، ويراهن البعض على الحكمة اليمنية وضغط الدول الاخرى ذات المصالح .لكن الامر اصبح يحتاج الى حسم، والحسم يعني فقدان كثير من القوى لمصالح هامة، لا يمكن ان تضحى بها بسهولة خاصة وانها في مراكز القرار الهامة، وتملك السلاح والمال!

.. والامر المؤكد الوحيد هو ان اليمن يشهد لحظات تحول خطيرة وولادة جديدة لوضع جديد بما يهز كل الثوابت القديمة التي بقيت سنين طويلة .. وكما قال بعض السياسيين ان الثورة الجديدة قادمة .. والتحول آت ، على أمل ان لا يتحول الى نكسة.

** مجزرة الحرم الابراهيمي الشريف رهيبة. لكنها ليست الأولى ولم تكن الأخيرة. انها مجزرة مستمرة في تاريخ شعبنا الفلسطيني، لا يراد لها أن تتوقف ويراد لنا أن نعتاد عليها. ونحن من جهتنا لا نستخلص منها العبرة، فنواصل حرب الاستنزاف الذاتي.

** حتى الصرخة المنبعثة من الدماء الفلسطينية المتدفقة، يريدون اخراسها وكبتها.

مابين المجزرة والاستنزاف الذاتي

رسالة حيفا

نظير مجلي

منذ أن وقعت مذبحة الخليل والدماء الفلسطينية المتدفقة تفرض نفسها على كل شيء: تبلبل الأفكار وتلخبطها. تعقد الأمور ولاتفككها. تمزق الأوصال وتبعثرها.

صحيح أن شعبنا عرف عبر تاريخه الحديث، في القرن العشرين... قرن الحضارة الانسانية وغزو الفضاء، الكثير الكثير عن المجازر: **مجزرة دير ياسين ومجزرة كفر قاسم. مجزرة الاقصى ومجزرة ريشون لعسيون. مجزرة يوم الأرض...ومجزرة قبية. مجزرة عمواس ويالو وبيت نوبا**.. وهذا عدا عن مجازر ١٩٤٨.. وصولا الى **مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل في الشهر** الماضي. بل أن شعبنا الفلسطيني يعيش في مجزرة متواصلة لاتريد أن تتوقف، دفعنا خلالها أكثر من مائة الف شهيد، ونسبيا... هو أبهظ ثمن يدفعه شعب صغير مثل شعبنا.. في تاريخ البشرية الحديث. ولكننا لانريد أن نعتاد على المذابح. وفي كل مرة يقتل فيها فلسطيني، نهب صارخين من جديد.

وما حدث في أعقاب مجزرة الخليل: هو أن الحكومة الاسرائيلية حاولت منعنا من إطلاق صرختنا. وهذه هي العقدة في أوضاعنا. دمنا مهدور.. لكنه محظور على هذا الدم أن يصرخ. لايل أن مايجري هو محاولة كبت لصرخة الألم ومحاولة اجبارنا على الدوس على جراحنا والتعامل كما لو أن شيئا لم يحدث. والحكومة الاسرائيلية ليست وحيدة في مساعيها. معها الدعم الكامل من الادارة الامريكية. ومعها الدعم من الحلفاء العرب، الذين تتراوح مواقفهم مابين الوسطاء الابرياء وبين رفاق الخندق الواحد الذين يتشفّون بنا. ومعها أيضا اناس من بين ظهرانينا، فلسطينيون ينظرون وينشطون على هواهم.. ويضعفون الموقف الفلسطيني من حيث يدرون او لا يدرون.

.... وهكذا، فان شراكة كبيرة تقف وراء المذبحة ونحن، ضحية المجزرة، لسنا بريئين من هذه الشراكة، براءة عامة، للأسف.

عرب ٤٨... والمجزرة

سألني صديق مصري عزيز، كيف ردّ **المواطنون الفلسطينيون في اسرائيل (عرب ٤٨) على مجزرة الخليل؟ فقد** سمعنا عن صدامات مع القوات الاسرائيلية في **الناصرة والخليل والنقب ويافا والمثلث**...

.. واستغربت من السؤال في البداية. ولكنني استدركت بعد حين. فنحن أمة ممزقة الأوصال ليس في الجغرافيا فحسب، بل في الكثير من الخصال.

لقد كان رد المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل على المجزرة طبيعيا جدا. فهم جزء حي من الشعب الفلسطيني، يتألمون لآلامه. وهم في الوقت نفسه جزء من دولة اسرائيل، التي تتحمل المسؤولية عن ارتكاب المجزرة من خلال هذين الموقعين، توجد لنا مسئولية مضاعفة لإعطاء ردنا على المجزرة.

و..هكذا في نفس يوم وقوع المجزرة اجتمعت لجنة المتابعة العربية، التي تضم أعضاء الكنيست العرب ورؤساء السلطات المحلية ومسؤولو اللجان والمؤسسات الشعبية، وقررت سلسلة اجراءات احتجاجية ابرزها:

- اعلان الاضراب العام في جميع البلدان العربية في اليوم التالي (السبت ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٤).
- اعلان الحداد ثلاثة أيام، يتم خلالها القيام بمسيرات جنائزية، صلوات الغائب في المساجد والكنائس، ندوات ونشاطات لطلاب المدارس.
- الغاء المظاهر الاحتفالية لعيد الفطر وقصره على الطقوس الدينية.

وفي يوم الاضراب، سارت مظاهرات في كل البلدان العربية. وفي عدد من الاماكن. تفجر غضب الشباب على شكل اغلاق الشوارع والاطارات القديمة. فقامت الشرطة بأعمال قمع عنيفة. واشتبكت مع الشباب لعدة ساعات، في الناصرة ويافا وباقة الغربية والنقب وغيرها، وسقط العديد من الجرحى. واعتقل العشرات من المتظاهرين. وقتل شاب من بلدة رهط في




توفيق زياد الجبهة.. وجدها ضد بهان رابين

النقب، انضم الى قافلة شهداء الجزرة.

وتواصلت الصدامات فى الأيام التالية، خصوصا فى الاماكن التى شهدت اشتباكات فى يوم الاضراب. وسقط شهيد آخر فى النقب، من قرية اكسيفة.

سقوط هذين الشهيدين دل على تطور خطر جديد فى التعامل مع الجماهير العربية فى اسرائيل. فمنذ يوم الارض سنة ١٩٧٦، حين سقط ٦ شهداء، لم يقع صدام دموى بهذه الخطورة مع قوات الشرطة (بالمناسبة، **أيضا فى سنة ١٩٧٦ كان يتسحاق رابين، رئيسا لحكومة اسرائيل**).

وفى يوم السبت الخامس من آذار/مارس، اقيمت لأول مرة فى تاريخ البلاد مظاهرة سلام يهودية- عربية ضخمة فى تل أبيب شارك فيها مائة الف شخص. وقد جرت بمبادرة مشتركة من حركة **«سلام الآن»** ولجنة المتابعة العربية وكان موضوعها الاحتجاج على المجزرة. والمطالبة باخراج المستوطنين من قلب الخليل. وبتجريد المستوطنين من أسلحتهم.

وهناك نشاط برلمانى لممثلى العرب فى الكنيست. كلهم وقفوا مستنكرين المجزرة ومطالبين بسحب المستوطنين وبتوفير الحماية للفلسطينيين. ولكن، عند التصويت فى الكنيست، عاد كل واحد منهم الى موقعه الحزبى والسياسى. فأعضاء الكنيست من حزبى الائتلاف **(العمل وميرتس)** وكذلك من المعارضة اليمينية **(الليكود)** صوتوا مع بيان رئيس الحكومة، **يتسحاق رابين**، الذى ادان فيه المجزرة ولكنه حمل مسؤوليتها فقط للمستوطن الذى نفذها.

اما باقى النواب العرب فقد انقسموا الى فريقين: الحزب الديمقراطى العربى **(عبد الوهاب دراوشة)** امتنع عن التصويت. والجبهة صوتت ضد بيان رئيس الحكومة **(وكانت بذلك وحيدة)**، اذ طالب رئيسها **توفيق زياد** بأن تعلن الحكومة تغيير كل سياستها الاستيطانية. فالسياسة الرسمية لحكومات اسرائيل، سياسة الاحتلال والاستيطان والتنكر لحقوق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية، هى التى ساقت الى المجزرة. ولذلك فان الحكومة تتحمل مسؤولية المجزرة. وعليها أن تغير سياستها وتقلب سلم افضلياتها وتبدأ باخلاء المستوطنات وتوافق على حماية دولية للفلسطينيين هكذا فقط يمكن ان نقتنع بأن الحكومة جادة فى ادانة المجزرة.

هنا، تجدر الاشارة الى الحرج الشديد الذى تواجهه الجبهة برئاسة **توفيق زياد**، فى الكنيست. فهى (تضم ٣ نواب) تدعم الائتلاف الحاكم من الخارج **(سوية مع كتلة دراوشة المؤلفة من نائبين)**. اذا سحبتا هذا الدعم، تسقط حكومة رابين.

دراوشة من جهته يحاول ليس أن ينسحب من الدعم الخارجى للحكومة، انما يحاول دخول هذه الحكومة. ويهدد دراوشة رابين: اذا لم تضمنى الى الحكومة، سأنسحب من الجسم الداعم للائتلاف.

الجبهة من جهتها، ترفض الدخول الى الائتلاف الحاكم، لانها لا توافق على سياسة **رابين**. وفى الوقت نفسه تدعم الحكومة من الخارج (وليس فى كل القضايا) حتى لايلجأ رابين الى كتل اليمين لضمها الى حكومته. ففى حالة انضمام اليمين، ستتعطل المسيرة السلمية تماما. ولذلك هى فى موقف حرج، خصوصا ازاء وقوع مذبحة رهيبة مثل **مذبحة الخليل**. وقد اتخذت قرارا صعبا عندما رأت مواصلة دعم الحكومة الحالية، على الرغم من المجزرة، وفى الوقت نفسه مواصلة مطالبة **حزب العمل** بتغيير سياسته وممارساته والاستجابة للمطلب الفلسطينى بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى.

المجزرة .. مستمرة

قضية المجزرة، كما هو معروف لم تنته بعد، على الرغم من المحاولات الامريكية المحمومة لذلك.

فأولا: مازلنا نشهد اعمال قتل بحق الفلسطينيين فى كل يوم. ومنذ وقوع المجزرة وحتى كتابة هذه السطور (يوم الجمعة ٩٤/٣/١٨) سقط ٣٢ فلسطينيا، أى أكثر من عدد القتلى الذين سقطوا داخل الحرم الابراهيمى الشريف. والغالبية الساحقة من هؤلاء الشهداء، سقطوا ليس برصاص مستوطنين بل برصاص جنود وضباط جيش الاحتلال الاسرائيلى.

وثانيا: حتى كتابة هذه السطور، كانت الخليل مازالت قابعة تحت ظل حصار خانق. المواطنون محبوسون فى بيوتهم ٢٢ ساعة فى اليوم، بلا عمل يمارسونه وبلا مداخيل يخرجون من بيوتهم ساعتين فى اليوم. من أجل شراء الغذاء . ومن لايجد المال لشرائه، ماذا يفعل؟ يخرج الى الشارع ويقذف الحجارة باتجاه جنود الاحتلال.

وفى الوقت نفسه، المستوطنون داخل مدينة الخليل **(٤٠٠ شخص فى ثلاثة بنايات يحرسهم ١٥٠٠ جندى)** والمستوطنون فى مستوطنة قريات اربع القائمة على مدخل مدينة الخليل وفوق اراضيها، يتجولون بحرية فى الخليل. ويمارسون اقذر الاستفزازات لاهلها.

وثالثا: العالم المتحضر.. كله، يعجز عن اتخاذ قرار صادق وشجاع لادانة المجزرة واسبابها الحقيقية **(الاحتلال والاستيطان وتسليح المستوطنين)**. وخلال اكثر من ثلاثة أسابيع من المجزرة، ظلوا يتناقشون ويتحاورون ويضغطون على الفلسطينيين لكى يخرجوا بقرار ادانة مخصص للمجزرة ويجبروا الفلسطينيين على العودة الى طاولة المفاوضات دون اجراء أى تغيير فى قاعدة التفاوض.

ورابعا: هناك لجنة تحقيق قضائية اسرائيلية تعمل فى موضوع المجزرة بنشاط ومثابرة. وتنجح فى كشف أمور مذهلة عن اساليب عمل وممارسات الجيش والمستوطنين. مثلا: منذ بداية جلساتها كشفت بأن هناك أوامر صريحة اصدرتها قيادة الجيش للجنود بأن لا يطلقوا الرصاص على مستوطن اسرائيلى يهودى حتى لو كان يحمل سلاحا ويطلق الرصاص على مواطن عربى، لو حتى على جندى(!!). كذلك، يتبين أن القاتل باروخ غولدشتاين لم يكن لوحده فى تنفيذ المجزرة. ولكن المجلس الاسلامى الاعلى فى القدس اتخذ قرارا بمقاطعة هذه اللجنة (لماذا...؟؟) وعدم الادلاء بشهادات أمامها.

وخامسا: الوضع الداخلى للشعب الفلسطينى بات متأزما على مستوى القيادة والشارع. فهناك خلافات كبيرة داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حول مسألة مواصلة المفاوضات او وقفها وفى أي ظروف. وهناك أجسام تعمل من خارج منظمة التحرير مثل **«حماس» و«الجهاد الاسلامى»** والجبهتان الديمقراطية والشعبية والمنظمات المشر المستقرة فى سوريا ترفض العودة الى المفاوضات بأى حال وتؤلب الشارع ضد قيادة منظمة التحرير. وحتى بين مؤيدى التفاوض هناك معارضون لاستئنافها فى الشروط الحالية ، مثل حزب الشعب وبعض قيادات فتح.

هذا التصدع يستنزف قوة الشعب الفلسطينى وصموده.

وهكذا ما بين المذبحة وتوابعها وبين الاستنزاف الذاتى.. وفى ظل عالم جديد ظالم تتعاظم معاناة شعبنا وتكبر الهوة ما بينه وبين ممارسته لحقوقه الشرعية.

مجزرة الخليل

تطرح ضمان أمن الفلسطينيين أولا

حقيقة هامة وأساسية أكدتها مجزرة الحرم الإبراهيمى الشريف فى الخليل. وهى ألا سلام أو حتى مجرد تسوية مؤقتة فى ظل الاستيطان وبقاء المستوطنات. كما أنها أكدت أيضا أن لافائدة من الحديث عن انسحاب الجيش الإسرائيلى من المناطق المحتلة بدون تفكيك المستوطنات أو إزالتها، وأن ما يسمى بإعادة انتشار هذا الجيش خارج التجمعات السكانية العربية وبهدف معلن هو حماية المستوطنات، ما هو إلا تثبيت لبقاء هذه المستوطنات وبالتالى استمرار الاحتلال بأعتى صوره العسكرية والاستيطانية.

ومن هنا فإن تأجيل بحث موضوع الاستيطان إلى المرحلة النهائية من التسوية كما نص **اتفاق أوسلو**، وتكريس وجودها وتثبيته على الأرض كما نص على ذلك اتفاق القاهرة الموقع فى ٩ فبراير شباط، بات يعتبر خطأ قاتلا يهدد عملية السلام برمتها ويحول دون تنفيذ اتفاق إعلان المبادىء باتجاه تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨.

وعلى هذه الخلفية صدرت عن الرئيس **عرفات** تصريحات نقدية تنطوى على مراجعة ذاتية بالنسبة للأخطاء التى ارتكبت، عندما تحدث فى مقابلة مع مجلة **نيوزويك** فى مطلع مارس «آذار» الجارى عن تمزيق صوره فى الخليل، وعن كونه قد خدع «**لأنه ومنذ التوقيع على اتفاق اوسلو وحتى الآن لم يتم تطبيق أى شىء**».

وفى تصريحات أخرى لوسائل الإعلام قال عرفات فى «دافوس» كما فى أوسلو والقاهرة كنت مرنا حتى أن وزير الخارجية الإسرائيلي **شمعون بيرس** أعترف بهذه المرونة فى كلمته أمام الكنيست.. وفى النهاية واجهنا المجازر».. وقال أيضا «ولقد أمضينا ستة أشهر من المفاوضات حول قضايا أمن المستوطنين


حنا عميرة

رسالة القدس

والمستوطنات والمطلوب هو ضمان أمن الفلسطينيين».

وبالمقابل لقد لخص **اسحق رابين** الموقف الإسرائيلى الرسمى بالعبارة التالية «**مذبحة الخليل ثانوية.. المهم الاستمرار فى المفاوضات وفق الأسس المتفق عليها فى أوسلو والقاهرة**». أي كأن مذبحة الحرم الإبراهيمى الشريف لم تكن وإن كل شىء يسير على ما يرام وفق المنظور الإسرائيلى.

وإذا كان هذا ما يريده **رابين** فإن ما يريده الشعب الفلسطينى هو شىء آخر مختلف تماما، أعادت تأكيده بشكل صارخ مذبحة الخليل وهو عدم إمكانية ضمان أمن الشعب الفلسطينى بدون احترام حقه فى تقرير المصير وهذا يتطلب قراءة كفاحية لاتفاق أوسلو وإعادة النظر باتفاق القاهرة. وبالتالى فإن ماجرى فى الخليل لم يكن شيئا ثانويا واحتمال أن يتكرر مجددا هو أمر وارد. وهذا ما اعترف به قائد المنطقة الوسطى **الميجور جنرال دانى ياتوم** فى شهادته أمام لجنة التحقيق الإسرائيلية عندما قال: «ليست هناك ضمانات فى أن يقوم شخص آخر بنفس فعلة القاتل **باروخ جولدشتاين**».

ومثل هذا الإقرار ورد أيضا على لسان أحد قادة حركة كاخ اليمينية العنصرية ويدعى **باروخ مارزل** حيث قال «سيقوم آخرون بما قام به **جولدشتاين**».. وأيضا المتحدث باسم المستوطنين **نوعام ارنون** لم يستبعد فى تصريح للوكالة الفرنسية بتاريخ ١٩٩٤/٣/٨ أن تكون المجزرة أعطت أفكارا لمستوطنين آخرين».

وعلى هذا الأساس لايمكن اعتبار مجزرة الخليل حدثا منعزلا.. أو مسألة ثانوية كما يتصور **اسحق رابين** فعدد الفلسطينيين الذين قتلوا برصاص المستوطنين قبل المجزرة وخلال السنوات الخمس الماضية بلغ ٦٢ فلسطينيا. وحسب تقرير أصدرته جمعية حقوق الإنسان الإسرائيلية (بيتسليم) وذلك على الشكل التالى:

فقد قتل ١٥ فلسطينيا فى عام ١٩٨٨و١٧فى عام ١٩٨٩، و٩ فى عام ١٩٩٠و٦ فى عام ١٩٩١ وواحد فى عام ١٩٩٢ و١٤ فى عام ١٩٩٤ كما أوضح التقرير أن ٤٩ من الإسرائيليين الذين ارتكبوا هذه الجرائم لم تكن حياتهم فى خطر. كما لم تتم محاكمة سوى ١٢ من مرتكبيها وأدين واحد منهم فقط بجريمة القتل مع سبق الإصرار.

وتحدث التقرير المذكور أيضا عن ٢٠٦ اعتداءات (جرائم قتل واعتداءات جسدية

وعلى الممتلكات) استهدفت الفلسطينيين بين عام ١٩٨٨-١٩٩٢ وخلص إلى القول أن ٤٨ فقط منها فتحت بشأنها ملفات أفضت إلى مثول ١٤ من مرتكبيها أمام المحاكم وأغلقت الملفات الباقية.

أما صحيفة يديعوت أحرونوت فقد أشارت إلى وجود حوالي ٢٠ ألف قطعة سلاح أتوماتيكي غالبيتها رشاشات عوزي وبنادق أم ١٦ في المستوطنات نفسها، كما تحدثت أيضا عن وجود ميادين للرماية المرخصة للمدنيين في مستوطنات أريئيل في شمال الضفة وبيت أريهه وكريات أربع في جنوب الضفة.

وفي نفس الإطار، تتوجب الإشارة أيضا إلى وجود أكثر من ٥٥ مستوطنة في الضفة ،إما داخل تجمعات سكانية عربية أو أن الطرق من وإلى هذه المستوطنات تمر عبر القرى والمدن الفلسطينية. وبالتالي فإن مسألة بقاء هذه المستوطنات وتأمين حمايتها على نمط ما وفره اتفاق القاهرة لمستوطنات غزة وأريحا، يعني السيطرة على مساحات شاسعة من الضفة الغربية وتفتيت وحدتها الجغرافية وتحويل القرى والمدن العربية فيها إلى مجموعة من الجيوب المنعزلة.

إن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه بعد المجزرة هو ماذا لو حدثت مجزرة مشابهة بعد تطبيق اتفاق القاهرة والدوريات الفلسطينية- الإسرائيلية المشتركة تسير على شوارع الضفة والقطاع؟! وماذا يمكن أن ينجم لاحقا في حالة مقتل مستوطنين أو جنود اسرائيليين؟.

لهذا فإن ضمان أمن الفلسطينيين يتطلب إعادة النظر باتفاق القاهرة، وطرح موضوع المستوطنات على بساط البحث فورا، والبدء بتفكيك مستوطنات غزة وأريحا والخليل وإزالة جميع بؤر ومواقع التوتر والتوسع بما في ذلك وضع حد نهائي لسياسة التوسع الاستيطاني التي أعدت ومهدت سياسيا وتنظيميا وأيديولوجيا لمذبحة الخليل. ولغيرها من المذابح في المستقبل ما لم يتم إنهاء هذه السياسة.

وأخيرا بقت الإشارة إلى الكلمات المريعة التي نطق بها حاخام يعرين في جنازة القاتل باروخ جولدشتاين حيث قال«إن مليون عربي لايساوون قلامة ظفر يهودي واحد». إن مثل هذه الكلمات تطرح على الكثيرين من الذين عارضوا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مقدمتهم الولايات المتحدة باعتبار الصهيونية عنصرية، سؤالا هاما عما إذا كان اعتراضهم ذاك مبررا.

(أصدر الحزب الشيوعي الفلسطيني هذا البيان- الذي تلقيناه بالفاكس- حول مذبحة الخليل)

كل المستوطنين وكل المستوطنات.. خطر على شعبنا

يا جماهير شعبنا المناضل البطل..
يا جماهير التضحية والفداء بلاحدود من أجل تحرير الوطن.. أيها الصامدون في وجه الطغيان العنصري الفاشي وجرائمه الدموية..
يا أبطال الانتفاضة البواسل وصانعي مجد هذا الشعب..

مازالت سلطات الإحتلال تواصل سياستها القمعية الوحشية، وترتكب المزيد من الجرائم ضد أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والمعاهدات والقرارات الدولية، وبكل التزاماتها تجاه قضية السلام القائم على تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا: فمنذ ارتكاب قطعان المستوطنين الفاشيين جريمتهم الدموية البشعة في الحرم الإبراهيمي الشريف في خليل الرحمن، تواصل قوات الاحتلال العنصري الفاشي عمليات القتل والإبادة العشوائية لأبناء شعبنا في مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتواصل قوافل الشهداء، والجرحى الذين يروون بدمائهم الطاهرة أرض الوطن، لتثبت من جديد مدى تواطؤ الحكومة الإسرائيلية مع المستوطنين الفاشيين القتلة»

«إن حزبنا يرى أن الاكتفاء بالإستنكار والشجب والإدانة في مواجهة مثل هذه الجرائم العنصرية البشعة، والعجز عن التصدي لها بالمواقف العملية الحازمة، سيظل يمثل إغراء لقطعان المستوطنين الفاشيين للاستمرار في ارتكاب جرائمهم دون خوف، وأن العقوبات الشكلية التي طبقتها الحكومة الإسرائيلية بحق عدد قليل من غلاة المستوطنين ليست سوى محاولة للإلتفاف على واجباتها في حماية السكان المدنيين باعتبارها دولة محتلة.»

« ويرى حزبنا كذلك أن دعوة إسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل مواصلة مفاوضات المرحلة الإنتقالية والتقيد بما تم الإتفاق عليه حتى الآن، ومحاولاتها الحقيقية لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار حازم حول هذه الجريمة استنادا الى الدعم الأمريكي الدائم للمواقف الإسرائيلية تعكس مدى الاستخفاف الذي تنظر به الحكومة الإسرائيلية الى المشاعر والحقوق الفلسطينية، وسعيها لتكريس الاحتلال وتثبيت مستوطناته».

إن ارتكاب هذه الجريمة الدموية البشعة في الحرم الإبراهيمي على أيدي المستوطنين يؤكد مدى الحاجة لإعادة النظر في كل ماتم الإتفاق عليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدءا باتفاق أوسلو وحتى اتفاق القاهرة، اذ أن كل الإتفاقات السابقة تضفي على المستوطنات صفة المشروعية، بموافقة الطرف الفلسطيني على بقائها وحمايتها (!) وتأجيل البحث في مصيرها الى مباحثات المرحلة النهائية، دون أن تشير هذه الإتفاقات الى حتمية إزالتها في النهاية، الأمر الذي يمكن أن يحولها الى موضوع للنزاع قابل لتطبيق حل وسط، يكرس وجودها»

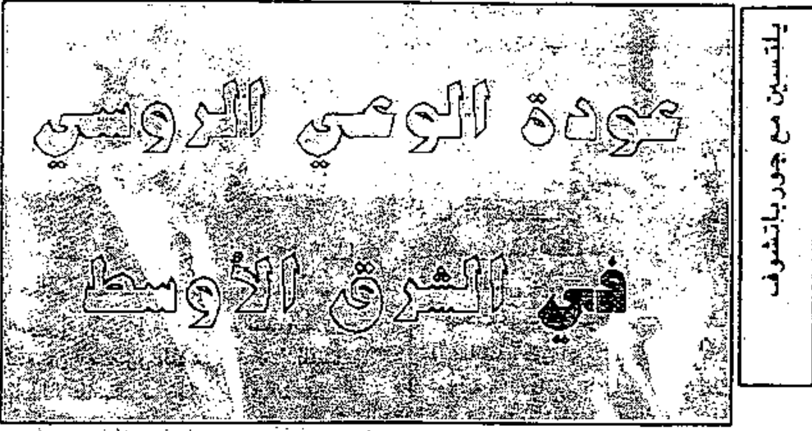
«وإن حزبنا يطالب القيادة الفلسطينية بالإعلان الفوري عن إلغاء اتفاق القاهرة، ووقف العمل به وإعادة النظر في كل ماتم التوصل إليه من اتفاقات تشتمل على تأجيل بحث مسألة المستوطنات إلى مباحثات المرحلة النهائية، والإعلان على أن هذه المسألة تمثل واحدة من الأهداف الفلسطينية التي تحظى بالأولوية والتي لايمكن تأجيل البت بشأنها، كما يطالب حزبنا بتعليق المشاركة الفلسطينية في المفاوضات الى أن تعلن الحكومة الإسرائيلية عن موافقتها على بحث هذه المسألة فورا، ووقف كل اجراءاتها التعسفية القمعية ضد أبناء شعبنا، وانصياعها لكل المواثيق الدولية التي تعالج وضع المدنيين تحت الإحتلال، وبصورة خاصة معاهدة جنيف الرابعة والتي تنص في أحد بنودها على عدم جواز نقل سكان مدنيين الى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. وأن حزبنا لعلى ثقة من أن تبني م. ت. ف. لهذا الموقف سيحظى حتما بدعم الجماهير الفلسطينية في كل مواقع وجودها»

كما يدعو حزبنا كذلك الى تصعيد النضال ضد الإحتلال بكافة الأشكال المتاحة واستبدال الأشكال السلبية للنضال كالإضرابات بأشكال أكثر فاعلية، والعمل يدا بيد من أجل كنس الإحتلال وتحرير شعبنا ووطننا وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة على ترابنا الوطني.

عاش نضال شعبنا العادل
الخزي والعار للمستوطنين القتلة
المجد والخلود لشهداء شعبنا الأبرار

الحزب الشيوعي الفلسطيني





يلتسين مع جورباتشوف

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

أثارت جملة المواقف الروسية الأخيرة، خاصة المبادرة التي تقدم بها **يلتسين** في الشرق الأوسط عاصفة من التعليقات وردود الانفعال في الصحافة الروسية، بدءا من القوميين الذين هللوا ابتهاجا باستعادة روسيا لدورها الدولي وانتهاء بالصهاينة اللئام الذين حاولوا تبديل دفة الحديث في اتجاه آخر، إذ انهمرت المقالات التي استعاضت في وصف خطر **«الأصولية الاسلامية»** العالمية على روسيا. ولكننا نتوقف عند ماكتبته **«إزفستيا»** من أن دبلوماسيا أمريكيا رفيع المستوى من الخارجية صرح بأن **المبادرة لم تكن سرا على واشنطن، بل وتم نقاشها بالتفصيل مع واشنطون قبل الاعلان عنها**. والأرجح أن تلك هي الحقيقة بالتمام والكمال، وهو ماحدث بالنسبة للتحرك الروسي في البوسنة أيضا. ولكن مامعنى أن تكشف موسكو عن تلك الأوراق لواشنطون، وهي تعلم أن في تلك المواقف الكثير مما لايعجب **كلينتون**؟...

ان القول بأن أمريكا كانت على علم مسبقا بالمبادرة- لايعني أن ذلك قد تم بكامل رضاها، لكنه يعني فقط أن روسيا حريصة على «إطلاع واشنطون» على أنها- أي موسكو- تختلف مع عاصمة أقوى دولة في العالم. وقد لخص **أندريه كوزيريف** وزير الخارجية القصة بقوله: **«أن انتهاء شهر العسل لايعني الطلاق»**. وموسكو حرصا على الزيجة الأمريكية الروسية تحرص على «إطلاع» واشنطون.. لكنها تطلعها على مايسيئها ولايرضيها. نعم... إن انتهاء شهر العسل لايعني الانفصال، لكن انقضاءه قد يكون مقدمة لحياة مليئة بالشجارات والمناقرات، أو مقدمة لحياة أسرية هانئة، دون الانفصال في الحالتين.. فأية حياة ستعيشها العلاقة الأمريكية الروسية بعد أن بلغت مرحلة «الشراكة الناضجة من أجل السلام»؟ وكيف يمكن لتلك الحياة أن تنعكس على الشرق الأوسط تحديدا؟

الحق أن المبادرة الروسية الأخيرة لم تنبت من الفراغ، لكنها تمت على أرض من التحولات الواضحة في روسيا بغض النظر عن صلابة تلك التحولات أو حتمية سيرها في اتجاه واحد. فقد بدل **الرئيس الروسي لأول مرة في ٢٤ فبراير بخطابه الأول للجمعية الفيدرالية من نبرته السياسية فلونها للمرة الأولى بالتشدد**، والتركيز على دور روسيا ومكانتها، كما أنه لون خطابه لأول مرة منذ وصوله للحكم بالعدول عن الاصلاح عن طريق الصدمات الجايدرانية وفتحه الأبواب لما قال عنه **«اصلاح يراعي الصبر الاجتماعي»**، وضرورة **«الجمع بين التوجيه الحكومي الفعال وآليات السوق الحرة»**، ثم اختتم يلتسين كل ذلك بدعوته للوفاق الوطني والافراج عن زعماء البرلمان السابق- الأمر الذي يقال أنه بعلمه وبرغبته، **وبدلت الحكومة في اجتماعها ٤ مارس من برنامجها فأعطت وزنا أكبر لدعم قطاع الدولة على الأقل كلاما**. وأدت تلك التحولات الداخلية- مع الخصومة القائمة بين يلتسين والاصلاحيين- للقول بأن يلتسين قد تبنى برنامج المعارضة، ووصفت بعض الصحف الأمريكية يلتسين عقب ذلك بأنه **«حفيد الشيوعيين والعسكريين»**. وعلى صعيد السياسة الخارجية تقدم يلتسين بمبادرته المعروفة في البوسنة التي قيل أيضا أنها مثلت أفضل مخرج لحلف الناتو، وإن كانت في نفس الوقت قد أحرجت الحلف. وأيا كان جوهر الموقف الروسي في البوسنة الا أنه مثل تمايزا في الطرق والأساليب عن المقترحات الأطلسية. وتلت ذلك أزمة الجاسوس الأمريكي **إيمز أولدريج**، وكان واضحا أنها أزمة سياسية، لأن هناك اتفاقا بين البلدين بعدم إثارة ضجة إذا ضبط أحدهما الآخر متلبسا بالتجسس، والاكتفاء بحل المسألة عبر القنوات الدبلوماسية. لكن واشنطون حولت الحادثة لأزمة.. ثم تلا ذلك الموقف الروسي في الشرق الأوسط..

وشئنا أم أبينا فإن هناك لوحة من العناصر المتشابكة لتحولات داخلية وتحولات خارجية دبلوماسية تستدعي التفكير في معناها وتأملها. والواضح أن ماكتبه المفكر الأمريكي الياباني الأصل **فوكوياما** عن زوال الشيوعية سيكون بداية لحلول عصر من الانسجام والتآلف في المصالح الدولية قول لم يصمد طويلا. ومع أن أخذ روسيا بالنظام الرأسمالي واندماجها في شبكة الاقتصاد العالمي لابد أن يخفف من التوترات بينها وبين النظم المشابهة لها، إلا أن ذلك التشابه لم يمنع أبدا التوتر- بل والصراع- بين البلدان ذات الأنظمة المشتركة. وقد ظهر ذلك من قبل حينما حشد الاتحاد السوفيتي والصين جيوشهما على امتداد الحدود مابينهما في السبعينات، ولم يمنع النظام المشترك لفيتنام وكمبوديا الأولى من احتلال أراضي الثانية. والواضح أن زوال الشيوعية الذي تحدث عنه فوكوياما ليس مرادفا لبناء السلام في أوروبا على الأقل.

ولكن ماهي طبيعة الخلافات الحقيقية بين واشنطون وموسكو؟ الخلافات التي دفعت أمريكا لإرسال **ريتشارد نيكسون** في زيارة استطلاعية للتعرف بالجنرال **روتسكوي، وجينادي زيوجانوف** زعيم الشيوعيين، وكبار الشخصيات التي سترشح نفسها في انتخابات رئاسة روسيا عام ١٩٩٦؟

ولماذا استقبلت أمريكا في نفس الوقت **ايفان ريبكين** رئيس دوما الدولة للتعرف

أيضا على رجل قد يكون زعيما لليسار المعتدل داخل البرلمان الروسى؟..

ومن المنطقى أن يستقبل يلتسين تلك الزيارة بحساسية فائقة، فهو خبير من يعلم ما الذى يريده نيكسون بتلك الجولة، لأن **نيكسون** بالذات كان الرجل الذى التقى **يلتسين** فى مارس أيضا ولكن عام ١٩٩٠ قبل أن يصبح يلتسين رئيسا لروسيا، لهذا فأن يلتسين قد خبر بنفسه طبيعة تلك اللقاءات السياسية التى يعود لجزء منها الفضل فى وصوله هو نفسه للحكم... ماهى طبيعة تلك الخلافات إذن؟... وآفاق تلك التحولات؟

وأول ما يمكن قوله أن تلك التحولات لاتمثل خطة روسية سياسية مكتملة المعالم، بقدر ماتمثل **رد فعل على المرارة التى تجرعتها روسيا من الغرب**، وهو رد فعل قابل للارتداد الى الوضعية الروسية السابقة وقابل أيضا للتطور فى حدود معينة ليصل بالعلاقة بين موسكو وواشنطون الى حالة مثل التى تشهدها العلاقة بين طوكيو وواشنطون- العلاقة التى تمضى فيها البلدان كتفا لكتف على نفس الدرب ولكنهما تتزاحمان عليه- علاقة الطريق الواحد والمصالح المتنافسة فى نفس الوقت. لقد تمت الزيجة، وانتهت الفترة التى كان العروسان فيها يتلقيان التهانى والهدايا، وبدأت المشكلات. فما هو سببها الحقيقى؟..

تتضح المشكلات الحقيقية بين واشنطون وموسكو على ثلاثة محاور: قضية مجالات المصالح الحيوية الروسية فى الاراضى السوفيتية السابقة- ووضع روسيا على وجه الدقة داخل أو مع حلف الناتو- قضية الدعم الاقتصادى الذى لم تتلق روسيا شيئا منه حتى الآن..

لقد كان هدف أمريكا الثابت فى علاقتها بالاصلاح السوفيتى ثم روسيا هو تنحية وتقليص الخطر العسكرى- وهو القوة الوحيدة الحقيقية لدولة منهارة اقتصاديا - وقد أنجزت أمريكا تلك المهمة فى الحدود القصوى الممكنة. هذا فى الوقت الذى تميل فيه موازين القوة الراهنة بوضوح لصالح أمريكا. ومن المحتم أن يؤدى شعور أمريكا بتفوقها على روسيا الى سعى أمريكا لتصبح صلاحياتها مطابقة لحجم تفوقها، أى أن يدفعها التفوق لمزيد من الضغوط على روسيا. فإذا كانت قد نحت الخطر العسكرى جانبا، فأن عليها إذن أن تتحرك صوب أهداف أخرى. لقد أخرجت أمريكا الاتحاد السوفيتى وروسيا من دائرتين اثنتين للنفوذ:

١- العالم الثالث ٢- ومنطقة شرق أوروبا بانضمام أغلب دولها لبرنامج الناتو، وظل أمام أمريكا الآن هدف واحد لتتقدم نحوه هو **اخراج روسيا من مجالات مصالحها القريبة... أى دول الرابطة.**

وبذلك الصدد كان معهد الابحاث الأمريكى **«هيرتيج فاونديشن»** قد وضع وثيقة للاستراتيجية الأمريكية فى التسعينات اعتبر فيها أن «الغاء استعمار الامبراطورية السوفيتية للجمهوريات القومية المحيطة بروسيا ودعم حركات التحرر فى تلك الجمهوريات لابد أن يكون هدفا رئيسيا لامريكا». والمعهد المذكور هو الذى وضع من قبل استراتيجية السياسة الأمريكية لريجان. ولعل هذا الهدف هو الهدف الوحيد الذى لم يتحقق بعد، وهو الهدف الذى تحركت أمريكا صوبه بنشاط فى الشهور الأولى من هذه السنة وقد شهد فبراير ومارس هذا العام جملة من زيارات رؤساء دول الرابطة لواشنطون الواحد بعد الآخر، فتوجه اليها **نازار باييف** رئيس كازاخستان، ثم الرئيس الاوكرانى **كرافتشوك، ثم شفيرنادذة**، بينما يترقب **حيدر علييف** دوره فى قائمة الانتظار للتشرف بالزيارة.. وفى إطار السعى الأمريكى لتقليص وجود روسيا فى دول الرابطة زادت واشنطون من مساعداتها لكازاخستان من ٦١ مليون دولار العام الماضى الى ٣١١ مليون $ هذا العام، علاوة على ٨٥ مليون $ أخرى نفقات ابادة أسلحة نووية. ومنذ فترة بسيطة وعد **كلينتون** الرئيس الأوكرانى بمنح أوكرانيا ٧٠٠ مليون$ وهو ضعف المبلغ الذى تلقته كييف العام الماضى. وزادت المساعدات المخصصة لجيورجيا فوصلت لسبعين مليون $ وتشكل ضعف ماحصلت عليه جيورجيا العام الماضى. وقد علق **شفيرنادذة** على السبعين مليون فى البيت الأبيض علانية بقوله لكلينتون: **«لولا دعمكم بافخامة الرئيس لعانى الشعب الجيورجى من الجوع بكل معنى الكلمة».**

وتتحرك أمريكا عسكريا أيضا على محور الرابطة باتفاقية عقدتها مع قرغيزيا على انشاء قاعدة عسكرية هناك، واتفاقية صداقة وتعاون-أوحت بها أمريكا- بين تركيا وأذربيجان تتضمن بندا عسكريا فى حالات «التعرض لعدوان خارجى». واتفقت أمريكا مع جيورجيا على تدريب الجيش الجيورجى وامداده بالسلاح علاوة على أنها تكفلت بانشاء شبكات الأمن القومى هناك، كما توصلت لاتفاقيات مماثلة مع كازاخستان أيضا.

وفى نفس الوقت تسعى واشنطون لادخال أوكرانيا حلف الناتو، وابراز أوكرانيا كمعادل لقوة روسيا ووزنها. وقد ترددت أخيرا ومجددا على لسان **بريزنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق** فى لقائه بنخبة من الصحفيين الأمريكيين **الدعوة الى اعتبار أن «الشراكة مع روسيا كانت سابقة لأوانها، وأن روسيا المتحررة من الأطماع الامبراطورية، ومن فرضها لوصايتها على دول الرابطة، روسيا التى تمتنع عن مبدأ المصالح الحيوية فى المجالات القريبة، روسيا هذه هى التى يمكنها بحق أن تكون دولة ديمقراطية**، أما زحزحة حدود حلف الناتو صوب حدود روسيا فأنه أمر فى صالح روسيا وحدها». إن دعوة بريزنسكى تلك ليست حدثا بطبيعة الحال، ناهيك عن أنها قديمة، لكنها تكتسب أهمية هذه المرة بقدر كونها تعبيرا عن الحركة الفعلية لامريكا الآن فى تلك المناطق لانتزاع روسيا منها. وقد أحست روسيا بالفخ يطبق على قدميها شيئا فشيئا.. **ومن هنا كان رد أندريه كوزيريف بمقال مطول فى صحيفة ازفستيا يقول فيه للمرة الأولى:**

«أن التعاون والشركة لابديل لهما ولكن لابد لذلك التعاون أن يضع فى اعتباره: أن روسيا رأسمالية كانت أم شيوعية أم قومية هى دولة عظمى بكل المعايير وستظل كذلك، ولابد من التعامل معها وفقا لوضعها ذاك. **أن الشراكة لاتعنى الامتناع عن «السياسة الصلبة بل والعدوانية إذا أردتم فى سبيل الدفاع عن المصالح الخاصة وحماية تلك المصالح».**

المسألة الثانية التى عقدت العلاقة بين العاصمتين هى **قضية وضع روسيا بدقة داخل الناتو**، ففى الوقت الذى تسعى فيه أمريكا لادخال أوكرانيا للحلف فأن هناك اعتراضات قوية على دخول روسيا للحلف لأن دخولها بوزنها العسكرى وقدراتها الاقتصادية سيخلخل التوازن داخل الحلف. وعلى حد تعبير الصحفى الروسى **فلاديسلاف درويكوف** فإن «خلط الفودكا الجيدة بالويسكى الثقيل لايسفر الا عن صداع

للرأس». **أما كوزيريف** فأنه لايحدد أبدا علاقة روسيا بالناتو، أو يحددها وفقا للمثل الروسي القائل: «ليس سمكا ولا لحما» فروسيا ليست عدوة للحلف، ولكنها تقف خارجه. وفي نفس الوقت **يلوم كوزيريف** دول شرق أوروبا- ومن باب أولى دول الرابطة- التي تتحرق شوقا للانضمام للناتو معتبرا أن ذلك سيكون «خطأ استراتيجيا كبيرا». وبطبيعة الحال فأن كوزيريف يريد لتلك الدول أن تتريث ريثما يحل هو مشكلته مع الناتو مستخدما تلك الدول كورقة للمساومة. هذا لأن روسيا تتخبط منذ فترة بحثا عن صيغة لوضعها وعلاقتها بالحلف. فمن ناحية فأن الانضمام الروسي المباشر لابد وأن يضع القوات المسلحة الروسية وميزانية روسيا العسكرية وخططها تحت الاشراف المباشر والقيادة المباشرة لأمريكا، وهو أمر لاتستطيع روسيا أن تهضمة بسهولة. أيضا فأنه لايسع روسيا أن تنضم على نفس المستوى والشروط التي تنضم بها للحلف ليتوانيا واستونيا مثلا، لأن ذلك يساوي بينها وبين الدول الصغيرة جدا. ولهذا كانت موسكو ومازالت تبحث عن صيغة ما مناسبة تمنحها «وضعا متميزا» يراعي ثقلها. ولكن هناك مشكلة أخرى استجدت.. هي مرور الوقت.. فكلما مر الوقت اكتشفت روسيا أنها ستجد نفسها- مع انضمام أغلب الدول الشيوعية السابقة للناتو- وحدها معزولة وفقا لبرنامج «الشراكة من أجل السلام»، وأنها ستغدو ذلك الشريك المنحى عن الجميع والمضروب عليه حصار جماعيا. ومن هذه الزاوية فأن تزايد التوقيعات على برنامج الشراكة يثبت أن البرنامج كان من الناحية الموضوعية يستهدف منع نشوء أي تلاحم عسكري سياسي لاراضي الاتحاد السوفيتي السابق، ومنع أية صيغة لنشوء أية كتلة عسكرية بديلة. **وباختصار كان البرنامج تطويقا لروسيا بالذات في المحصلة النهائية.**

وقد ضاعف من مشكلة نزع روسيا من مناطقها، ومشكلة مأزق الناتو، أن روسيا **لم تتلق شيئا من المساعدات والدعم الذي بدأ الحديث عنه ذات يوم بأكثر من أربعين مليار دولار، ثم تقلص- الحديث أيضا- الى عشرين، ثم عشرة، ثم لاشئ.** بينما حرمت روسيا نفسها من مليارات الدولارات التي كانت تعود عليها من صادرات السلاح، ومليارات أخرى نتيجة انضمامها للعقوبات الدولية ضد العراق وليبيا ويوغسلافيا، ومليارات أخرى ضاعت عليها من صفقات كان يمكن أن توقعها مع إيران، والامارات العربية، والهند. فما الذي حصلت عليه مقابل كل ذلك الوفاء؟.. لاشئ، **فلم يزد حجم الاستثمارات الأمريكية حتى الآن- بعد حوالي عشر سنوات من الاصلاح- عن نصف مليار دولار**، أما حجم صادرات روسيا والرابطة كلها لأمريكا فلا يتجاوز ٥,..٨ مليون دولار.

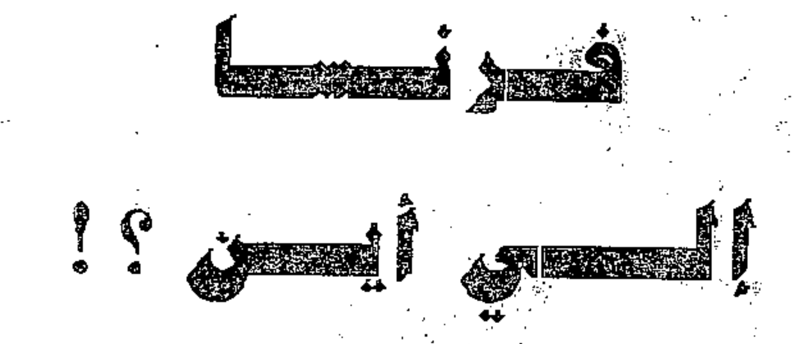
أن مزاحمة روسيا في مناطق نفوذها التاريخية، مع تجويعها، قد جعلاها تعود الى وعيها، وتسترد ذاكرتها، فأذا هي تتنبه فجأة لتسأل عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وأين هو، وكيف ياترى أحواله.... وعندما تفيق روسيا لمصالحها فانها لابد وأن تبدأ بأقوى ماليديها.. أي **السلاح الروسي أفضل السلع الروسية التي تطابق المواصفات العالمية وتتفوق على مثيلاتها في أحيان كثيرا..** والسلاح الروسي هو السلعة الوحيدة التي أثارت ثلاث أزمات مع أمريكا مرة بسبب صفقة روسية ايرانية، ومرة بسبب صفقة مماثلة مع الامارات العربية، ومرة بسبب محركات الصواريخ التي أرادت الهند شراءها. **وقد عاد تصدير السلاح على الاتحاد السوفيتي سنوات ٨٦- ١٩٩١ بحوالي ٤٥و٤ مليار دولار أمريكي،** ثم تقلص حجم المبيعات تدريجيا وبلغ عام ٩١ خمس مليارات، ثم تقلص عام ٩٢ الى ٥٥ و١ مليار كانت حصة الشرق الأوسط ٨٪، **وفي عام ٩٢ وصلت عائدات تصدير الاسلحة الى ملياري دولار.** وارتبط ذلك التناقص مقارنة بما كان من قبل بتفكيك حلف وارسو، والعقوبات الدولية على العراق وليبيا ويوغسلافيا. وكان تقليص مبيعات الاسلحة أشد الضربات التي تلقاها الاقتصاد الروسي، إذ تفيد بعض المعلومات بأن **المجمع العسكري** وكان ومازال دولة داخل الدولة، ارتبط بمجالات صناعاته أكثر من ثلاثين مليون شخص، وأن مدنا كاملة نمت من حول ذلك المجمع مثل مدينة **سيفيرودفينسك** التي كانت مركزا لانتاج الغواصات النووية. وبالرغم من الحديث عن الاصلاح العسكري وتقليص نفقات وميزانية الجيش والتسليح الا أن الاصلاح العسكري داخل روسيا استهدف أساسا ترشيد نفقات التسليح، وتعديل وجهته السياسية من الايديولجية الى التجارة الحرة. **وسيظل هذا المجمع أحدى أكبر القوى الضاغطة في روسيا التي ورثت حوالي ٨٠٪ من الصناعة العسكرية السوفيتية السابقة.** وبداهة فأن وقف هذه الآلة الضخمة مستحيل عمليا. **ولذلك فأن المجمع العسكري- علاوة على المشكلات السابقة- سيظل قوة تخلق الخلافات مع واشنطون ليس انطلاقا من الايديولوجية ولكن من مصالح المجمع والتنافس على أسواق السلاح الدولية.**

إن أزمات العلاقة بين موسكو وواشنطون، تدفع بروسيا للتفتيش عن مصادر قوتها وأهمها السلاح والتفتيش أيضا عن سوق لذلك السلاح- والشرق الأوسط أحد أهم تلك الأسواق على الاطلاق. فهل يمكن للأزمات الروسية الأمريكية أن تنعكس في موقف روسي مايبحث عن تمايز له في الشرق الأوسط؟. إن هناك علامات وبوادر لمثل ذلك التمايز على أن الشرق الأوسط يعد بالنسبة لروسيا سوقا تقليدية خبرتها طويلا من قبل، **ومازالت المعدات العسكرية الروسية متوفرة في مصر وايران والعراق وسوريا والاردن والكويت واليمن وليبيا والجزائر والسودان،** وخلال ذلك أثبتت تلك الاسلحة كفاءتها بما يكفي في ظل اوضاع المنطقة. وقد بدأت موسكو تتحرك بالفعل صوب استعادة علاقتها بالعراق. دلت على ذلك مباحثات طويلة تجري منذ فترة تجدد آخرها في زيارة لرياض القيسي لموسكو في ٢٤ فبراير ٩٤ ومباحثاته مع كولوكولوف نائب كوزيريف، كما أن روسيا مازالت تورد للعراق قطع غيار للطائرات الروسية في حدود ٤٫٨ مليار دولار، وفي نفس الوقت قام وفد من ليبيا في ١٢ فبراير ٩٤ بزيارة لمحطة كورسك الروسية النووية وأجرى مباحثات لتوقيع بروتكول تعاون لاجراء بعض التجارب، كما وقعت روسيا اتفاقية عسكرية مع الكويت في ٢٩ نوفمبر ٩٣ قدر حجمها بحوالي ٣٠ مليون دولار، ووقعت مؤخرا اتفاقية مع سوريا جديدة في حدود ملياري دولار.

إن هناك احتياجا روسيا شديدا لتصريف السلعة الروسية الاساسية، كما أن هناك حاجة عربية لم تترك للسلاح في ظل قلق مفهوم من مصير التسوية مع اسرائيل، وقلق من تكرار الحرب العربية- العربية.. ويبقى السؤال حول أن تلاقي المصلحتين قد يخلق في ظروف معينة اتجاها آخر لتعديل مسار الاحداث.. إنه احتمال بعيد، يظل كالطيف الذي يختفي مع أول ضوء..



كما قام المصلون بأداء صلاة الغائب على أرواح الحكام العرب ..!
؟!!
مجزرة الحرم الإبراهيمي
نشرة الأخبار
ق1
عمرو سليم



فرنسا إلى أين ؟!

د. مجدى عبد الحافظ صالح

رسالة باريس

في الوقت الذي وصلت فيه نسبة البطالة في الدول الصناعية الكبرى السبع إلى ٣٠ مليون عاطل، منهم ٣ مليون فرنسي، تتعرض الحكومة الفرنسية لحملة اعتراضات شديدة بشأن قانون أصدرته بصدد حل مشكلة بطالة الشباب والتي تبلغ نسبتها ٢٣٫٨٪ من النسبة العامة للبطالة، بينما تبلغ في ألمانيا ٥٫٢٪ فقط. وأصدر القانون في ٢٤ فبراير ١٩٩٤ وسيتم تطبيقه أول يوليو القادم تحت أسم: **«عقد الاندماج المهني-clp»** والمقصود به السماح لأصحاب الأعمال بعمل عقود مع الشباب الأقل من ٢٦ سنة، لإلحاقهم مهنيا بسوق العمل، تحت شروط مشجعة لصاحب العمل الذي من حقه في ظل هذا القانون أن يوظف الشاب بأقل من ٢٠٪ من الحد الأدنى للأجور، لمدة ستة شهور قابلة للتجديد مرة واحدة، وخالية من التدريب، أما في حالة التدريب تقل النسبة إلى ٧٠٪ من الحد الأدنى للشباب من ١٦-١٧ سنة، وأقل من ٦٠٪ للشباب من ١٨-٢٠ سنة وأقل ٣٥٪ لما فوق ٢١ سنة، ويشترط أن يتابع الشاب أحد المدربين من داخل المؤسسة.

يرى المعترضون بأن هذا القانون يشكل **«حدا أدنى جديدا لأجور الشباب»**، ولذلك يطلقون عليه هذا الأسم الذي يعترض عليه رئيس الحكومة «إدوار بلاديير» بأنه طالما بقى رئيسا للوزراء لن يسمح بحد أدنى لأجور الشباب.

بالتأكيد الخلاف ليس على الأسم، بل في المضمون، حيث يمس هذا القانون، القانون القديم الذي يسمح فعليا بعمل فرق تدريبية للشباب في المؤسسات الخاصة، ولكن بنصف وقت، ومسموح أيضا بأن يدفع لهم بأقل من الحد الأدنى للأجور، ومتابعة أحد المدربين داخل المؤسسة، ويعقب هذا الحصول على دبلوم معتمد، وهي صيغة ظلت مرفوضة وتلاقي الاعتراضات.

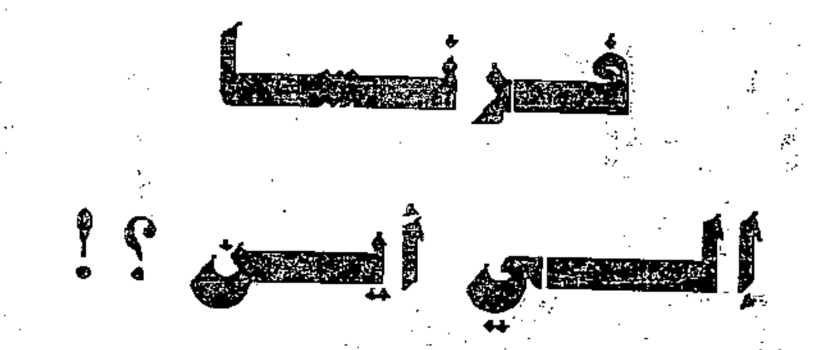
والقانون الحالي لايحدد على وجه الدقة عمل المدرب، خاصة أن هناك شبابا حاصلون على شهادات وتدريبات سابقة، مما يجعل من وجود المدرب شكلا مظهريا يخفي حقيقة هذا القانون الجديد، بالاضافة الى أن أصحاب المؤسسة الخاصة سيستغلون هذا الموقف ليقوموا بالاستغناء عن الموظفين المؤهلين لديهم، طالما يستطيعون استبدالهم بآخرين على نفس المستوى ولمدة سنة، ومرتبات تقل خمس مرات عن المرتبات الحالية التي يدفعونها. إضافة الى أن الحكومة تخفض أيضا من التكاليف الاجتماعية التي يدفعها صاحب العمل عند توظيفه للشباب. هكذا يصبح القانون عمليا في نظر المعارضين هو تخفيضه للحد الأدنى للأجور، وليس المساعدة في حل أزمة البطالة المتفاقمة.

ويصطف معارضا لهذا القانون: **أحزاب المعارضة اليسارية، والعاملون والنقابات والمنظمات الديمقراطية والطلابية، وأولياء الأمور وجمعياتهم في شكل إجماع لم يحدث منذ فترة طويلة**، حيث تعددت مظاهر الرفض في المظاهرات الضخمة التي طافت جميع أنحاء فرنسا، والتي بلغ تعداد المشاركين فيها في باريس فقط ٤٠٠ ألف، ومازال ينظم المزيد منها، أو في تنظيم المؤتمرات وتجنيد وتعبأة كل القوى لإجبار الحكومة على سحب هذا القانون.

ويقف على الطرف الآخر مؤيداً: **اتحاد أصحاب الأعمال** الذي يرى أن هذا القانون سوف يسهل على الشباب سرعة الاندماج في الحياة المهنية، وسوف يكسبهم خبرات جديدة. **بينما يرى الحزب الديجولي R.R.R وتجمع أحزاب الوسط UDF** المؤيدون للحكومة أن هذا القانون سيسمح-من وجهة نظرهم-بتعيين حوالي ٤٠٠ ألف شاب ممن لم يسبق لهم العمل، معدومي الخبرة، مما يحل مشكلة بطالتهم.

ولعل الضغط الذي مارسه المعارضون دفع الحكومة الى إقامة حوار بين المعنيين **(النقابات واتحاد أصحاب الأعمال والحكومة)** في شكل مائدة مستديرة اجتمعت أكثر من مرة، مما دفع الحكومة إلى تعديل بعض النقاط في هذا القانون، منها أن يكون مرتب الشاب الحاصل على دبلوم إعداد الفنيين (سنتان بعد الثانوية العامة) هو أقل من ٢٠٪ من المرتب الأساسي للوظيفة، وليس من الحد الأدنى للأجور، وأن توضع رقابة محكمة في تنفيذ القانون، حتى لايستغله البعض في غير أغراضه. إلا أن هذه التعديلات لم تلغ شيئا من جملة المعارضة المشتدة، بل على العكس أظهرت أن فرنسا في الحقيقة تعاني أزمة إجتماعية حادة، حيث عبرت المظاهرات الأخيرة عن مطالب أخرى، تعدت مطلب سحب القانون وشملت مطالب خاصة- العمل والأجور، والضمانات الاجتماعية والسكن، مما جعل رئيس الوزراء يصرح بنفسه قائلا أن كل هذا **«أظهر عن الطبيعة شديدة الهشاشة للنسيج الاجتماعي للمجتمع الفرنسي».**

والحق أن الإشكالية الحقيقية لهذا القانون في الدلالة والتوقيت، فحكومة الأغلبية اليمينية برئاسة **إدوار بلادير** والتي أحتفلت بالعيد الأول لوصولها للحكم، تواجه في هذه الآونة أكثر من تحد حقيقي. أولا: من ناحية التوقيت حيث تستعد فرنسا لإنتخاباتها المحلية ذات الأهمية الكبيرة هنا خلال هذه الأيام، وستكون هذه الأنتخابات هي الاختبار الجماهيري الأول بعد اكتساح اليمين لمقاعد البرلمان في مارس ١٩٩٣، وستكون



د. مجدي عبد الحافظ صالح

رسالة باريس

في الوقت الذي وصلت فيه البطالة في الدول الصناعية الكبرى السبع إلى ٣٠ مليون عاطل، منهم ٣ مليون فرنسي، تتعرض الحكومة الفرنسية لحملة اعتراضات شديدة بشأن قانون أصدرته بصدد حل مشكلة بطالة الشباب والتي تبلغ نسبتها ٢٣٫٨٪ من النسبة العامة للبطالة، بينما تبلغ في ألمانيا ٥ر٢٪ فقط. وأصدر القانون في ٢٤ فبراير ١٩٩٤ وسيتم تطبيقة أول يوليو القادم تحت أسم: **«عقد الاندماج المهني-clp»** والمقصود به السماح لأصحاب الأعمال بعمل عقود مع الشباب الأقل من ٢٦ سنة، لإلحاقهم مهنيا بسوق العمل، تحت شروط مشجعة لصاحب العمل الذي من حقه في ظل هذا القانون أن يوظف الشاب بأقل من ٢٠٪ من الحد الأدنى للأجور، لمدة ستة شهور قابلة للتجديد مرة واحدة، وخالية من التدريب، أما في حالة التدريب تقل النسبة إلى ٧٠٪ من الحد الأدنى للشباب من ١٦-١٧ سنة، وأقل من ٦٠٪ للشباب من ١٨-٢٠ سنة وأقل ٣٥٪ لما فوق ٢١ سنة، ويشرط أن يتابع الشاب أحد المدربين من داخل المؤسسة.

يرى المعترضون بأن هذا القانون يشكل **«حدا أدنى جديدا لأجور الشباب»**، ولذلك يطلقون عليه هذا الأسم الذي يعترض عليه رئيس الحكومة **«إدوار بلادير»** بأنه طالما بقي رئيسا للوزراء لن يسمح بحد أدنى لأجور الشباب.

بالتأكيد الخلاف ليس على الأسم، بل في المضمون، حيث يمس هذا القانون، القانون القديم الذي يسمح فعليا بعمل فرق تدريبية للشباب في المؤسسات الخاصة، ولكن بنصف وقت، ومسموح أيضا بأن يدفع لهم بأقل من الحد الأدنى للأجور، وبمتابعة أحد المدربين داخل المؤسسة، ويعقب هذا الحصول على دبلوم معتمد، وهي صيغة ظلت مرفوضة وتلاقي الاعتراضات.

والقانون الحالي لايحدد على وجه الدقة عمل المدرب، خاصة أن هناك شبابا حاصلون على شهادات وتدريبات سابقة، مما يجعل من وجود المدرب شكلا مظهريا يخفي حقيقة هذا القانون الجديد، بالاضافة الى أن أصحاب المؤسسة الخاصة سيستغلون هذا الموقف ليترمروا بالاستغناء عن الموظفين المؤهلين لديهم، طالما يستطيعون استبدالهم بآخرين على نفس المستوى ولمدة سنة، ويرتبات تقل خمس مرات عن المرتبات الحالية التي يدفعونها. إضافة الى أن الحكومة تخفض أيضا من التكاليف الاجتماعية التي يدفعها صاحب العمل عند توظيفه للشباب. **هكذا يصبح القانون عمليا في نظر المعارضين هو** تخفيضه للحد الأدنى للأجور، وليس المساعدة في حل أزمة البطالة المتفاقمة.

ويصطف معارضا لهذا القانون: **أحزاب المعارضة اليسارية، والعاملون والنقابات والمنظمات الديمقراطية والطلابية، وأولياء الأمور وجمعياتهم في شكل إجماع لم يحدث منذ فترة طويلة**، حيث تعددت مظاهر الرفض في المظاهرات الضخمة التي طافت جميع أنحاء فرنسا، والتي بلغ تعداد المشاركين فيها في باريس فقط ٤٠٠ الف، ومازال ينظم المزيد منها، أو في تنظيم المؤتمرات وتجنيد وتعبأة كل القوى لإجبار الحكومة على سحب هذا القانون.

ويقف على الطرف الآخر مؤيداً: **اتحاد أصحاب الأعمال** الذي يرى أن هذا القانون سوف يسهل على الشباب سرعة الإندماج في الحياة المهنية، وسوف يكسبهم خبرات جديدة. بينما يرى **الحزب الديجولي R.R.R وتجمع أحزاب الوسط UDF** المؤيدون للحكومة أن هذا القانون سيسمح- من وجهة نظرهم-بتعيين حوالي ٤٠٠ الف شاب ممن لم يسبق لهم العمل، معدومي الخبرة، مما يحل مشكلة بطالتهم.

ولعل الضغط الذي مارسه المعارضون دفع الحكومة الى إقامة حوار بين المعنيين **(النقابات واتحاد أصحاب الأعمال والحكومة)** في شكل مائدة مستديرة اجتمعت أكثر من مرة، مما دفع الحكومة إلى تعديل بعض النقاط في هذا القانون، منها أن يكون مرتب الشاب الحاصل على دبلوم إعداد الفنيين (سنتان بعد الثانوية العامة) هو أقل من ٢٠٪ من المرتب الأساسي للوظيفة، وليس من الحد الأدنى للأجور، وأن توضع رقابة محكمة في تنفيذ القانون، حتى لايستغله البعض في غير أغراضه. إلا أن هذه التعديلات لم تلغ شيئا من جملة المعارضة المشتدة، بل على العكس أظهرت أن فرنسا في الحقيقة تعاني أزمة إجتماعية حادة، حيث عبرت المظاهرات الأخيرة عن مطالب أخرى، تعدت مطلب سحب القانون وشملت مطالب خاصة- العمل والأجور، والضمانات الاجتماعية والسكن، مما جعل رئيس الوزراء يصرح بنفسة قائلا أن كل هذا **«أظهر عن الطبيعة شديدة الهشاشة للنسيج الاجتماعي للمجتمع الفرنسي»**.

والحق أن الإشكالية الحقيقية لهذا القانون في الدلالة والتوقيت، فحكومة الأغلبية اليمينية برئاسة **إدوار بلادير** والتي أحتفلت بالعيد الأول لوصولها للحكم، تواجه في هذه الآونة أكثر من تحد حقيقي. أولا: من ناحية التوقيت حيث تستعد فرنسا لإنتخاباتها المحلية ذات الأهمية الكبيرة هنا خلال هذه الأيام، وستكون هذه الانتخابات هي الاختيار الجماهيري الأول بعد اكتساح اليمين لمقاعد البرلمان في مارس ١٩٩٣، وستكون

فرنسا التسعينات.. الخوف.. والفرد.. والآخر



نجلاء العمري

بمثابة استفتاء على سياسات الحكومة التى لم تستطع حتى الآن حل المشاكل الأساسية المتراكمة فى المجتمع الفرنسى والتى تتلخص فى البطالة المتفشية، وظهور بؤس لم يكن معروفا من قبل (يكفى أن نرصد حوالى خمس صحف ومجلات تصدر عن جمعيات واتحادات معدومى المأوى والدخل) إضافة الى الفساد السياسى والذى يكشف كل يوم عن إرتباط السياسة بالعمليات المالية والمقاربة المريبة مما يفقد مصداقية رجال السياسة، وفى ظل تراكم مشاكل الجيل الحالى من الشباب والذى يجد نفسه محصورا بين البطالة ومشكلات التعليم والتعبير والعنف، كل هذا ضمن أزمة اقتصادية غير مسبوقة حيث تكاد عجلة الاقتصاد الفرنسى أن تتوقف. إضافة إلى أن نتائج عام من سياسة الحكومة الحالية لم تجلب حلولا جذرية، فهناك المنافسة على السوق الخارجى، والتى تجلت فى أوضح صورها فى المفاوضات الخاصة باتفاقية **الجات، ومحاولة فرض الولايات المتحدة لهيمنتها على الأوروبيين. ولعل حرق المزارعين الفرنسيين للعلم الأمريكى فى مظاهراتهم فى العام الماضى، ومهاجمتهم لشركة الكوكاكولا والماكدونالد خير دليل على تأكيد ذلك.** نضيف لهذا انتخابات البرلمان الأوروبى فى يونية القادم، واكثر من ذلك انتخابات الرئاسة الفرنسية فى النصف الأول من ١٩٩٥.

هذا من حيث التوقيت، أما من حيث الدلالة وهو الأهم فيتمثل فى انتهاز الاحزاب اليسارية، خاصة **الحزب الإشتراكى** لهذه المشكلات واستثمارها لتحسين وضعه الانتخابى والذى فقده منذ عام، خاصة بعد التعديلات بل والانقلاب الداخلى الذى قام به **ميشيل روكار** (سكرتير عام الحزب الحالى) استعدادا لمعركة الرئاسة القادمة فى ظل جو من الانبعاث من جديد.

إن تراجع الحكومة علنا عن القانون سيعطى الاحساس لرجل الشارع بعدم الجدية، خاصة انها ليست المرة الأولى، فمازال عالقا بالاذهان الضغوط الشديدة التى مارسها المعسكر العلمانى بفرنسا، لكى يجبر الحكومة على عدم مراجعة **قانون «فالو»** الشهير، والذى يحد من صرف قطاع التعليم فى الدولة على المدارس الدينية الخاصة، بالاضافة إلى أزمة صيادى الأسماك ومظاهراتهم، وقبول الحكومة لمطالبهم، مما يعطى الانطباع أن قوانين الحكومة التى يرأسها **بلادير** قابلة للمراجعة فى كل مرة.

الشئ الآخر هو تراجع **شعبية بلادير** الى أقل حد لها حتى الآن إذ وصلت فى أبريل ١٩٩٣ إلى ٥٦٪، وفى مارس من هذا العام تراجعت الى ٤٦٪ أى أقل من الـ ٥٠٪ الذى لم تتراجع أبدا عنه منذ وصوله للحكم.

ودلالة انخفاض الشعبية تحيلنا الى ذلك الصراع الخفى فى معسكر اليمين بين رئيس الحزب الديجولى **جاك شيراك** وبين إدوار بلادير المنتمى لنفس الحزب، حيث علت أصوات كثيرة من داخل الحزب، والذى خلفائه تفضل بلادير كمرشح فى الانتخابات الرئاسية القادمة فى ١٩٩٥، مستغلين فى ذلك شعبيته، بالإضافة الى أن أجهزة قياس الرأى وضعته فى حالة ترشحه متفوقا على مرشح اليسار أيا كان: **ميشيل روكار، أو جاك ديلور.** فهبوط شعبيته تلك ستؤثر على أراء كثيرين ممن رأوا فيه المرشح الأمثل لليمين، إضافة الى أن **شيراك** يختفى تماما فى حالة أى أجراء غير شعبى تتخذه الحكومة، ويظهر عقب كل نجاح تحققه، ويبدو أن هذه اللعبة قد أكسبته بعض النقاط مؤخرا.

كما أن «بلادير» لم يعدم الضربات تحت الحزام أو فى الظهر من وزرائه أنفسهم المؤيدين لجاك شيراك، إذ خرج أخيرا **آلان جهيبه** وزير الخارجية، وسكرتير عام الحزب الديجولى ليعلن **«إن فكرة القانون الأخير جيدة، إلا أن الحكومة لم تعرف تمرير فكرتها تلك، ولا أن تشرح بوضوح أنماطه فى التطبيق.»**

وهكذا نرى أن الحملة الانتخابية الرئاسية قد بدأت فعلا فى صفوف اليمين، على الرغم من أن بلادير ذاته - وهو لم يعلن حتى اليوم ما إذا كان سيرشح نفسه - قد طلب الى كل وزرائه بعدم الخوض فى الحديث عن الانتخابات حتى نهاية عام ١٩٩٤، ولكن يبدو أن تسارع الأحداث لن يسمح بذلك.

** دخل قانون المتريات الجديد موضع التنفيذ فى أول مارس، ويحل بذلك محل القانون المعمول به منذ عهد نابليون فى سنة ١٨١٠ وحتى الآن، والقانون الجديد استغرق

جاك شيراك وإدوار بلادير وسيمون فيل وزيرة الشئون الاجتماعية الصحة



وضعه إثنتي عشرة سنة كاملة، بدأ الإعداد له منذ عام ١٩٨٢ في ظل انتصار اليسار وصعوده، وظهر الى الوجود هذا العام في ظل حكم اليمين، ويقف بين مشروع القانون الأول والصورة التي خرج عليها هذا القانون، قرنان من الزمان أعادا تشكيل المجتمع الفرنسي وقيمه. وعلى الرغم من رفع القائمين على إعداده في البداية شعار **«الدفاع عن حقوق الانسان»** جاء القانون الجديد محافظا في روحه ونصوصه - يعيد - وفقا لما وصفته جريدة **الليبراسيون** - برجوازية القرن التاسع عشر. فالانسان الذي يحميه القانون هو المواطن الفرنسي «كفرد» لا كعضو في جماعة. المواطن الفرنسي الذي يعيش **مخاوف التسعينات (الأيدز، وقتلة الأطفال، والأجنبي، والمخدرات)**. فاذا كانت الجريمة الكبرى في القانون النابليوني هي **«خيانة الأمة»** ، فالجريمة الكبرى في القانون الجديد هي **«قتل الأطفال»** ، وبهذا جاءت مواد القانون الجديد لتشدد العقوبة بشأنها. ونرى في القانون الجديد حرمان الأجانب المدانين من الوصول أو حتى الإقامة بالأراضي الفرنسية، وهو امتداد للسياسات المتبعة للحد من الهجرة منذ عام ١٩٧٩، وفي ظل القانون الجديد أيضا يصبح من الممكن للفرد استخدام القوة لحماية ممتلكاته الخاصة، كإطلاق النيران على سارق السيارة مثلا.

أما المادة التي أثارت جدلا عنيفا حولها فهي المادة ٢٤/٢٢٧ المتعلقة بتحريم نشر أي مضمون يحتوي على عنف ، أو إثارة جنسية متى كان من الممكن أن يتعرض لهما القصر. والعقوبة تصل الى السجن ثلاث سنوات وغرامة تصل الى نصف مليون فرنك. والجدل فجرته العديد من صحف الإعلانات التي توزع مجانا في الشوارع، وتقوم بشكل رئيسي على إعلانات «الجنس». ويرى المعارضون لهذه المادة **أنها تفتح الباب على مصراعيه لإعادة الرقابة على وسائل الاعلام. فالاخلاقيات استخدمت طويلا للحد من حرية التعبير**. والمادة جاءت في صياغة «هلامية» فهي لاتحدد ماهو العنف ، وماهي صور الإثارة الجنسية، ويتساءلون هل تصبح في ظل القانون الجديد قصة «أزهار الشر» لبودلير ممنوعة من النشر مرة أخرى. وتحركت قوى عديدة من المثقفين والمتخصصين لمواجهة مايرونه عودة الرقابة تحت مسمى «الاخلاق» ، ووصل الأمر الى التهديد بالالتجاء للجنة الأوروبية لحقوق

إدوار بلادير:
قانون جديد للعقوبات

الانسان التي تحتم أن تكون صياغة القوانين في ألفاظ محددة بدقة، وسبق لها بالفعل أن أدانت دولا أخرى مثل **السويد وايرلندا وأنجلترا** لذات السبب. لكن الحدث الذي أبرز المادة على السطح وجعلها تتصدر مانشيتات الجرائد ، هو تهديد المجلس المختص بالاذاعة والتليفزيون» المجلس الأعلى للاعلام المسموع والمرئي» لإحدى محطات الإذاعة بإيقاف برنامج تذيعه على موجاتها أو سحب الترخيص منها. والمحطة هي **«فون راديو»** إحدى اذاعات موجه الـ F.M موجهة بالأساس للمراهقين والشباب، والبرنامج الذي أثار غضب أعضاء المجلس يذاع مساء ، كل يوم ، ويتعرض من خلال مكالمات المستمعين على الهواء، مباشرة لمشاكل المراهقين خاصة المشاكل الجنسية، يشترك في تقديم البرنامج ، مذيع مهمته إجراء الحوار في لغة قريبة من تلك التي يستخدمها طلبة المدارس الثانوية في حياتهم اليومية، وأحد الأطباء ، الذي يتولى من جانبه تقديم النصيحة. والبرنامج يلاقي إقبالا كبيرا لا مثيل له على أي من الإذاعات المحلية ، ويقدر عدد مستمعيه بنحو مليون ونصف مستمع كل مساء. ويبدو أن اللغة والألفاظ على وجه التحديد التي يستخدمها الشباب في مكالماتهم هي التي أثارت غضب أعضاء المجلس الأعلى. فكان الإنذار الذي وجهه الى مدير المحطة: إما بعدم إذاعة المكالمات على الهواء قبل تسجيلها وتنقيتها مما قد يكون خروجا على الآداب العامة او إيقاف الحلقة ولعلها مواجهة لها دلالتها إذ تتم بين جيل ثورة الشباب في مايو ١٩٦٨ الذي رفع شعارات الحرية، وأصبح الآن في موقع المسئولية وبين جيل التسعينات الذي لم يهدأ طوال أسبوع كامل، تتحرك المظاهرات لمساندة المحطة على اعتبار أن البرنامج «تربوي» بالدرجة الأولى، وأن اللغة المستخدمة فيه هي اللغة اليومية لمستمعيه. وأمام نصف مليون توقيع من جهات مختلفة: مؤسسات مكافحة الإيدز، وأولياء الأمور، وأطباء، وعلماء اجتماع، تراجع المجلس الأعلى عن إنذاره وخرج «فون راديو» من الأزمة منتصرا.

الخوف من الآخر

** والآخر هذه المرة هي اللغة الانجليزية.. أو الأمريكية تحديدا، ففي ٢٣ فبراير، تقدم **جاك توبون وزير الثقافة والفرنكفونية** بمشروع قانون لتحديد قواعد استخدام اللغة الفرنسية، وهو يهدف الى إعطاء الأولوية للغة الفرنسية في المعاملات اليومية كأسماء المأكولات والمطاعم والمحلات العامة، وذلك للخروج من منطق استخدام وهيمنة الانجليزية الأمريكية، والدفاع عن اللغة الفرنسية على النطاق الأوروبي ، وفي نطاق الدول الفرنكفونية والتي تبلغ ٤٧ دولة، ليتكون بذلك على المستوى العالمي، نظام جغرافي- لغوي يواجه خطر سيادة لغة واحدة على العالم»، ويعبر توبون عن قانونه قائلا بأنها قضية وطنية بالدرجة الأولى».

لأول مرة في المجتمع العلماني

** والحدث الرابع هو النداء الذي وجهه الحاخام الأكبر لليهود في فرنسا وبعض النواب الى وزير الداخلية بالسماح للمواطنين اليهود بعمل توكيلات للادلاء بأصواتهم الانتخابية في الدور الثاني من المحليات في ٢٧ مارس، أو تأجيل هذا الدور الذي يتوافق مع عيد الفصح اليهودي. إذ لاتعاليم اليهودية تمنع التحرك أوركوب السيارة أو الكتابة في هذا اليوم مما يمنعهم من المشاركة. صحيح أن قرار وزير الداخلية رفض الطلب إلا أن السؤال الذي أطرح هنا هو: **هل مازالت فرنسا بعد ٨٥ سنة من فصل الكنيسة عن الدولة في حاجة لطرح مثل هذه الاسئلة التي أعتقد المحض أنه قد على عليها الزمن؟**



حزب إعادة بناء الشيوعية.. لماذا؟

فريدة النقاش

رسالة ميلانو

لماذا تنشئون حزبا شيوعيا جديدا بينما يحصل حزب اليسار في الانتخابات على مايقرب من ثلث أصوات الناخبين؟

كان هذا هو السؤال الرئيسي الذى وجهته لعدد من قادة حزب «إعادة بناء الشيوعية» المتواجدين فى مدينة ميلانو فى فبراير الماضى أثناء عقد الندوة التقدمية حول البحر الأبيض المتوسط بدعوة من الجمعية الثقافية «بونتو روسو» أى «النقطة الحمراء» وهى الجمعية التى ينشط فى إطارها أعضاء الحزب مع عدد آخر من الشيوعيين المستقلين، والمنظمات اليسارية الصغيرة.

يقول قادة وأعضاء حزب «اعادة بناء الشيوعية» عن أنفسهم إنهم حزب صغير لأنهم حصلوا على ٦٪ فقط من أصوات الناخبين فى آخر انتخابات عامة جرت طبقا للقائمة النسبية، أى قبل أن يتغير قانون الانتخابات ليعطى المساحة الأكبر ٧٥٪ للمقاعد الفردية، حيث يكون المقعد لمن يحصل على أصوات ٥١٪ من الناخبين، وهو التغيير الذى وافقت عليه الأحزاب الكبيرة ومن ضمنها «الاتحاد الديمقراطى لليسار» أى «الحزب الشيوعى الايطالى» سابقا بدعوى الوصول الى إستقرار الحكم وتسهيل إمكانية تشكيل حكومة بدلا من الائتلافات التى كانت تقوم على عناصر اتفاق هشة سرعان ماتطيح بالحكومات، ولكن المثل الأعلى الذى تعلق به بعض اليساريين فى دفاعهم عن القانون الجديد هو المثل الأمريكى والبريطانى حيث يوجد حزبان كبيران يتبادلان السلطة ويضمنان نوعا من الاستقرار السياسى فى البلدين.

وكان «حزب» إعادة بناء الشيوعية» قد عقد مؤتمره الثانى فى يناير الماضى وحضره ٨٠٠ (ثمانمائة) مندوب، وانتخب المؤتمر «فاوستو برتونوتى» سكرتيرا عاما للحزب، وهو مناضل نقابى يشغل موقع سكرتير اتحاد النقابات العام وقد بدأ «برتونوتى» كلمته أمام المؤتمر بتحية ثورة الهنود الحمر فى المكسيك ضد الاستعمار الأمريكى الذى عقد اتفاقية «النافتا» مشيرا الى أن هؤلاء الثوار هم الأبناء الأوفياء لحضارة نشأت فى المكسيك قبل كولومبوس (أى قبل اكتشاف أمريكا)، وهم يثورون الآن ضد الاستغلال والقهر، ولم يهتم المثقفون فى أوروبا بهذا الموضوع بل سكتوا على ماحدث لأنهم لم يفهموا أن ثورة الهنود هى ضد المجتمع الرأسمالى كما أنها تعبير عن تناقضاته العميقة.

وانتخب المؤتمر لجنة مركزية من ٢٢ عضوا بينهم أربعون إمرأة ومكتبا سياسيا من أربعين عضوا بينهم ١٥ إمرأة. وحيث لاتوجد منظمة مستقلة للنساء نصت اللائحة على أنه اذا برزت فى أى منطقة أو قسم مجموعة نساء يردن أن ينشئن منظمة - خاصة بهن فبإمكانهن أن يفعلن- ولكن غالبية النساء فى الحزب يرفضن التفرقة بين الرجال والنساء ويعتبرن هذا شكلا قديما من أشكال «النسوية».

وكانت للجريدة الأسبوعية «ليبراسيون» وهى لسان حال الحزب رئيسة تحرير هى «لوشيانا كاستيللينا»، والتى طلبت بعد المؤتمر أن تقوم بدور آخر فى الحزب.

وقد بدأ الخروج من الحزب الشيوعى القديم- «الاتحاد الديمقراطى لليسار» الآن- بعد أن قررت **أغلبية الحزب فى مؤتمر عام أن مرحلة الشيوعية فى العالم قد انتهت وأن تجربة الشيوعية منذ ثورة أكتوبر حتى يومنا هذا كانت سلبية مائة بالمائة.**

والأغلبية التى قررت ذلك هى نفسها التى صوتت مع انضمام الاتحاد الديمقراطى لليسار للدولية الإشتراكية (التى تضم فى صفوفها حزب العمل الاسرائيلى، بل وطالب بعضهم بضم الحزب الديمقراطى الأمريكى لها



أوكيتو حزب اليسار الديمقراطي

بعد فوز «كلينتون» في انتخابات الرئاسة.

«..كل هذا لايعني أننا لم ننتقد التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي، لقد انتقدناها بقسوة، ومازلنا نفعل، وعرينا بشكل خاص مرحلة بريجنيف حين توقف النمو الاقتصادي وحدث الابتعاد المتزايد عن الديمقراطية الاشتراكية..»

كما يقول واحد من القادة المخضرمين الذي جاء من أصول عمالية وكان عاملا في صناعة سيارات الفاروميو».. ويضيف..

«نحن نعتقد أن ثورة أكتوبر وبداية تأسيس أول دولة إشتراكية في العالم كخبرة تاريخية قد لعبت دورا كبيرا جدا وإيجابيا في مجمله في هذا القرن، سواء بالنسبة للحركة العمالية العالمية والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، أو بالنسبة لحركات التحرير في بلدان المستعمرات والبلدان المتخلفة، **وبدون ثورة أكتوبر البلشفية كان من الصعب أن يتغير** العالم الذي سيطر عليه الاستعمار وقهره فنحن نعتبر أن كل ماهو إيجابي تراث للاشتراكية وكل الثورات التي حدثت بعد ثورة أكتوبر لم تكن لتحدث لولا هذه الثورة..»

ويضيف واحد من القادة الشباب... «اننا في منظمتنا الجديدة قد دفعنا ثمن هزيمة التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، فحين نقول للناس نحن شيوعيون، يردون علينا متسائلين. بعد كل الذي حدث؟

والآن فإن علينا دورا أساسيا أن نفرق بين معنى الشيوعية الحقيقية وبين التجربة التي سقطت»..

وردا على سؤالي.. ماذا تمثلون في الواقع السياسي الايطالي حيث من المعروف أن الاتحاد الديمقراطي لليسار كان يحصل تاريخيا على مايزيد على ربع أصوات الناخبين... يقول:

«بعد نهاية الحزب الشيوعي الذي تأسس سنة ١٩٢٢ على يد **جرامشي وتولياتي** وجدنا أن هناك خطرا كبيرا أن تبقى الطبقة العاملة الايطالية بدون دفاع أو تمثيل سياسي حقيقي.

والطبقة العاملة هي ثلث المجتمع الايطالي وهي التي يقع عليها الاستغلال المباشر.

وهناك ثلث آخر من الشعب الايطالي يتكون من الموظفين والفنيين والحرفيين أي البورجوازية الصغيرة.

أما الفلاحون فانهم يشكلون الآن قوة صغيرة جدا في المجتمع الايطالي، وقد تغير الوضع عن أيام **جرامشي** حين درس المسألة الجنوبية وكان ٧٪ من الاقتصاد الايطالي

برترلوتي الأمين العام لحزب اعادة بناء الشيوعية



قائما على الزراعة وقد تغير هذا الوضع الآن (ايطاليا هي الدولة الصناعية الخامسة في العالم).

اننا باعادة بناء الشيوعية نضمن لهؤلاء تمثيلا سياسيا ونبقى على الهدف الاستراتيجي النهائي الذي يناضلون من أجله لاقامة مجتمع آخر.

ولكن هذا لايعني أننا قد أصبحنا بشكل أتوماتيكي ممثلين للطبقة- العاملة فهذه مسألة نضالية طويلة، وإن كانت مراكز **قوتنا في المدن الصناعية الرئيسية.. مثل ميلانو، وتورينو وروما ونابولي، وجنوه.. وغيرها تدل على اننا نسير في الاتجاه الصحيح.**

من ناحية أخرى فإننا نواصل الكفاح الذي قام به الحزب الشيوعي الايطالي طوال تاريخه وخاصة بعد القضاء على الفاشية.

وحيث يعرف الشعب الايطالي جيدا أن القضاء عليها كان نتيجة لكفاح الشيوعيين، ونتيجة **لهذا الكفاح حصلت الطبقة العاملة على حقوق إجتماعية اقتصادية سياسية كثيرة تدافع عنها الآن لأنها معرضة للهجوم.**

أما الاتحاد الديمقراطي لليسار فقد تحول الى حزب إصلاحي من نوع حزب «كلينتون» ويشيع هذا الاستخدام في الأدب السياسي الايطالي «كلينتونزم..»

وحين سألت لماذا لا تقول أنه حزب اشتراكي ديمقراطي؟

كان الرد أنه في شمال أوروبا وفي السويد مثلا وحتى في انجلترا وألمانيا إرتبطت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بالقاعدة العمالية.. **أما الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في جنوب البحر المتوسط مثل الايطالي والأسباني والبرتغالي وربما الفرنسي فهي أحزاب تمثل يمين الحركة الاشتراكية الديمقراطية ولاترتبط بالقاعدة العمالية..**

ويعتبر «أوكيتو» الأمين العام للاتحاد الديمقراطي لليسار نفسه اصلاحيا في إطار النظام الرأسمالي- وهو يوافق على السوق الرأسمالي وحرية الشركات والخصخصة وتسريح العمال، بينما تكتشف الطبقة العاملة بالتدريج أن الحزب لم يعد يمثلها ، خاصة بعد أن وافق على برنامج رئيس الوزراء **«تشامبي»** بخفض المعاشات والمرتبات والخدمات الاجتماعية. بينما يقف **«حزب اعادة بناء الشيوعية»** ضد كل هذه الاجراءات ويطالب- خروجا من الأزمة-

بتخفيض عدد ساعات العمل لتوظيف عمال أكثر حيث يوجد رسميا ٣ مليون عاطل فى إيطاليا.

«ونحن نرى- والكلام لممثلى إعادة بناء الشيوعية- أن حل مشكلة الديون الحكومية يأتى عن طريق فرض ضرائب أكثر على الأغنياء، ومكافحة التهرب الضريبى بجدية حيث أكبر دافع للضرائب هم العمال والموظفون».

«كذلك نحن نطالب بضريبة على السندات الحكومية وخاصة على من يملكون سندات تزيد عن ٥٠ مليون ليرة وحيث يملك ٨٠٪ من السكان سندات حكومية اذ تصل نسبة الفائدة عليها ثلاثة أضعاف الفائدة فى البنوك!. ولكن **الاتحاد الديمقراطى لليسار** لايوافق على مثل هذه الضريبة لأنه يريد أن يكون أصحاب رءوس الأموال راضين عنه وأيضا الطبقة الوسطى الغنية.. وهؤلاء لايريدون أن يدفعوا ثمنا فى الأزمة الاقتصادية التى تواجه البلاد».

ويعطى حزب إعادة بناء الشيوعية تأييده المطلق لكوبا ويقيم احتفالات التضامن معها بينما ينتقد الاتحاد الديمقراطى لليسار «دكتاتورية كاسترو».

كذلك صوت **«حزب اعادة بناء الشيوعية»** ضد اتفاقية ما سترخت التى اعتبرها طبعة أوروبية لوصفة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للبلدان النامية، بينما صوت **الاتحاد الديمقراطى لليسار لصالحها**. ولذلك حين حصل التحالف اليسارى فى نوفمبر الماضى على رئاسة بلديات روما ونابولى لم تهبط البورصة كالعادة كلما أحرز اليسار انتصارا بل ارتفعت وهذا معناه أن أصحاب رءوس الأموال مطمئنين. وتحمست الصحف الكبيرة فى العالم واستقبلت الانتصار بفرح وهم ينتظرون أن يلعب **«أوكيتو» دور «فيليب دى جونزالس»** فى أسبانيا.

ومن المناقشات النظرية الجارية داخل صفوف الحزب نقاش حول معنى اللينينية الآن. حيث يدور سؤال .. هل هناك **امبريالية بالمعنى اللينينى؟** وقد اتجهت غالبية العضوية للترل أنه نظرا لتوسع الرأسمالية والشركات عابرة القارات، والنشاط المتزايد للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى فقد تحقق المفهوم اللينينى للأمبريالية أكثر من أى وقت مضى. ونتيجة لهذا الاستخلاص **أخذ الحزب يدعو لتكوين حركة دولية معادية للأمبريالية**. وبرزت



كوسوتا.. رئيس الحزب الشيوعى

داخل الحزب أغلبيةسياسية تريد توحيد كل الشيوعيين الأوروبيين فى انتخابات البرلمان الأوروبى فى يونيه القادم لبناء مجموعة موحدة من الشيوعيين الأوروبيين.

وهناك موقف آخر، لكنه يمثل أقلية يدعو أيضا لتوحيد الشيوعيين الأوروبيين **باستثناء الأحزاب الشيوعية فى البرتغال وفرنسا واليونان** لأنها أحزاب حديدية فى نظر هؤلاء، ومازالت متأثرة «بجذورها الستالينية»..

وحين سألت هؤلاء، الذين كانوا- بالمصادفة يمثلون وجهة نظر الأغلبية.. **هل أنتم ماركسيون لينينيون؟**

فكان الرد مفاجأة لى.. **إن الحزب تكون من مجموعات ماركسية كثيرة بينها اللينينيون والتروتسكيون وأنصار تشى جيفارا بل وحتى بعض أنصار ستالين، والجرامشيون**. وقد صوت جزء من المؤتمر ضد هذا الشكل فى التكوين الذى يأتى من منابع متعددة. أما الشيوعية بالنسبة لهم الآن فهى التحرير الشامل ضد كل مايعوق التطور الكامل للإنسان من جميع النواحى، ضد الأمبريالية التى تعوق الشعوب، ضد الاستغلال والاضطهاد والخوف والعنصرية، والتمييز ضد المرأة. **الشيوعية هى الحرية الحقة باختصار شديد**.

فى الثورة الفرنسية كان شعار اليعاقبة **هو الحرية والاخاء والمساواة** ولكنهم فى الواقع العملى جاءوا بالقليل منها بعد أن فتحوا لها آفاقا بلاحدود. ثم جاءت كوميونة باريس لتقطع جزءا من الطريق.. وبعدها الثورة البلشفية.. هكذا نحن الشيوعيين آفاقنا بلا حدود وليس لنا نموذج مسبق حتى لو لم تفشل تجربته..

كان المناضل الشيوعى المصرى ذى الأصل الإيطالى **«مارسيل ليون»** أحد مؤسسي حزب إعادة بناء الشيوعية وهو الذى قاد خطاى للتعرف على هؤلاء المناضلين. كما أنه قام بدور المترجم البارع الذى نقل أسئلتى وأجوبتهم .وكثيرا ماكان يأخذه الحماس فيؤكد أن ماقر به الشيوعية فى العالم هو مجرد مأزق صعب ولكنها سوف تنهض بصورة جديدة، بل ويؤكد أن جزءا منه كان يشعر بالسعادة لسقوط تجربة الاتحاد السوفييتى لأنه شابتها أخطاء جسيمة مهما كان مبررها فهى لاتليق بالشيوعية وسوف يكون على الشيوعيين فى العالم أن يبنوا ماهو جدير بفلسفة التحرير الشامل للانسان.

كذلك قدمت لى **«جانيت فاس»** الايطالية الأصل المصرية المولد والمناضلة الشيوعية التى ساهمت فى تأسيس «جماعة **الثقافة والفراغ**» التى أنشأها الشيوعيون كواجهة علنية لهم فى الأربعينيات إضافات كثيرة حول الخلفية النضالية لعدد كبير من مؤسسي حزب اعادة بناء الشيوعية من النساء والرجال الذين أسهموا بصورة فعالة فى مقاومة الفاشية وتعرضوا للسجن والتعذيب فى سجون موسولينى وظلوا أوفياء للمثل الأعلى التحرر الانسانى للشيوعية وهم يقدمون الآن فى شيخوختهم مساهمات مادية ومعنوية سواء من أجل الحملة الانتخابية أو من أجل إعادة بناء الحزب وتثبيت أقدامه كحزب للطبقة العاملة.

العنصرية ..
والنظام العالمي الجديد



رسالة برلين

النزعة العنصرية راسخة ومستمرة لدى القوى الاستعمارية منذ أن بدأت الرأسمالية ببسط سيطرتها على العالم منذ خمسمائة عام. وقد خدمت العنصرية الأنظمة الاستعمارية فى تجريد وتبرير حملات دموية ضد شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، وفى استعباد شعوب هذه القارات واستغلالها منذ ماأطلقوا عليه «اكتشاف أمريكا» عام ١٤٩٢. وكان قد بدا أن البشرية فى سبيلها للتخلص من هذه الظاهرة فى قرننا العشرين بعد التحولات الثورية التى أدت الى انحسار مجال سيطرة العالم الرأسمالى بقيام النظام الاشتراكى، وتخلص بلدان اسيا وأفريقيا من الاستعمار القديم، والتغييرات الايجابية التى فرضتها حركات المواطنين فى امريكا واوروبا. ورغم كل الانتصارات على العنصرية القديمة بانظمتها ومظاهرها فأن النضال العالمى ضد العنصرية يواجه حاليا نكسة، اذ ان نوعا من العنصرية الجديدةبنتشر الآن باشكال مختلفة منها العدوانى المفضوح ومنها المغلف فى صيغ سياسية وقانونية فى دول الغرب «المتقدمة». ولاجدال فى أن عالمنا، بعد استفراد الرأسمالية بالعالم الذى يسمونه نظاما عالميا جديدا، يشهد عودة ممارسات وايديولوجيات من عهود معتمة ظنت البشرية أنها انتهت. وما ظاهرة العداء للاجانب فى المانيا وفى بلدان الغرب الأخرى سوى تعبير عن ظاهرة العنصرية التى تنمو على أرضية التطور الاجتماعى والسياسى المعقد.

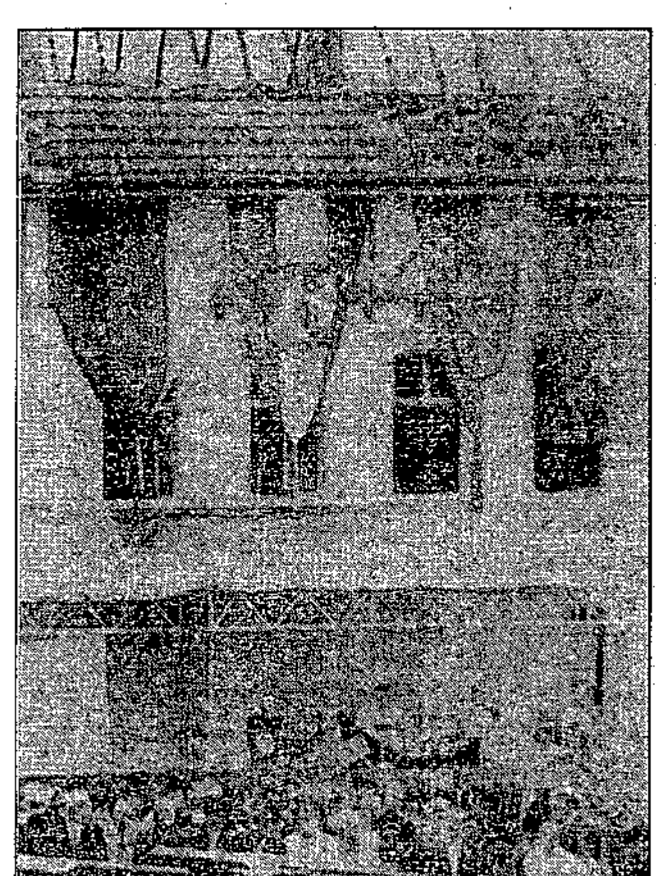
سبب الوفاة: اسود

ومنذ عام ١٩٩٢، تقام فى مدينة درسدن بشرق المانيا فى الأول من ابريل، ذكرى **جورج جومونداى**، العامل الافريقى الشاب الذى قتلة النازيون الجدد بقذفة من عربة ترام متحركة. وقد اقامت جمعيات الأجانب والألمان الديمقراطية فى المدينة نصبا تذكاريا متواضعا لأول ضحية للارهاب العنصرى فى المدينة الأوروبية التى يعتز أهلها بسمعتها كمركز للعلوم والفنون. وكل التحقيقات وأقوال المتهمين تبين أن العامل الأفريقى كان مسالما ولم يتسبب فى أى اعتداء عليه. **كان خطأه الوحيد وسبب وفاته لون بشرته الاسود.** وبينما استفزت هذه الجريمة ضمائر الناس، تتعايش الاغلبية مع «العنصرية العادية» كواحدة من معالم الحياة اليومية فى دولة الوحدة الالمانية.

السيدة الروسية والبولونية تتحاشى الحديث بلغتها القومية فى وسائل المواصلات العامة. اللغة تفضح الغريب وتشد النظرات، وتستفز التعليقات الساخرة والمهينة. **الافريقى أو الفيتنامى لاينفعه الصمت اذ يفضحه لون** بشرته وشظهر وجهه، وهو أول هدف **لاعتداء النازيين الجدد ولاهانات القوميين الالمان على اختلاف** مسمياتهم. ولأول مرة، بفضل «الحرية» المكتسبة، يصرح اصحاب محلات تجارية ومقاهى علنافى المانيا الشرقية بأن دخول الاجانب ممنوع. وكانت هذه الظاهرة موجودة فى المانيا الغربية. ويواجة الاجانب فى العديد من المكاتب الحكومية معاملة غير ودية قد تصل للتعسف فى المعاملة وللاهانة.

«الميراتية» فى صفوف السياسة والاعلام يستدلون كل اسبوع نادر لاتحرق فيه بيوت للاجئين أو يهاجم فيه اجانب للتبشير بأن «موجة العداء للاجانب قد انحسرت». وأقطاب الحكم الذين اضطروا، اساسا تحت الضغط الخارجى والداخلى، للأعتراف بأن هناك مشكلة، يحملون المسؤلية لظاهرتى «التطرف والميل للعنف» اللتين تنبعان من «الراديكالية» اليمينية. واتقاء **لان يسجل هذا الاعتراف نقطة لصالح اليسار، يضيفون أيضا «الراديكالية اليسارية» منبعا للعنف رغم أنه لايوجد حادث واحد لتعرض يسارى لاجنبى.** الصحيح هو أن اليسار من انشط من يقاومون ظاهرة العداء للاجانب. ولكن السيدة **لورين** رئيسة برلمان برلين، فى لقائها مع صحفيين مصريين فى العام الماضى، لم تجد مثلا عن الأرهاب، سوى ما اسمته ارهاب **«الاوتونوميين»**، رغم أن انصار هذا التيار السياسى والذى يتشكل فى غالبيته من الشباب لايطاردون اجانب ولا طائفة بعينها من الشعب، وأن كانوا **من منطلق فوضوى يعتقدون أن مواجهة عنف الدولة بالعنف حق مشروع،** على العكس من المتطرفين اليمينيين الذين تصدق عليهم صفة الارهابيين لانهم يتعرضون للمسالمين سواء كانوا اجانب أو مسنين أو الذين بلا مأوى أو المعاقين.

ويثير موقف القضاء الالمانى من جرائم النازيين الجدد سخط الرأى العام الديمقراطى. **وقد انتظرت جريمة قتل جومونداى أكثر من سنتين لتقدم للقضاء. وبفضل سلسلة من «الاخطاء» العبقرية التى ارتكبتها الشرطة وسلطات التحقيق كادت المحكمة أن تتحول الى مهزلة.** من هذه الاخطاء التى تعد خرقا صريحا للقوانين ولتعليمات العمل الالمانية أن رجال الشرطة فاتهم بعد القبض على العصابة النازية والتحقيق مع اعضائها أن يأخذوا توقيعاتهم على المحضر. ومحت الشرطة فيلم فيديو يصور اعضاء العصابة دون تحليل محتوياته.



صلاة على ضحايا أرواح العنصرية

ورفضت الشرطة استلام بلاغ من مواطن الماني اعتدت عليه العصابة في نفس الليلة، كما رفضت استدعاء شهود عيان بحجة انهم يسكنون مدينة أخرى. ثم تخلصت شركة الترام من العربة التي القى منها الأفريقي قبل أن يجري الفنيون فحص أبوابها . في المحكمة تناقضت اقوال رجال الشرطة وتبين أن داء النسيان قد اصابهم مثلما اصاب المتهمين الذين اعتذروا بقدم القضية. **القاضي المستورد من الغرب والذي خاطب المتهمين حسب التعليمات بكلمة«سيد»، لم يجد للضحية سوى كلمة «الزنجي»**. عن مثل هذه الممارسات كتبت صحيفة **نويس دويتشلاند**:«كما في حالة الجرائم الاخرى التي ارتكبها اليمين المتطرف تركت الشرطة والسلطات القضائية مجددا صورة بالغة السوء. وعندما يكون المطلوب القبض على الفاعلين تصاب سلطات التحقيق في العادة بحالة غريبة من فقدان المزاج. واذا وصل الأمر رغم ذلك الى اقامة دعوى يكتشف القضاة عبث احكام السجن القاسية.

عندما قتل **أماديو انطونيو** (عامل افريقي من انجولا) في مدينة **ايبرزفالده** اكتفت دورية مكونة من ثلاثة رجال شرطة بالفرجة من خلف ساتر مأمون وفي موتسدام اساء المحققون فهم مهمتهم فعملوا منها «قعدة قهوة». حتى الاعتراف الذي يعتبر سيد الأدلة لايكفي لاقناع بعض القضاء.في قضية إحراق مجموعة نازية للمعرض التذكاري لضحايا اليهود الذين قتلهم الفاشيون الالمان في معسكر الاعتقال النازي السابق «ساكس هاوزن» منذ خمسين سنة، صدر الحكم في نهاية العام الماضي باخلاء سبيل المتهمين لعدم كفاية الأدلة، رغم اعترافهم بالفعل في البداية. علقت صحيفة قائلة«الفضيحة ليست هي الحكم بالبراءة بل هي سلسلة المطبات التي سمحت الشرطة والسلطات القضائية لنفسها بالوقوع فيها!

فيما عدا استثناءات تتصل بأحداث جرت أمام كاميرات التليفزيون واثارت ضجة عالمية مثل حادث احراق بيت اللاجئين والعمال الاجانب في روستوك ينحو عمل أجهزة الأمن والقضاء في معظم مقاطعات المانيا الى التقليل من اهمية الحدث، واعطائه تفسيرا غامضا، والتعامل البطيء مع القضايا، والتركيز على صغر سن الفاعلين. وتبين الارقام المعلنة أن عدد الاحكام التي صدرت بصدد الاعتداءات ضد الاجانب تمثل نسبةضئيلة للغاية من مجمل الحالات المقدمة الى القضاء. بعد نحو سنة من وقوع حادث روستوك المشار اليه، وبعد أن كشفت وسائل الاعلام الاجنبية والالمانية تفاصيله اضطر وزير داخلية المقاطعة للاستقالة، وقد ثبتت صحة ما كان قد شاع وقتها عن تواطؤ عدد من السياسيين لتعطيل اتخاذ اجراءات لمواجهة الخطر الماثل، واحجام الشرطة عن التدخل لحماية الاجانب حتى اتم النازيون مهمتهم. ولكن مشكلة الاجانب في المانيا لاتكمن فقط في الاخطار التي يتعرضون لها بسبب اعتداءات النازيين.

الاجانب في المانيا

يعيش ويعمل في المانيا نحو ٦٫٥ مليون اجنبي يقيم بعضهم منذ ٢٠ سنة أو أكثر، ومنهم ١٫٥ مليون من الاتراك. وثمة مئات الألوف من العرب معظمهم يقيمون منذ سنوات طويلة. والاجانب نسبة كبيرة منهم تواجه مشاكل معقدة عديدة.وكان العمال الاجانب في الخمسينات دعامة لاعادةبناء المانيا الاقتصادي، وقد نما عددهم بشكل كبير في الستينيات مع طلب المانيا الغربية استقدام لمئات الالوف من العمال الاتراك والبرغسلاف. وقد تغير تركيب العمالة الاجنبية في المانيا مع الزمن فازدادت نسبة اصحاب المؤهلات العالية، وازدادت بذلك مساهمتهم في تنمية الاقتصاد والثقافة والمجتمع . ورغم تمتع الاجانب بحقوق وحريات مدنية واجتماعية واسعة نسبيا، الا أن نسبة كبيرة منهم تعاني من اوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وادارية معقدة. ونسبة العاطلين من الأجانب أعلى من المتوسط.

والمحدد العام لاوضاع العرب في المانيا هي الظروف القانونية الخاصة بأوضاع الاجانب في المانيا، واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية، والاحوال الاقتصادية العامة (فرص العمل، والأجور).

وينظم اوضاع الأجانب في المانيا قانون خاص هو «قانون الاجانب» AUSLAENDERGESETZ وهو بمثابة قانون استثنائي كما تصفه مراجع قانونية. هذا القانون يحد من حقوق الاجانب

بالمقارنة مع المواطنين الالمان. ويفرق في الحقوق بين اجنبي واجنبي، مما يتبين بشكل صارخ في التمييز المكرس في القوانين بين الاجانب من بلدان المجموعة الأوروبية والاجانب الآخرين. في انتخابات المحليات والمقاطعات التي بدأت منذ نهاية العام الماضي وتستمر حتى خريف ١٩٩٤ يشارك مواطنو دول المجموعة الأوروبية المقيمون في المانيا، وليس للاتراك واليوغسلاف، وهم أكبر مجموعات الاجانب في المانيا، حق المشاركة مهما طالت اقامتهم.

والمشكلة الأساسية للأجانب في المانيا في رأي الهيئات المعنية بحقوق الانسان تكمن في أن **الاجانب عليهم نفس الواجبات وليست لديهم نفس الحقوق.** التمييز في الحقوق يلخصه تقرير صادر في العام الماضي عن مؤتمر «المعتمدين لشئون الأجانب في جمهورية المانيا الاتحادية وفي الولايات والمحليات والهيئة المذكورة مشكلة من مسؤولي تنسيق سياسات الدولة والسلطات المحلية فيما يخص الاجانب، دون أن يكون لها سلطة اصدار قرارات. ويعد عمل «المعتمدين» على فائدته، أشبه بالعمل الاستشاري، ويكون في غالب الأمر مثل عمل الوسيط بين الحكم والاجانب. يقول التقرير:

يرى (المؤتمر) ان الاشخاص الذين يعيشون بشكل دائم وقانوني في المانيا بدون أن يكونوا حاصلين على المواطنة الالمانية.

- يحرمون من حقوق أساسية هامة، بالرغم من أن هذه الحقوق ترتكز على حقوق الانسان وليس على حيازة المواطنة الالمانية.

- (وانهم) طبقا لقوانين كثيرة في وضع قانوني أسوأ من المواطنين الالمان، بالرغم من عدم توافر اسباب موضوعية للمعاملة المختلفة.

- (وانهم) مغبونون في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية، على سبيل المثال في أسواق الاسكان والعمل والتأمينات، ذلك لغياب القوانين التي تعاقب على هذا التمييز....

ضد التمييز

قدمت «منظمة حقوق الانسان في الدول العربية- المانيا التي شكلها المواطنون العرب منذ سنتين في برلين وصفا للاوضاع التي يعيش في ظلها الاجانب والعرب في المانيا لمؤتمر المنظمة العربية لحقوق الانسان في القاهرة في بداية ديسمبر الماضي. وقد جاء في بيانها أن تطورات سلبيية عديدة قد استجدت.. منها التضييق الشديد في امكانيات الحصول على حق اللجوء الذي كان يضمنه الدستور الالماني. واجريت تعديلات على القوانين واللوائح الادارية تتجه للحد من حقوق الاجانب، وتتضمن على سبيل المثال تضييقات اضافية فيما يخص الحصول على فرص العمل للاجانب المقيمين في المانيا».

أن التصور الذي تروج له بعض الدوائر القومية والنازيون عن أن وجود الاجانب يمثل عبئا على الاقتصاد الالماني لا أساس له. وليس وجود الاجانب في المانيا كرما تساهم به دولة أوروبية غنية في اسعاد شعوب العالم الفقير. ليس هناك ماهو أبعد عن الحقيقة من هذا اذ **لو لا تدفق العمالة الاجنبية على المانيا خلال الثلاثين سنة الماضية لكانت الدولة الالمانية عاجزة عن دفع المعاشات التي يمول صندوقها من اشتراكات الاجيال الشابة.** وبسبب معدلات النمو السكاني بالغة الضئالة أو السلبية في المانيا ونتيجتها ضئالة نسبة الشباب في مجموع السكان وزيادة نسبة الشيوخ يتحمل كل مشتغلين اثنين راتب واحد من اصحاب المعاشات. وفي بداية القرن القادم ستصل النسبة واحد لواحد. وقد أعلن الخبراء الاقتصاديون ان الدولة لن تستطيع تحمل هذا العبء. لهذا تخطط أجهزة الدولة لحلول قد تلغي نظام المعاشات القادم الذي تضمنه الدولة، لتحيل العاملين ليتصرفوا بأنفسهم مع شركات التأمين الخاصة. وهناك تصريحات من رسميين هدفها طمأنة العاملين الذين اقتربوا من سن المعاش. ولكن في حكم المؤكد أن المعاشات سيجرى تخفيضها ابتداء من العام القادم. ويقدر الخبراء أنه للتوصل لحل لهذه المشكلة ولمشكلة نقص اليد العاملة في المانيا عموما، **ستحتاج المانيا سنويا الى ٣٠٠٠٠٠ (ثلاثمائة ألف) عامل اجنبي.**

كما ان العمالة الاجنبية تسهم بقسط ملموس في حصيلة الضرائب لايقارن معه كل ماتم انفاقه على اللاجئين. كذلك لا أساس للقول بأن الاجانب يأخذون اماكن عمل الالمان لان العمال الالمان يعرضون عن مجالات العمل الشاق او لايقبلون ظروف العمل التي يقبلها الاجانب.

كما ان العمالة الاجنبية تسهم بقسط ملموس في حصيلة الضرائب لا يقارن معه كل ماتم انفاقه على اللاجئين. كذلك لا أساس للقول بأن الاجانب يأخذون أماكن عمل الالمان لان العمال الالمان يعرضون عن مجالات العمل الشاق او لايقبلون ظروف العمل التي يقبلها

الاجانب.

ومن المفهوم في أوضاع بلد احتاج ويحتاج لملايين العاملين الاجانب أن ممارسات التمييز السائدة تعرقل عملية التقارب بين المواطنين مختلفي الجنسيات، وتسبب اوضاعا يشوبها التوتر والقلق الاجتماعي والسياسي. **أن سعي الدوائر الحاكمة لاستخدام الاجانب واللاجئين ككبش فداء لصرف الانظار عن الاسباب الحقيقة اللازمة الاقتصادية وللمسؤولين عنها قد اسهم** بدون شك في خلق الجو السياسي المشحون الذي تمت فيه مظاهر العنصرية وتصاعد عنف اليمين المتطرف. وقد راح العشرات من الاجانب ضحية هذا العنف. وقد اصيب عدد كبير من الاجانب منهم اطفال عرب واتراك وروس وغيرهم، ناهيك عن الآلاف الذين تلحقهم الاهانات والمعاملات التمييزية. ذكر تقرير أصدرته مؤخرا السيدة **شمالتز-ياكوبسون** معتمدة شئون الاجانب لدى الحكومة الاتحادية أن **٦٣٪ من الأجانب يشعرون بأنهم لايعيشون في أمان.**

وتقوم الدول التي تقود النظام العالمي «الجديد» بتنسيق انظمتها القانونية في مواجهة الاجانب القادمين من العالم الثالث ومن البلدان التي كانت الاتحاد السوفييتي. وقد نسجت شبكة محكمة من المعاهدات مثل معاهدة «دابلين» و«شينجين» التي تضمن تعاملا موحدا تجاه اللاجئين والاجانب في كل بلدان السوق الأوروبية. وسيسهر نظام من الشبكات الاليكترونية ومراكز الحساب الالي على سد الثغرات حتى لاينفذ منها عنصر غير مرغوب فيه الى بلد من بلدان السادة. الغريب هو صمت بلدان العالم الثالث التي تفرض عليها صندوق النقد الدولي الانفتاح تجاه رأس المال الاجنبي تطبيقا لعقيدة «الرأسمالية» المفروضة الان على البشرية جمعاء.. ألا وهي مبادئ اقتصاديات السوق. ولكن هذه العقيدة تطبق بشكل انتقائي فهي في نصها الاصلي غير المزيف لاتطالب فحسب بحرية حركة رؤوس الاموال بل ايضا بحرية حركة القوى العاملة!

ولكن مايحدث في عالم الشمال يجد مقاومة حقيقية من القوى الديمقراطية وذات النزعة الانسانية في المجتمع، وفي الصراع اليومي ضد العنصرية وماتخفيه وراءها من مصالح سياسية واقتصادية تتضح رؤية مؤسسات المجتمع المدني التي تشخص النظام العالمي القائم على أنه نظام عالمي هرمي، تقسيمي، عنصري، معاد للديمقراطية.





ويني ماندبلا

انتخابات ابريل ١٩٩٤

نحو دولة ديمقراطية

حلمى شعراوى

تطلب الأمر أربع سنوات منذ خروج ماندیلا من سجنه أوائل ١٩٩٠، ليسلم النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا بتحويل البلاد إلى دولة غير عنصرية او متعددة الأجناس فى انتخابات عامة تجرى فى ٢٧-٢٩ ابريل ١٩٩٤ بمشاركة اكثر من عشرين مليون ناخبا. بذلك تنتصر أولا ستولة: تحرير الوطن من هيمنة العنصرية البيضاء. (احتكار السلطة) قبل تحرير المجتمع نهائيا من سيطرة أشكال الاستغلال التى صاغها المستوطنون وساسة الاستعمار الاستيطانى على مدى حوالى ٣٥٠ عاما (احتكار الثروة) والتى اتخذت أقسى صورها فى نظام «الابارتيد» المحكم بعنصرية الحزب الوطنى منذ ١٩٤٨. ويقدر ما تصاعدت انتفاضة الشعب الافريقى منذ أحداث شاربفيل عام ١٩٦٠ وبوجه خاص منذ ثورة سويتو الوطنية الاجتماعية، عام ١٩٧٦، فقد اشتد تمنت النظام العنصرى ولم يسمح الا بتمثيل البيض والملونين والهنود بمجالس نيابية منفصلة عام ١٩٨٣ رافضا تمثيل أكثر من خمسة عشر مليون أفريقى فى الحكم الليبرالى الأوربى بالبلاد ، وليس صدفة أن تتعثر المفاوضات الاخيرة لاكثر من عامين لتصل لهذه الصيغة الدستورية المطروحة التى ستجرى الانتخابات على أساسها على نحو ما توصلوا اليها فى نوفمبر الماضى، صيغة لم يسمح المستوطنون ومن يدعمونهم الا باعتبارها مرحلة انتقالية جديدة حتى عام ١٩٩٩ يقوم فيها البرلمان المنتخب بوضع الدستور الدائم الذى يقوم على أساسه برلمان وحكم الأغلبية المطلق عقب انتهاء فترة هذا البرلمان الانتقالى . ومعني ذلك أن الدستور الانتقالى الحالى قد ضمن «حقوقا» كافية لعناصر الهيمنة السابقة وان كانت بغير الشكل العنصرى الصارخ.

ويؤكد الدستور الذى تم إقراره فى اجتماعات «صيغة كوديسا» **(مؤتمر من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية)** الذى كان يحضره ممثلو ٢١ تنظيما سياسيا بقيادة الحزب الوطنى والمؤتمر الوطنى الأفريقى بين ديسمبر ١٩٩٢ وديسمبر ١٩٩٣ على الآتى

١- يتكون البرلمان من مجلسين أحدهما للنواب(٤٠٠) عضو والاخر للشيوخ (٩٠عضوا) وتجرى الانتخابات بالنسبة لمجلس النواب بالقائمة الوطنية العامة لمائتى عضو برلمانى بضمان التمثيل فى البرلمان لمن يحصل على ٥٪ على الأقل، بينما ينتخب مائتان آخران فى الدوائر الفردية لضمان تمثيل الأحزاب الصغيرة (البيضاء والقبلية) وهنا تضمن **السلطة البيضاء عدم انفراد أحزاب الحركة الوطنية (المؤتمر والوحدة على الأقل) بالهيمنة على البرلمان الجديد.** أما مجلس الشيوخ فيضم تمثيل الأقاليم التسعة للبلاد بعشرة شيوخ عن كل منها . وهنا يتوفر التمثيل بنسبة معقولة لمناطق هيمنة البيض **(الكاب والعاصمة وناتال)** وكذلك للعناصر القبلية التى يدفعها البيض لإثارة الشغب مثلما يجرى فى **مناطق الزولو(ناتال) أو بوبوتا تسوانا** وترانسكى..الخ بالإضافة لتمثيل الملونين والهنود وغيرهم عبر نفس الأساس **(من بين مجمل الناخبين المسجلين البالغ حوالى ٢١ مليون ناخب ثمة ٩و٣ مليون ناخب من البيض و٢ مليون ملون و٠.٦ من المليون للهنود).**

٢- يتشكل عقب الانتخابات العامة مجلس للوزراء (حكومة وحدة وطنية) تضم ٣٠ وزيرا . وفي النظام الرئاسى الذى سيؤخذ

به فسيكون زعيم حزب الأغلبية هو رئيس الدولة ومجلس الوزراء معا على أن يكون له نائبان أحدهما من حزب الأغلبية (حيث يتوقع فوز حزب المؤتمر بقيادة مانديلا) والثانى من الحزب الذى يليه (حيث يتوقع الحزب الوطنى) ويضمن الدستور المشاركة فى المجلس الوزارى لمن يحصل على ٥٪ من أصوات الناخبين، أى لكل حزب يدخل البرلمان. وبذلك قد لاتتوفر الظروف لإقامة «حكومة وحدة وطنية» بقدر ما يتوقع أن تسود الصراعات الصغيرة التى سيقودها العنصريون والقبليون داخل المجلس لتعويق أية خطط استقرار لحزب المؤتمر.

عقبات فى الطريق

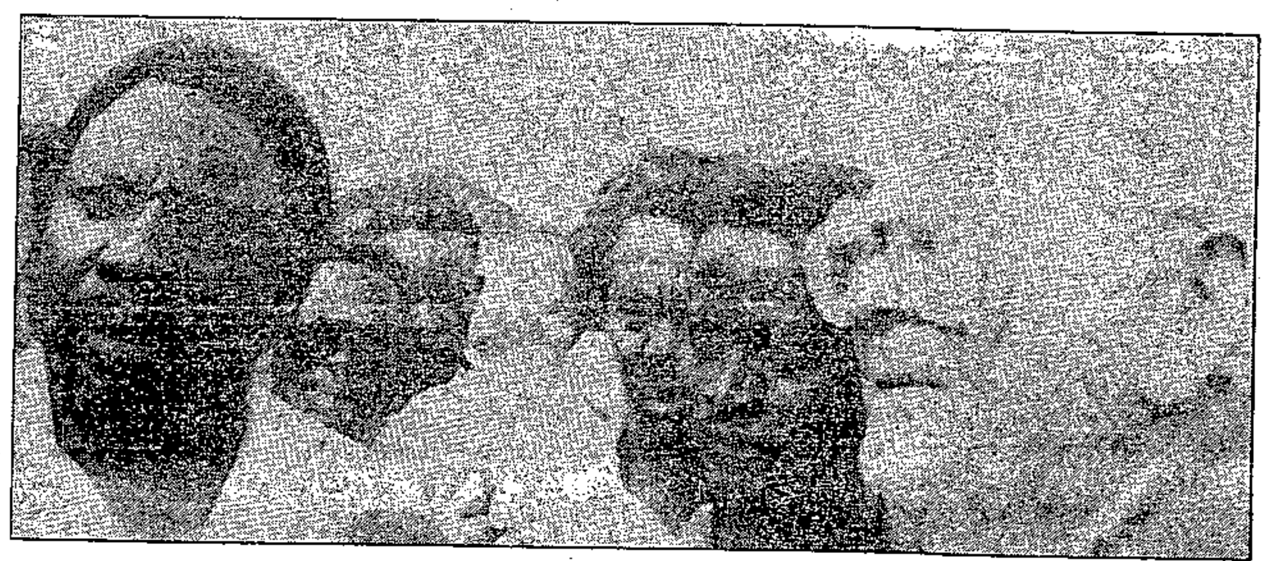
ويعطى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أولوية كبيرة لاتمام «المصالحة التاريخية» وتقديم المكتب السياسى على كل خططه الاجتماعية «الثورية» السابقة، ويطمئن مانديلا الجميع بأهمية «مشاركة كل الأطراف» إلى حد التلميح بعدم أهمية تولى زعامة حزب المؤتمر للحكومة القادمة مكتفيا بالأغلبية السياسية لا التنفيذية ويقوده ذلك إلى التخلى حاليا عن شعارات «التأميم» و«الاشتراكية» و«الدولة الديمقراطية» بمعناها الاجتماعى وتضمين الدستور «لائحة الحقوق» التى تتعلق بتأمين الملكية والحقوق الفردية كما ضمت ترتيباته ضمان «الحقوق العنصرية» نفسها بشكل أوباخر. ومع ذلك فالعثرات أمام إجراء انتخابات هادئة وانتقال سلمى للشكل الجديد تبدو مهددة لدى الاقتراب من «شكل ديمقراطى» - حتي ليبرالى- لجنوب أفريقيا جديدة.

ويتعاون التطرف العنصرى الأبيض مع التطرف القبلى الذى خلقته سياسة العزل العنصرى للأقارقة لمدة طويلة «فى البانتو ستانات»، فى خلق مصالح رجعية وفئوية أدت إلي أن يكون العنف هو أداتها الأساسية، ليروح ضحيته أكثر من عشرة آلاف قتيل، في سنوات التفاوض بما يفوق ضحايا النضال الوطنى المسلح الذى اتهمت الحكومة الوطنية بسببه بالإرهاب والعنف لعدة عقود. لقد سمح النظام العنصرى منذ أكثر من عقدين باستعمال أجهزة أمنه «للعنف الإرهابى» ضد شخصيات الحركة الوطنية فى الداخل والعواصم الأفريقية المجاورة من مقتل «روث فيرست» في موزمبيق أواخر السبعينات حتي مقتل «كريس هانى» أحد زعماء الحزب الشيوعى على يد أحد المستوطنين، ويسمح النظام لعناصر الأمن العسكرى بدعم الثورة المضادة فى أنجولا وموزمبيق، كما سمح للشخصيات القبلية بالانفراد الارهابى فى البانتوستانات لمحاصرة عناصر الحركة الوطنية. وفى هذا الجو أصبح ميراث العنف هو موروث الثورة المضادة المهددة للمستقبل، بأكثر مما هو موروث الحركة الثورية التى نشأت بأفكار «الغاندية» حتى كان مداها فى «العنف السياسى» بأكثر منه بالكفاح المسلح على النمط المألوف فى ثورات أخرى.

ونذكر ذلك هنا لأن عناصر العنف العنصرى والقبلى هذه هى احتياطى العنصرية فى ثوبها الجديد لتعطيل أية مسيرة «وطنية ديمقراطية» مما يقف عند حدودها حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى.

إن الحزب الذى بدأ بميثاق الحرية عام ١٩٥٥ بمبادئه الوطنية الإنسانية الإصلاحية ومر بميثاق موروجورو (تنزانيا ١٩٦٩) بمبادئه الاشتراكية والتحرير عبر الكفاح المسلح، هو الذى طرح صيغة عن النظام العنصرى «كاستعمار داخلى» أو «استعمار من نوع خاص» لتصبح الوطنية الجامعة سابقة على فلسفة الصراع الطبقى وما كانت ستفرخه من أنواع العنف الثورى، ومع ذلك فقد سارع النظام العنصرى عقب خروج مانديلا والقبول «بالحل التفاوضى» لأزمة الوضع المتردى للنظام العنصرى نفسه، ليفجر فى وجه حزب المؤتمر كل أشكال العنف لتعطيل مسيرته، ثم ها هو لايتفق إلا على دستور انتقالى لايسمح لحزب المؤتمر بأية أغلبية مطلقة تساعده على تنفيذ برامج تقدمية، بل إنها تغرى البعض مثل بوتوليزى فى منطقة الزولو رغم أقلية نفوذه السياسى فيها بسبب سيطرة حزب المؤتمر تاريخيا على المنطقة إلي التصميم على طلب إعلان نظام فيدرالى فى البلاد أو حتى قصره على شعب الزولو، كما يسمح للأقليات

موريل مانوزا رجوسلوفو



البيضاء (التحالف الحرية) الذي يضم حزب المحافظين والديمقراطي (بيض) وإنكاثا (زولو) لطلب دول مستقلة بهدف إقامة «فولكستان» أي دويلة مستقلة للبيض .. في هذا الجو يتراجع البرنامج الاجتماعي لحزب المؤتمر فهو لايتناول بجدية مشكلة الأرض (التي كانت مزارع البيض ومصالحهم على ٨٧٪ من مساحة البلاد) أو مشكلة الثروة المعدنية(التي تطالب أغلبية العمال الأفارقة بتأميمها) أو مشكلة الإسكان(التي يرفض الأفارقة دفع إيجاراتها في أربعين مدينة حتى الآن كنوع من الاحتجاج السلمي) أو مشكلة الجهاز الإداري الذي يضم حوالي ٩٠٠ألف بقيادة بيضاء تماما) إلى آخر عناصر البرنامج الذي اكتفى بأنه موضوع دراسة وليس للتنفيذ الآن؟.

ليس غريبا إذن أن تتحقق خطة الطبقة العنصرية بانخفاض شعبية حزب المؤتمر قبيل الانتخابات في تقديرات بلغت منذ عام واحد ٧٠٪ من الأصوات المتوقعة لتصل مؤخرا إلى ٥٠٪ وبذلك يتحقق نهائيا للحزب الوطني والمستوطنين عموما أن يجعلوا حزب المؤتمر محاصرا بممثليهم والمتحالفين معهم من العنصريين والرجعيين في البلاد.

ورغم أن مثل هذه التقديرات السابقة على الانتخابات تخضع لمتغيرات مفاجئة أو موضوعية عديدة، إلا أن حزب المؤتمر الذي يشاع أنه جمع حوالي ٢٠مليون دولار من التبرعات الخارجية والداخلية لمعركته الانتخابية (كانت الخطة لجمع خمسين مليونا في بعض الكتابات) يمكنه أن يزعم احتفاظه بأهداف خطته الرئيسية حول الوصول للحكم أولا، وأن تأخر برنامجه الاجتماعي أو استمرت بعض المشكلات الحادة مثل الاضطرابات «العنصرية» والقبلية. لقد نجح المؤتمر حتى الآن في إسقاط شعارات الفيدرالية أو معازل البيض، عبر مواقف مشتركة مع الحزب الوطني وزعامة «ديكليرك» بما يجعل التحالف بعد عبئا واضحا على خطته فترة حكومة الوحدة الوطنية القادمة ولايقتصر الضغط على برنامجه بعناصر الداخل وإنما تواجهه أيضا صراعات فرنسا والأمريكان من حوله (تجارة السلاح الفرنسية، والبرامج النووية مع الأمريكان وإسرائيل من ناحية أخرى) كما يلوح صندوق النقد الدولي بخطط تسديد ٤٠مليونا من الدولارات الدائنة وانخفاض قيمة «الراند» لأكثر من ٣٠٠٪ خلال سنوات التفاوض وحدها! وكأن الرسالة المتضمنة هنا أن جنوب أفريقيا التي كانت تعتبر لوقت قريب إحدى «النمور» الصاعدة بين بلدان الجنوب على النسق الأوروبي، لايمكنها أن تستمر كذلك إلا إذا كفلت حكومة «الوحدة الوطنية»، برنامج «توحيد» جديد مع خطط الرأسمالية العالمية ذات القاعدة الراسخة في المعادن والمؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي بجنوب أفريقيا.

ومشكلات حزب المؤتمر

قد لايصل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة مانديلا إلى قمة السلطة سالما في أوائل مايو ١٩٩٤ إذ تنتظره قائمة من المشكلات الحادة على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وقد بدأت المشكلات أمام الوحدة الوطنية التي يريد الانتقال بها من عصر «الأبارتيد» برفض العناصر العنصرية والقبلية الاحتكام إلى «الدستورية» ومن قبل تحقيق مطالبهم في حكم ذاتي أو فيدرالية للبيض والبانتوستانات على السواء، رغم كل ما يتوفر من حقوق قريبة من ذلك في الدستور.. ومن هنا كانت معارك حزب «إنكاثا» في مناطق الزولو، وإرهاب حزب المحافظين والديمقراطي- من البيض- لخوفهم من عدم تحقيق ٥٪ من الأصوات يدخلون بها البرلمان. وقد اضطر مانديلا إلى العديد من التنازلات لترضيتهم دون جدوى خوفا من المعارك الدموية أثناء الانتخابات. وجعله ذلك يكشف من تعاونه مع «ديكليرك» لمواجهة المتطرفين على الجانبين» وعندما أدى الموقف إلى تهديد المعركة الانتخابية لجأ الاثنان إلى القوة لردع الأفارقة في البانتوستانات دون أن تتوفر إمكانية روح البيض بالطبع! (خلع ملك البابوثاتستان ومحاصرة بوتيليزي).

وهناك مشكلة المعارضة الوطنية الفعلية الممثلة في حزب مؤتمر الوحدة الأفريقية (بالك) الذي قد لاتسعفه انقساماته لمواجهة شديدة ولكن كوادره العسكرية من جهة وبعض نفوذه في مناطق حضرية وأخرى فلاحية تجعله ذا إمكانية لإثارة القلاقل. ومثله حزب حركة الوحدة ذو الحضور النسبي في الريف وقطاعات البرجوازية الصغيرة وكلا الحزبين تشكل ثقافتهما السياسية الاشتراكية ضغطا لايستهان به.

أما في داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نفسه فإن جسده قد طالته الانشقاقات خلال فترة التفاوض الأخيرة بدوره، من طموحات القيادات الشابة المتصارعة على وراثة مانديلا (مثلما يظهر في تنافسات «سيريل رامافوزا» السكرتير

دى كليرك..



ومانديلا

من ستة آلاف جمعية واتحاد في جميع قطاعات المجتمع الأفريقي. ولهؤلاء مطالب الآن في كافة القطاعات ويرفعون شعار «التفاوض الاجتماعي» الشامل مقابل «التفاوض السياسي» المساوم. ولهذه الجمعيات بقيادة المرأة والمهنيين أساسا تقاليد في النضال والإضراب والمقاطعة، استعملوا بعضها ضد مانديلا في الفترة الماضية.

مستقبل العلاقات الخارجية

يرث حزب المؤتمر عديدا من المشاكل في هذا المجال أيضا. إذ عليه أن يعيد بناء العلاقات الاقتصادية بعد مناورات عملية المقاطعة للنظام العنصري وتقاليد التسلل والتهرب منها عبر مؤسسات قائمة بالداخل، وهناك صلات بين مؤسسة الجيش والبوليس مع عناصر الثورة المضادة في أنجولا وموزمبيق حيث يخشى الأمريكان وأوربا من نفوذ حزب المؤتمر الإقليمي بتاريخه مع النضال المسلح في هذه المنطقة، وهناك علاقات النظام العنصري مع مؤسسات الفساد الحاكمة في عدد من الدول الأفريقية مثل زائير ونيجيريا وغيرها مما يجب إعادة ترتيبه، وهناك علاقات خاصة سابقة لزيمبابوي وليسوتو مع حزب الوحدة الأفريقية أو حركة الوحدة المعارضتان.

أما القضيتان الكبيرتان والخطيرتان فهما أولا: دور جنوب أفريقيا الإقليمي بين عشر دول في المنطقة كانت تسمى «دول المواجهة» وتقوم مخاوفها على الهيمنة الاقتصادية المحتملة للبرجوازية البيضاء والسوداء على السواء، فيما يذكرنا بمشروع الشرق أوسطية في الشمال الأفريقي بكل عناصره، خاصة وجنوب أفريقيا مرشحة كنمر أفريقي منذ مدة. وثانيا: هناك المخاوف الأمريكية من أي تعديل في أوضاع المنطقة والنظام وتحالفاتها القديمة مع دول جنوب شرقي آسيا وإسرائيل... ولذا استعدت أمريكا بإقامة قاعدة عسكرية ضخمة في بتسوانا على حدود جنوب أفريقيا عقب حرب الخليج، فما لم يقم نظام حزب المؤتمر الوطني بدوره المطلوب فإن البدائل في المنطقة يمكن أن تحقق الغرض، خاصة أن الجو الديمقراطي في بتسوانا على النمط الغربي. وقلة سكانها يوفران للمصالح الغربية الأمريكية قاعدة أفضل من الجو الملغوم بنزعات التطرف المحتملة في قواعد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نفسه.



الشباب الأفريقي في واحدة من مظاهرات لتأييد مانديلا

العام للحزب و«ومبيكي» مسئول العلاقات الخارجية، ولكل منهما سند في الدوائر الأوروبية بالداخل أو الخارج).

وعلى جانب آخر هناك ضغط ممثلي جناح الشباب القوي في الحزب (موكابا) فضلا عن صعود نجمويني مانديلا بقوة منذ انتخبتها الرابطة النسائية في الحزب مؤخرا زعيمة للرابطة وللحركة النسائية ذات التراث الديمقراطي القوي في جنوب أفريقيا بما يجعلها بهجومها الحاد على القيادة مصدر ضغط متصاعد.

وهناك أيضا حلفاء الحزب الأساسيون والذين حملوه ودعموا مسيرته، سواء كان الحزب الشيوعي بزعامة «سلوفو» أو اتحاد العمال (كوزاتو)، الأول يطالب بنسبة حضور مناسبة رغم مخاوف المستوطنين الأساسية من وجوده، والثاني ترهبه مطالب القاعدة العمالية (أكثر من مليوني عامل في التعدين والخدمات) في التأميم والمشاركة في الإدارة الى حد تهديد البعض فيه بالانسلاخ عن حزب المؤتمر وتأسيس حزب عمالي باتجاهات يسارية واضحة.

وهناك قاعدة المطالبة الاجتماعية في جنوب أفريقيا التي تقف وراءها حركة ديمقراطية عريضة تعتبر أوسع بكثير من حزب المؤتمر نفسه. يكفي أن نعرف أن الذي أسس الجبهة الديمقراطية المتحدة قبل خروج مانديلا هو تحالف اجتماعي ديمقراطي من أكثر

إسلام لا كهانة

حكم الواقع على الفقه

خليل عبد الكريم

عن عبد الرازق عن الاوزاعى عن مكحول قال:

(جرّد عمر بن الخطاب جارية فنظر اليها ثم سأله بعض بنيه أن يهبها له فقال إنها لاتحل لك) رواه عبد الرازق فى مصنفه والأوزاعى فى سننه، وجودها أى عرّاها.

آنذاك كان المجتمع أبويا بطريركيا وكانت التقاليد العشائرية تقدر الأب وتحترمه وتهاب شيخ القبيلة وتذعن لسلطته (أقر الرسول عليه وعلى آله الصلاة والسلام ذلك بشرط اعتناق شيخ القبيلة الاسلام) هذا من جانب.

ومن جانب آخر لم يتغلغل «الرقيق» بعد فى المجتمع الإسلامى بعامة وفى المدينة/ يثرب بخاصة ومن ثم لم تصرف له تأثيرات عليه.

***

ولكن بعد مايزيد قليلا على قرن من الزمان تغير الحال تماما:

وجاء سفيان الثورى (٩٧-١٦١هـ) وأجاز للرجل أن يبيح وطء أمته لغيره، وللمرأة أن تبيح فرج أمتها لزوجها ولأخيها ولأبيها ولغيرهم- «موسوعة فقه سفيان الثورى» تجميع د/ محمد رواس قلعه جى- الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠- دار النفائس/ لبنان. وبعد الثورى أفتى المزنى وابن جرير الطبرى بحلّية قرض الإماء اللواتى يجوز للمقترض وطؤهن- «اختلاف الفقهاء» للطبرى- دون تاريخ- دار الكتب العلمية - بيروت.

والثورى محدث ثقة وفقيه راسخ القدم أسس مذهبا فقهيا اندثر فيما بعد وهو من طبقة مالك (المدينة /يثرب) والليث بن سعد (مصر) والأوزاعى (الشام) وهو من أعلام أئمة القرن الثانى الهجرى وماتلاه من قرون.

والمزنى (٢٦٤هـ) هو أنبغ تلامذة الشافعى الذى وصفه بأنه «ناصر مذهبه» أما الطبرى (٣١٠هـ) فهو عمدة المفسرين والمؤرخين والذى قيل فى حقه: لو أن رجلا رحل الى الصين ليحصل على تفسيره ماكان ذلك كثيرا ،وكان صاحب مذهب فقهى إنما لم يجد أتباعا يقومون به أى ينشرونه. فما الذى حدا بأولئك الفقهاء الأكابر لإصدار تلك الفتوى التى قد يرى فيها القارئ أنها لاتعدو أن تكون: قوادة بالنسبة للمعير (صاحب الجارية التى يعيرها للغير) لإن الإعارة أو الاباحة أو الاقراض لاتتم الا مقابل منافع مادية أو معنوية، كما تعتبر زنا بالنسبة للمستعير والمقترض ودعك من الأمة (الجارية) فهذه مقهورة مغلوبة على أمرها..

وكيف يستسيغ (الحس المسلم) أن تعير إمرأة مسلمة جاريتها لزوجها ليطأها ثم تعيرها لأبيها.. ثم لأخيها.. ثم لأحد جيرانها أو معارفها... أو غيرهم؟! وماهو الوصف أو اللقب الحقيقى الذى تستحقه هذه المرأة؟ وهل غابت فتوى عمر بن الخطاب- رضى الله عنه- فى هذه الخصوصية عن أذهان أولئك الجهابذة؟

لضيق الحيز المتاح نوجز الجواب فيما يلى:

المجتمع القبلى القديم تخلخل والتقاليد العشائرية قلمت أظافرها وأوشكت شمسها على المغيب والتقاليد (المدينية) هى التى طفقت تكون لها الغلبة والهيمنة لأسباب كثيرة ليس هنا مجال ذكرها، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى انتشر «الرقيق» وتغلغل فى المجتمع وأصبحت له فعاليات بالغة التأثير على كافة المناحى: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ومعلوم أن (الفقه) منتج بشرى وأنه أحد تجليات المجتمع وافرازاته ولا يمارى أحد فى جدليته مع الواقع العملى العيانى، فعندما يتفشى «الرقيق» فى كافة الطبقات- بداهة مع وجود فروق فى الكيف والكم لكل طبقة- وتغدو له موجباته الاجتماعية والاقتصادية القاهرة الغلابة لايسع (الفقه) إلا أن يذعن وما على (الفقهاء) إلا تقنينها ولصق بطاقة الهوية الدينية عليها، فإذا كان إقراض (تسليف) الجوارى تفشى وأصبح تقليدا من المستحيل مقاومته فعلى الفقهاء إذن أن يبادروا الى تسويغه (إسلاميا) والجعبة مليئة وجاهزة لتقديم المبررات:

فالجارية (الأمة) مملوكة ملكية تامة لسيدها فهو إذن يستطيع بيعها، والإقراض (التسليف) أقل شأنا من البيع والذى يملك الأصل يملك الفرع، إذن يكون من حقه إقراضها للغير، ولما كان من حق المقترض الانتفاع بالشئ المقترض بكافة أوجه الانتفاع إذن يغدو من حقه أن يتمتع بالجارية بطريق وطئها!!

ولكن ماالحكم إذا ثارت الجارية/ الأمة على هذا الامتهان لكرامتها وبشريتها وهربت من سيدها؟

فى هذه الحالة تدخل فى نطاق (الإباق):

(عن جرير بن عبد الله- رضى الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيما عبد أبق» فقد برئت منه الذمة- »وفى رواية أخرى: لم تقبل له صلاة وفى رواية ثالثة: فقد كفر) أورده النووى فى الرياض.

وبعد: فاذا كان أئمة أكابر مثل الثورى والمزنى والطبرى لم يستطيعوا أن يفلتوا من حكم الواقع وهم يفتون فمعنى ذلك أن الواقع له نفوذه الذى لاينكر على (الفقه) و بالتالى فان كل واقع/ عصر له فقهه وترتيبا على ذلك فان استدعاء (فقه) مضت عليه عشرة قرون أو أكثر ليطبق على أناس هم على مشارف القرن الحادى والعشرين الميلادى هو ضرب من العبث وتكليف بمستحيل.

الدور الحقيقي للمؤسسة العسكرية

د. محمد عصفور

عندما تناولنا ظاهرة العسكرة .. في قراءة جديدة ... لم نقصد إطلاقا الانحياز الى تلك المدرسة المتعصبة تعصبا اعمى في انكار حقائق كل العصور وعلى رأسها الدور الهام للجيوش سواء فى اقامة الامبراطوريات او انهيارها، واتهام الجيش عامة وبصفة مطلقة بمعاداته للديمقراطية والحرية وبوجه خاص للاشتراكية أو أية دعوة للعدل الاجتماعي، ولا تتهم الجيوش بنزعتها الاستبدادية فحسب، ولكنها تتهم قبل ذلك بانحيازها الشديد للامبريالية. وأن هذا هو السبب فى حرص القوى العظمى والعظيمة على فرض نظم الحكم العسكرية فى دول العالم الثالث، وان يتحقق ذلك بالانقلابات العسكرية السافرة أو تلك التى تتقنع بالشورية.

ويمكن ان يقال ان هذه التصورات او الافكار تنتمي الى المبادئ السياسية التقليدية التى تقيم حاجزا مرتفعا للغاية لا يمكن تخطيه بين الحياتين المدنية و العسكرية.

وتعتبر الجيش فى دولة ديمقراطية احد اجهزة ادارات السلطة التنفيذية المدنية، والتى تخضع هى والسلطتان التشريعية والقضائية للدستور وارادة الامة او السيادة الشعبية. أى أن **المبدأ أو الاصل الديمقراطى التقليدى يحظر على الجيش التدخل فى السياسة**، لأنه كجهاز قهر ليس سلطة حكم، وإنما هو اداة هذه السلطة في مواجهة أى عدوان خارجى.. واذ تتخذ وظيفة الجيش فى هذه المهمة العسكرية الدفاعية عن الوطن من العدوان الخارجى، فإن الاصول الديمقراطية التقليدية تقصى الجيش عن الساحة الداخلية ، وبوجه خاص عن المشاركة فى المحافظة على الأمن والنظام العام، وهى المهمة التى يجب ان تضطلع بها هيئة مدنية هى البوليس أو الشرطة..

وهذه الصور المثالية لوضع الجيش فى الدول الديمقراطية لم تكن فى يوم من الايام متحققة فى التطبيق العملى نمنذ تاريخ قديم انشأ العسكر دولا ، وكانوا هم حكامها، ولم يكن هناك فصل حقيقي بين السلطتين المدنية والعسكرية، بل كانت الغلبة او حتى الهيمنة لقادة الجيوش، وكانت المهمة البوليسية المتميزة (وهي حماية الامن الداخلي إحدى المهام التى تقوم بها الجيوش. وقد اقترنت نشأة الدولة الليبرالية بتحرر ظاهري لسلطة الحكم السياسية من هيمنة العسكر ، وان سمحت الدساتير الديمقراطية فى أوقات الازمات والفتن الداخلية بدورها للعسكر سواء بدون قانون صريح في هذا الشأن، أو من خلال قوانين الاحكام العرفية أو الطوارئ.

غير أن ظروفا دولية قاهرة قلبت كافة الموازين، أو التوازنات، بين السلطتين المدنية و العسكرية ، واذا لم تعد المؤسسة العسكرية هي المهيمنة على نظام الحكم فى اعرق الديمقراطيات- بحيث تماثل نظم الحكم العسكرية فى دول العالم الثالث- فإن اصبح مستحيلا اليوم انكار الدور الخطير والحاسم احيانا للمؤسسة العسكرية فى اخطر القرارات.

وأرجو ان لا يفهم من ذلك انني من دعاة اشتغال العسكر بالسياسة او تقلدهم سلطة الحكم، ولكنني لا استطيع ان اعيش فى خيالات ومثاليات الفقهاء السياسيين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .. حيث كانت حقائق الحياة السياسية فى هذين القرنين، تتناقض مع المبادئ الدستورية الديمقراطية المعلنة، والتى تنادى باخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية المدنية .. وهذا هو السبب فيما لفت النظر اليه فى اول مقال نشر بمجلة اليسار وهو أن الظاهرة الطاغية للعسكرة فى جميع دول العالم لم تحظ باهتمام كبير ، ولا هى كانت موضع دراسة علمية جادة تتحرر من القوالب القانونية أو الدستورية التقليدية على نحو ما تتحرر من النظرة الاحادية للظاهرة التاريخية حيث انحصرت الدراسات فى احد وجوهها وهو الانقلابات العسكرية: طبيعتها وأسبابها ونتائجها . التى اصبحت ظاهرة معاصرة (امتدت لتشمل اوروبا وافريقيا وآسيا بعد ان اتخذت امريكا اللاتينية موطنا)

(أحمد حمروش- والانقلابات العسكرية)

ولم تبلغ دراسة **أحمد حمروش** درجتي الشمول والعمق البارزين فى المؤلف الهام الذى اصدره **جاك ووديز** بعنوان الجيش والسياسة ، فقد تناول هذا المؤلف الموضوعات الآتية:

* الجيش والسلطة السياسية
* أثر التكوين الطبقي فى توجهات الجيش- وهل يستطيع الجيش ان يعمل مستقلا عن الطبقات (الضباط والطبقة الاجتماعية)
* الانقلابات اليمينية واليسارية والوسطية.

ولماذا تحدث انقلابات عسكرية تقدمية ؟ ولماذا تنجح الانقلابات الرجعية؟

*العوامل الخارجية والداخلية المسببة للانقلابات والفوارق بين الانقلابات والمؤامرات.

*ويشرح المؤلف نماذج للانقلابات العسكرية فى عدة دول:

السودان- انقلاب وانقلاب مضاد
الكارثة الاندونيسية
شيلي- لماذا نجح الانقلاب؟
البرتغال انتصر الجيش وخسر.

ولو أنه قد عهد الي باعادة ترتيب موضوعات دراسة وديز : لقسمتها الى كتابين:

الكتاب الأولى دراسة الانقلابات (على النحو المفصل فيما سبق)

والكتاب الثاني- دراسة للجيش والسلطة السياسية

(والحق به اثر التكوين الطبقى فى توجهات الجيش ودراسة الاوضاع السياسية فى أوروبا الغربية والتى تبدو متميزة عن الاوضاع فى دول العالم الثالث- تحت ما يسميه باصطفاف الجيش مع الشعب. ثم التطبيق العملى بالنسبة لبريطانيا وتأثر نظام الحكم بها بممارساتها العنيفة فى أيرلندا الشمالية .. حتى تكون هذه الدراسة فضحا للادعاء بان الديمقراطية الغربية نظم حكم مدنية ليس هناك فيها أي دور أساسي

للمؤسسة العسكرية، ولابد من ابراز الدور الاساسي أو الثانوي العسكري في الدول الديمقراطية المعاصرة حتى ما تدعيه بعضها من تحجيم العسكر واخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية. ولابد ان تكون هناك اجابات صادقة على التساؤلات الآتية:

هل يتقلص حقيقة دور المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات؟ أم ان لهذه المؤسسة دورها الجوهري في الداخل والحاسم في الخارج؟ وما هي الظروف التي هيأت للمؤسسة العسكرية غزو الدولة الجمهورية ومؤسساتها؟ وكيف أمكن للشعب صاحب السيادة نظرياً ، أن يتقبل هيمنة لاتنافس يمارسها احد اجهزة السلطة التنفيذية؟

اذا كانت الدول العظمى- مهما كانت ايديولوجيتها- تستسيغ تصدير الانقلابات العسكرية الى دول العالم الثالث؟ لهل نجحت هي نفسها من تسلل العسكرة الى نظمها ؟ واذا كان التخلف- الذي يستغله القهر أو النهب الامبريالي – هو الذي يفسر قيام الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، فماذا نفسر ما يسميه بعض المحللين السياسيين (الانقلاب العسكري الصامت) داخل القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتي سابقا؟

وهل كان من اثر الصراع بين القوتين العظميين استخدام الاتحاد السوفيتي الاساليب الامبريالية في اغتصاب مواقع له داخل العالم الثالث ولو بالانقلاب العسكري ، فهل كان يتفق الايديولوجية الماركسية إقامة أو مساندة نظم الحكم العسكرية ، أم ان ذلك يعد خيانة للمبادئ أو القيم الماركسية التي تدين القهر المادي وترفض الاستغلال أو النهب الطبقي حتى وان تخفى وراء أقنعة زائفة للثورية؟

أم ان الصراع بين القوتين العظميين لم يقتصر اثره . على ما احدثته عملية الاستقطاب او حتى العمالة – من دمار للشعوب والانسان في العالم المتخلف أو النامي ، أم ان القوتين العظميين قد أصيبتا بهذا الداء الذي كان يصدرانه الى الخارج وان اصطباغ النظامين الامريكي والسوفيتي بالصبغة العسكرية وان هذه الصبغة نتيجة حتمية لتحول كل من الدولتين الى امبراطورية وما يوجه هذا التحول من التعديل على قوة جيوشها وتزويد هذه الجيوش بسلاح متفوق تساهم في انتاجه الطبقة المالية فيما يسمى بالمجمع العسكري الصناعي؟

ان ما نود تأكيده هو ان دراسة ظاهرة العسكرة يستحيل ان تنفصل عن دراسة «العنف» الذي يمارس ضد الانسان والشعوب . والذي بلغ ذروته الآن في إرهاب الدولة وإرهاب الجماعات «والعنف» أو استخدام القوة المادية هو آخر العناصر المكونة للطبيعة الحيوانية او البشرية- واعتبره كثير من المفكرين السياسيين أصل نشأة الدولة .. ويذهب بعضهم الى أن الكثير من النظم السياسية والاجتماعية كانت الجريمة أساس أو مصدر نشأتها سرا.

بما في ذلك سلطة الحكم أو حق الملكية!

ومن لم يذهب الى هذا المدى، يرى ان استمرار الدولة نفسها – يستحيل ان يتحقق الا بالعنف والقهر سواء كان ماديا او معنويا وبينما يعتبر الحكام هذا العنف او القهر مشروعا في جميع الحالات ، فان المنافسين لهؤلاء الحكام او بعض طوائف المحكومين تنازع في المشروعية وتتهمهما بانها غطاء زائف لاستمرار الغصب، والابقاء على الاوضاع السياسية والاجتماعية الظالمة.

وفي ضوء هذه الحقيقة لابد وان نفسر اعتبار الجيش والبوليس- في كل دولة الجهازين الاساسيين لفرض سلطة الدولة ازاء الغرباء ، والأهلي على حد سواء.

أما المدى الذي تبلغه سلطة او قوة الجيش والبوليس ، وكذلك العلاقة بين الجيش والبوليس أو مدى انفصالهما او اتصالهما او تداخلهما وظيفيا فهي علاقة تختلف من نظام الى نظام ، وعندئذ نواجه بالمشكلة السياسية الابدية:

ما هو الوضع الدستوري او القانوني لكل من الجيش والبوليس في نظام الحكم؟

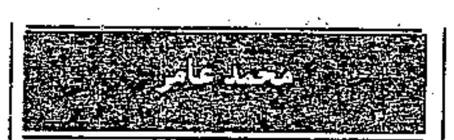
* مدى اخضاع سلطة الحكم من الجهازين ، أو أحدهما؟

* ومدى هيمنة اي من الجهازين على نظام الحكم؟

ان نظم الحكم العسكرية(مهما اختلفت اشكالها وتباينت سياساتها تحاول التوفيق بين امرين يبدوان متناقضين ظاهريا ، الأمر الاول هو اقصاء الجيش عن الحياة المدنية السياسية حتى لا تتأثر بتياراتها وأفكارها وأيديولوجيتها، وكذلك توقي نشوء مراكز معارضة او تمرد داخل الجيش نفسه تكون لها اطماع او طموحات في الحكم وذلك من خلال رقابة مخابراتية وتصفيات وحركات تطهير مستمرة..

والامر الثاني الذي تحرص عليه نظم الحكم العسكرية هو القضاء على ما قد يبدو انعزالية وغرابة للجيش كمنظمة مختلفة او مغايرة للمجتمع المدني، وتبلغ النظم العسكرية غايتها بوسيلتين الاولى هي **شراء ولاء الجيش عادة بما يغدق على افراده من امتيازات والوسيلة الاخرى هي اقصاء العناصر القيادية الطموحة من السلك العسكري وادماجها الى كيان الدولة او سلطة الحكم في وضع تابع لرئيس الدولة العسكري** ، ويشير د. **حسنين توفيق ابراهيم** الى ان اغلب النظم العسكرية في المنطقة تتجه نحو المؤسسية واضافة طابع مدني على مؤسسات وسياسات وأشخاص النظام بحيث ظهر نمط جديد من النظم المختلطة (**العسكرية المدنية**) وفتح بعضها مجالات للعسكريين لممارسة التأثير كقوة ضغط او جماعة مصلحة بخصوص بعض المسائل مثل سياسة التسليح ومصادر السلاح وميزانية القوات المسلحة(ص١٣١).. (وتعمل بعض النظم الحاكمة على خلق اهتمامات جانبية للجيوش مثل: قيام الجيوش بانشطة اقتصادية وتجارية. او بافتعال ازمات خارجية قد تصل الى حد الاشتباكات المسلحة . وان كان هذا السلك غير مضمون العواقب ، وقد يأتي بآثار عكسية (ص١٣٢) ولكن بجانب هذا الامتداد العسكري او التغول على انشطة المجتمع المدني (بما يشدد من قبضة الحكم العسكري على اقتصاديات البلاد) فإن وسيلة اخرى لاقصاء العناصر الطامحة يكون باستيعابها وادماجها في الاجهزة والمؤسسات المدنية السياسية ، بحيث تصبح مصالحهم رهنا باستمرارها واذا كانت هذه السياسة تتوخى وترضى القيادات العسكرية ، فإن سياسة أخرى تهدف الى شراء ولاء المؤسسة العسكرية ككل وتكون ذلك من خلال رفع الميزانيات العسكرية واضفاء الامتيازات المادية على الضباط- خصوصا كبارهم- وتوفير مستلزمات الحياة اليومية من مسكن ومواصلات وخلافه، وارسال بعض الضباط للتعليم والتدرب في الخارج ص١٣٢ (ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية) فهل من المبالغة ان يقال ان النظام العسكري يمارس لعبة تسلطية تقوم اساسا على محاولة تفكيك المجتمع كتنظيم مدني ، وتمكين العسكر من التسلط على مؤسساته وتشديد قبضة المدرسة العسكرية على كافة الانشطة؟

شيوعيون .... مجددا؟



يبدو هذا العنوان غريبا في وقت يسوء فيه الظن بأن الشيوعية قد قضت أو كادت، وأن الرأسمالية قد حققت نصرا حاسما ونهائيا، ماديا، وأخلاقيا فالرأسمالية لا تزعم فقط انها الاكفأ لتطوير الاقتصاد والتكنولوجيا والعلم، بل انها تزعم ايضا انها الافضل إنسانيا وأخلاقيا. وهذا زعم قديم، أما الجديد الخطير فهو ان هذا الزعم قد أخذ يلقى قبولا متزايدا في جميع أنحاء العالم: شرق وغربه، شماله وجنوبه، فأين وجه الحق في هذا الأمر؟

عن الرأسمالية

مفتاح فهم الرأسمالية هو انها نظام عالمي تمتد عبر التاريخ، وعلى هذا الأساس يجب ان يجرى تقويمها، فالرأسمالية ليست فقط حاضر أوربا والولايات المتحدة، لكنها أيضا **اغتصاب أمريكا** (بدءا من ١٤٩٢) وإبادة الهنود الحمر وتدمير حضارتهم، وهي حرب الافيون (١٨٣٩-١٨٤٢) التي فرضت على الصين «حرية» التجارة، وهي تكتل **اوربا ضد مصر لتحبط جهودها في إحياء الأمة، ولتفرض عليها معاهدة ١٨٤٠ التي أدت الى خرابها**، ومن ثم وقوعها تحت الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩٥٦)، وهي عدوان الولايات المتحدة المستمر على أمريكا اللاتينية منذ قرنين من الزمان، وهي **الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) التي دمرت أوروبا وأسست الحرب وفتحت الباب واسعا لاغتصاب فلسطين**، وهي **الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)** التي دمرت أوروبا مرة أخرى في أقل من ثلث قرن، كما دمرت اجزاء شاسعة من شرق آسيا، والتي ضربت **الولايات المتحدة خلالها اليابان بالقنابل الذرية (٦، ٩ أغسطس ١٩٤٥)**، ومكنت الولايات المتحدة في أعقابها الصهاينة من **إقامة دولة على ارض فلسطين المغتصبة** (أعلن قيامها في ١٩٤٨/٥/١٤، بعد صدور قرار التقسيم - غير الشرعي- في ١٩٤٧/١١/٢٩)..

إلى ما قادت الرأسمالية البشرية؟

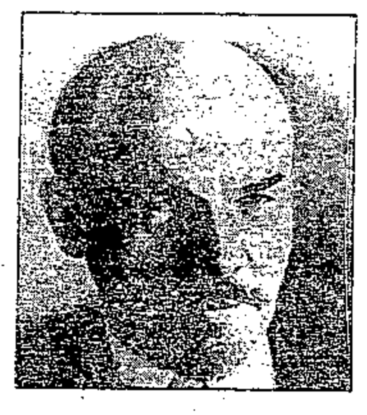
تبعاً للإحصاءات الأخيرة لليونسكو ولبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، التي أوردها **د.محمد عبد السلام عالم الفيزياء** الباكستاني المعروف (جائزة نوبل ١٩٧٩) في كتابه «العلم والتكنولوجيا» الصادر بالانجليزية في نوفمبر ١٩٩٢، يمكن ان نقول ما يلي: في عام ١٩٩١ كان نحو خمس البشر (الاثرياء أو سكان الدول التي يقال انها متقدمة) يتحكمون في ٨٥٪ من دخل العالم، بينما لا يتحكم اربعة الاخماس الباقون (الفقراء) إلا في ١٥٪ من هذا الدخل. وبهذا يزيد نصيب الفرد من الاثرياء على عشرين ضعف نصيب الفرد من الفقراء، أما في مجال البحث والتطوير (العلم و التكنولوجيا) فإن الاثرياء قد انفقوا عام ١٩٩٠ اربعة وعشرين ضعف ما انفق الفقراء، وبهذا يكون نصيب الفرد من الاثرياء ستة وتسعين ضعف نصيب الفرد من الفقراء.

وعلى هذا فأربعة اخماس البشرية **مهمشون اقتصاديا ومهمشون بطريقة افدح في مجال العلم والتكنولوجيا**



كارل ماركس

اختزال الشيوعية في الملكية العامة والعدالة الاجتماعية يفرغها من محتواها



لينين

أسس الاتحاد السوفيتي

، فأين انسانية الرأسمالية؟ بل اين كنا منها في تطوير الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا، وهي تعطل اربعة اخماس البشر كطاقة مبدعة للعلم والتكنولوجيا، وتكاد تعطلهم كطاقة منتجة اقتصاديا؟

والذي أرجو ان نحيه هو ان الثراء والفقر وجهان لعملة واحدة (شتى زيد من فقر عمرو، كما يقول ابو العلاء المعري) فإذا نظرنا الى الظاهرة في حركتها لوجدنا ان هذا وذاك نتاج عملية واحدة: الرأسمالية في تطورها، وهذه العملية لا تزال جارية، وباستمرارها تزداد الفجوة اتساعا بين هذين الصنفين من البشر، هذا ما لاحظه د. عبد السلام في كتابه (ص١١)، وهو ما يؤيده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ١٩٩٢/٤/٢٣. إذ جاء في العرض الذي قدمه له الاستاذ زكريا نيل باهرام السبت ١٩٩٢/٦/٦ أن **«الفجوة بين الاغنياء والفقراء قد تضاعفت خلال العقود الثلاثة الماضية»**. لماذا؟ لأسباب منها ان **«الدول الصناعية تكبد الدول النامية ٥٠٠ بليون دولار خسائر سنوية في أسواق التجارة والمال واليد العاملة»**. واليد العاملة هذه تشمل العقول العاملة ايضا، أي انهم يأخذون ايدينا الماهرة، وعقولنا المفكرة، التي نبذل الكثير كي ننميها، يأخذونها لتبني في الخارج بدلا من الداخل، ولتعيش حياة الفراغ النفسي والخواء الروحي، بل ولتشارك في نهب الشعوب التي كونتها.

عن أوروبا والولايات المتحدة

ولاعجب في كل هذا، فهم الرأسمالية هو تعظيم الربح لا تنمية الانسان ولاسعادته فهذه أمور لا يلتفت اليها- حتى في الدول الرأسمالية التي يقال انها متقدمة - إلا عندما يقتضي ذلك تعظيم الربح، بشكل مباشر أو غير مباشر، فمثلا كان من الطبيعي في أوروبا حتى القرن الماضي ان يستخدم الاطفال الصغار في الاعمال الشاقة، لا ان يذهبوا الى المدرسة، وعندما تطلب التطور التكنولوجي (ومن ثم تعظيم الربح) مهارات ارقى لدى العمال، أخذ تعليم الاطفال في الانتشار.

ويمكن الرجوع الى كتاب هارولد لاسكي نشأة التحررية الاوروبية (ترجمة عبد الرحمن صدقي) لمعرفة كيف جرت التطورات الاجتماعية والسياسية في أوروبا في خدمة تعظيم الربح، وهو ما جرى في الولايات المتحدة ايضا. ونفرق بين التطور الذي يستهدف الانسان، وذلك الذي يستهدف الربح.

فيما يتعلق بالحكم النيابي مثلا. كانت حقوق التصويت والترشيح متوقفة على شروط متعلقة بالملكية أو الدخل، وذلك للتحكم في المجالس وقراراتها لما فيه صالح من يسيطرون على الثروة، ولما تعذر استمرار هذا الوضع نتيجة لنضال الطبقات الشعبية صار التحكم بطرق غير مباشرة: التعليم والإعلام وصنع الرأي العام والحملات الانتخابية.. وكلها انشطة يحكمها من يحكم الثروة، خاصة وهي تجري في إطار افكار وتقاليد ارستها مئات السنين من التحكم والتميز القانوني المباشر لأصحاب الثروة.

وحصيلة كل هذه التطورات ان حياة معظم الناس، من جميع الطبقات قد صارت متمحورة حول محور اساسي واحد: تعظيم الدخل، أي ان تعظيم الدخل قد صار -في حد ذاته- غاية، وليس مجرد وسيلة لحياة أفضل، بل صار هو الغاية الاساسية التي يسعى الناس اليها، وان كان ذلك على حساب البيئة، أو على حساب الآخرين، أو حتى على حساب نوع الحياة.. ان كان هناك اصلا احساس بالبيئة أو بالآخرين، أو بأي معنى عميق لنوع الحياة.. ومثل هؤلاء الناس ينتخبون انتخابا حرا حكومات تفعل بهم وبالعالم ما بينا عاليه.

عن الشيوعية

وهكذا نرى مدى تهافت دعاوى الرأسمالية الأخلاقية، بل والعملية ايضا ومن ثم فليس امام الحريصين على مستقبل البشرية الا البحث عن بديل آخر.

والشيوعية حلم جميل يراود بعض المفكرين من قديم الزمان، لكنها مع صدور البيان الشيوعي في خضم ثورات ١٨٤٨ التي اجتاحت العديد من دول أوروبا الهامة، قد اخذت تطرح نفسها كبديل عملي للرأسمالية، وليس محض بديل اخلاقي...


جورباتشوف تفكك الاتحاد السوفيتي

وتطورت الأمور الى أن كان الانهيار الكبير في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، فهل بدأت الممارسة الحلم؟

جوهر الشيوعية هو تحرير الانسان، ليس كعضو فقط في المجتمع، بل ككائن مستقل له ذاته التي يجب ان تتحقق، وشخصيته التي يجب ان تتطور وطاقاته الابداعية التي يجب ان تنطلق.. كل هذا الى ابعد مدى هل هذه مجرد أوهام؟ لا، بل هي آمال واقعية، أخذ بها - بشكل أو بآخر - الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/ ١٢/ ١٩٤٨ (راجع المواد ٢٢، ٢٦، ٢٨)، كما اخذ بها - قبل ذلك بنحو مائة عام - كارل ماركس، الذي كان أكثر وضوحا فيما يتعلق بعملية الانتاج في المجتمع الذي يمكن ان يتحرر ويزدهر فيه البشر، إذ قال في المجلد الثالث من كتابه رأس المال لا يمكن ان تتكون الحرية، إلا من حقيقة أن ينظم الجنس البشري ... تعامله مع الطبيعة عقلانيا، أن يضع المنتجون هذا التعامل تحت تحكمهم المشترك، بدلا من ان يحكموا به كقوة عمياء ... لكن هذا يبقى دائما في نطاق الضرورة، بعده يبدأ تطوير القدرات البشرية لأجل ذاتها.... النطاق الحقيقي للحرية..

وعلى هذا **فالملكية العامة والعدالة الاجتماعية وما الى ذلك ليست سوى القاعدة التي تقوم عليها الحرية، واختزال الشيوعية الى هذه القاعدة لا أكثر، يفرغها من محتواها**. وهذا ما حذر منه ماركس في مرحلة مبكرة، اذ قال في مخطوطته الثالثة، انه في ظل هذا الاختزال لا ينتهي قهر العمال، بل ان هذا القهر يمتد الى الناس كلهم وتظل علاقة الملكية الخاصة هي علاقة الجماعة بعالم الاشياء، ثم يردف قائلا: **هذه الشيوعية التي تنفي شخصية الانسان في كل مجال، ليست الا التعبير المنطقي عن الملكية الخاصة..**

أليس هذا ما فعلته نظم اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي؟ ألم تحول الماركسية من فكر نقدي الى دوجما؟ ألم تحول تحرير الانسان الى نفي لشخصية الإنسان؟

هل يفتح انهيار هذه النظم الطرق أمام تطوير الماركسية فكرا ونضالا، ومن ثم يحي أمل الشيوعية مجددا أمام البشرية؟ أم المطلوب بدائل أخرى؟ ما هي؟

اسئلة أرجو ان تتضافر جهود الحريصين على مستقبل البشرية للإجابة عنها.

عبد السلام أحمد حسان

فضيلة الشيخ.. شيوعيا



الاسم: عبد السلام احمد خشان.
تاريخ الميلاد: ١٩٢٧.
المهنة: من العلماء- محترف ثوري.
الاسم الحركي: محمد
تاريخ الوفاة: ١٢ مايو ١٩٧٠

كان الأب فقيرا، بضعة قراريط من الارض ينهك نفسه في زراعتها ليبقى واحدا من فقراء قريه فقيرة جدا هي [ميت الحلوج] مركز دكرنس. والطفل عبد السلام يتألق في الكتاب يحفظ القرآن سريعا ويزهو على الجميع بخطه الجميل. وتفوقه يستحث ابيه على تجاوز محاذير الفقر واحتمال عبء أن يرسل الولد عبد السلام الى دمياط حيث المعهد الديني الابتدائي.

ومن غيوم الفقر والارهاق، ومن الاحساس بالظلم يبدأ الغضب والشعور بالقهر. ويتمادى الغضب ليصبح محور مناقشاته مع الطلاب من أبناء قريته ومنهم زميله في الدراسة سيد يوسف. تتشابك أيديهما في أيام الاجازة، يسيران على جسر البحر الصغير أو يجلسان على سور الكوبري في مدخل البلده يتناقشان، أحلامهما الصغيرة توقظها آلامهما المشتركة.. لكن الطريق غائم وبلا ملامح.

فجأة إلتقط أحدهما كتاب «تربية سلامه موسى» وصاح صيحة أرشميدس «وجدتها». التهمه، وناوله للآخر، قرآه معا عدة مرات، ثم جمعا عديدا من طلاب المعهد الديني بالقرية وقرأوه قراءة جماعيه... وتتبدد بعض الغيوم. يستضيء الطريق بعبارات مثل: **الاشتراكية، والعدل الاجتماعي**، «**والنضال**». لكن ذلك كله يبقى مجردا، مجرد الفاظ.

لكن الشيخ الصغير يصبح محور اهتمام القريه، هو وسيد أصبحا أهم مصادر الاخبار للقرية، وأهم مصادر المعرفه، يعرفان مالايعرفه الآخرون، وفي جلساتهما على الكوبري تزاحم عدد من طلاب القريه، وأصبح الآباء يستحثون الاولاد أن يتقربوا من عبد السلام ليصبحوا مرموقين مثله.

☆ الإضاءة

وبعد أن إنتهت دراسته الابتدائية إلتحق بالمعهد الثانوي الازهري بالزقازيق، وهناك وبالمصادفه التقى بعسكري مطافئ، أسمر اللون، طويل القامه، موسيقار فقد كان من فرقة الموسيقى التابعة للمطافئ. وفي جلسات محدوده افترش الضوء مساحه واسعه في طريق الشيخ الشاب. فهم معاني الكلمات، وفهم الاسباب والمسببات لكل مايدور حوله، وكل مايطحنه هو والفقراء امثاله. واصبح عضوا في حدتو (**الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني**)

ويعود للقرية محملا **بضوء يكفي لانارة القريه كلها، ومعا هو** وسيد يوسف وغيرهما امتدت الجلسات على المصاطب وعلى جسر البحر طويلا.. تتحدث عن :**الاستعمار، الاستغلال، الاقطاع، السلام العالمي.**

ويبدو مثيرا للدهشة أن تدفع القرية بأختامها وبصماتها على نداء استكهولم للسلام.. وتصبح القريه كلها مع الشيخ في معركته.. **تصبح ميت الحلوج قلعه حمراء يصعب على أية قوى أخرى أن تخترقها.**

حاول **الاخوان المسلمون** مقاومة هذا المد الشيوعي، بإقامة شعبه في القريه، وأتوا بعدد كبير من **اخوان دكرنس** ، واخوان المنصورة، بل وأتوا بكبيرهم **د. خميس حميده**. لكن القريه كلها وقفت في مواجهتهم، ورفضت افتتاح شعبه للاخوان، بل ولجع «الرفاق» في مناقشة ابناء القريه الذين انضموا الى الاخوان، وكسبوهم الى صفوف «حدتو».

وتصبح «**ميت الحلوج**» مركز اشعاع في كل المنطقه، ويتمدد النشاط من قريه لأخرى، وشباب يتوافد الى صفوف «حدتو»، وخلف ذلك كله نشاط لايهدأ للشيخ عبد السلام، الذي واصل نشاطا متعدد الجوانب، فهو خطيب الجمعه في مسجد القرية، وهو امامهم في الصلاة، وهو مفتيهم إن أرادوا فتوى، وهو نائدهم السياسي بلا منازع. وعندما كان النحاس يلقي خطابه في

البرلمان معلنا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كانت القرية كلها تنصت فى رهبة ملتفه حول شيخها الذى انتفض هاتفا **«الكفاح المسلح طريق الخلاص»** وهتفت القريه معه فى مظاهرة استمرت طوال الليل. وعرفت القريه أسلوبا جديدا للتعبير عن رأيها.

وانهمك الشيخ فى تشكيل كتائب من شباب الفلاحين لتخوض معركه الكفاح المسلح فى منطقة القنال.

* أصول الدين

ويحصل الرفيق الشيخ على ثانوية الازهر، ويصبح محتما عليه أن يسافر الى القاهرة أن أراد أن يكمل دراسته. العبء كبير على الأب الفقير، ولكن لامفر منه، فمن يتجاسر على تبديد حلم القرية كلها.. ويصبح الشيخ طالبا فى كليه أصول الدين، ويصبح ايضا عضوا فى «رابطة الطلاب الشيوعيين- حدتو». وفى اجتماعات الرابطة التقيته لأول مرة، دائم الابتسام ودائم المرح، وكنت ادهش كيف يستطيع هذا الفتى ان يتواءم .. كيف ينتزع من براثن الفقر كل هذا الضحك المغلف بالمراره؟ وكيف يستطيع التعايش فى كليه اصول الدين؟ بل كيف يستطيع أن يجند من صفوفها رفاقا؟.

وكنت أغضب كثيرا لغيابه المتكرر عن الاجتماعات، لكنه أوضح لى: أنا فلاح ابن فلاح، ونضالى أساسا مع الفلاحين، ولهذا فقد أقنع المسئولين فى التنظيم أن يبقى واحدا من كوادر العمل الريفى فى بحرى.

كان يتغيب كثيرا حتى عن دروسه، ثم يأتى آخر العام ليسجن نفسه فى غرفه لأحد رفاقه.. يذاكر كل ساعات النهار، وكل ساعات الليل، وينجح. وكان يجب عليه أن ينجح فقد أصدرت رابطة الطلبه الشيوعيين قرارا بتنزيل كل من يرسب من طلابها، ولم يكن يحب أن يخضع لهذه العقوبة.

كان بسيطا جدا، اذكر انني عقدت اجتماعا لقسم الازهر فى شقتى، وكنت ايضا طالبا مغتربا، وقدمت لهم شايا و«بتى فوره» ارسلته أمى من المنصورة. نظر الى الطبق وقال: لقم عيش حاف، وانفجرنا ضاحكين.. كانت المرة الاولى فى حياته التى يتذوق فيها شيئا كهذا. وعندما انتهى الاجتماع ملأ قرطاسا معه، بعد أن سكب فوق رأسى عشرات من النكت ضد الاغنياء.

وفى يوليو تكون الثورة، ويكون «الرفاق» فى أحضان القريه فى أجازتهم الصيفية، وتلتهب المشاعر الجديدة ضد الاقطاع، وتقرر «حدتو» أن تسرع بافتراش الساحه السياسية الخاليه فى ساحة النضال ضد الاقطاع، وتعبئة الفلاحين ضدهم.. وتبدأ عبارات جديدة تتردد فى أرجاء الريف: **نقابات للعمال الزراعيين، اتحادات للفلاحين، جمعيات تعاونيه**

ويقف الشيخ عبد السلام بعد خطبه الجمعه ليدعو الفلاحين الى اجتماع لتأسيس اتحاد للفلاحين فى ميت الحلوج، وفى احد البيوت إلتقى الرجال، لكن واحدا من الاخوان المسلمين كان قد أسرع ليبلغ البوليس أن اجتماعا مناهضا لثورة يوليو منعقد.

ولم يكن رجال الثورة الجدد بحاجة الى تحريض، فقد كانوا من حيث المبدأ ضد أى تحرك جماهيرى خارج عن سيطرتهم، واتت حمله بوليسيه كبيرة.فميت الحلوج ليست قريه سهله، انها القريه «الحمراء». وقبض على الكثيرين وعلى رأسهم الشيخ. وسيق الجميع الى حبس المركز، لكن القريه كلها غضبت



واحاطت بالمركز مطالبه بشيخها ورجالها. واسرع احدهم ليخبر السيد يوسف فى القاهرة، وينجح الفتى بمعاونه من رفاق القاهرة فى نشر خبر عن الحادث وعن مظاهرة الفلاحين فى جريدة «المصرى» .. ويفرج عن الجميع، وتعيش القرية افراح الافراج اياما عديده.

* وضاع ذيل الحمار

ويقع الصدام بين حدتو وثورة يوليو، ويضطر الشيخ الى الانقطاع عن الدراسه ليسد فراغات عدة تسبب فيها اعتقال الكثيرين. ويبقى كما كان دوما بلابيت، بيته أى مكان ينام فيه عند الرفاق. كثيرا ما كان يدق باب شقتى فى شارع سبيل الخازندار بالعباسية.. يدخل مرهقا منهكا، يخلع ثيابه يأخذ واحده من بيجاماتى، واستضيفه لينام الى جوارى،

فى المرة الأولى استغراب فى هذا الشئ المسمى بيجامه ومرغما حشر نفسه فيه، وتمدد الى جوارى على السرير، سحب الغطاء، استرخى، ثم ضحك صائحا «ياأولاد الكلب.. ده النوم على السرير حلوقوى» وببساطة قال انها المرة الأولى فى حياته التى ينام فيها على سرير.

وبرغم أنه كان يقضى حياته كمحترف الا أنه لم يطلب مليما من التنظيم واستمر يعتمد على مايصله من ابيه. والاب لايجد مايكفيه، وذات يوم باع الاب «حمار» ليرسل ثمنه الى عبد السلام.

كان الشيخ حزينا إذ يثقل على ابيه الى هذا الحد. لكنه وجد فى ذلك ايضا ماده للسخرية، فعندما يشترى طعامه الفقير يصيح متندرا «نحن نأكل الآن آذن الحمار».

وقرر التنظيم أن يستقر الشيخ فى القاهرة فقد فقدت هى الاخرى كثيرا من الكوادر، واستقر فى غرفة مع عدد من الرفاق بجوار كليه اصول الدين قرب ميدان الخازندار بشبرا. كانت ثمه بقية من ثمن الحمار واقنعه الرفاق بأن يشترى سريرا.

واشترى سرير سفرى صائحا، هذا ذيل الحمار».

ولم يهنأ الشيخ بسريره طويلا فالامن يقتحم الشقة ويقبض على من فيها. كان بالخارج وفيما هو عائدشاهد المخبرين وجرى، وجروا خلفه وامسكوه. لكن الشيخ الماكر يفلت، تظاهر بالبراءه.. هو طالب بكلية اصول الدين، لماذا جريت؟ أصل فى بلدنا بنخاف من البوليس واحنا ناس غلابه» وأفرج عنه. ليتلقى تعليمات حزبية بأن يسافر الى

دكرنس.

ويمضي الشيخ سنوات عدة في المنطقة المحيطة بقريته. والامن الآن يعرفه جيدا، ملفه يضم اوراقا عنه يوم اجتماع الفلاحين، بلاغات ضده من الاخوان، يوم قبض عليه مع مجموعة من الفلاحين جمعتهم خدتو ليلتقوا مع الصحفي الفرنسي «روجيه جارودي» الذي اتى الى مصر في اعقاب ثورة يوليو.. ويوم أفلت منهم في شبرا، هم الآن يبحثون عنه. وهو هناك في البلد ، ينام في الغيط، ويجتاز الحقول الى قرى أخرى.. يمنح الناس هناك قدره على النضال.

وأشاع البوليس عنه اشاعات عدة: طائرات خاصة تأتي اليه من روسيا محملة بأجوله من النقود، لكن الفلاحين يعرفون الحال، وأن الاب باع الحمار وغير الحمار ليصرف على الشيخ، واشاعه اخرى: انه كافر يتوضأ باللبن، وعندما أبلغوه بهذه الفريه الجديدة ضحك كعادته: هو أنا لاقى لبن علشان اشربه».. ويظل الشيخ اسطوره تنتقل من مكان لآخر، دون ان تصل اليه ايدي البوليس.

* الشيخ مقاتلا

ويأتي عدوان ١٩٥٦ وينسى عبد الناصر أو يتناسى خصومته مع الشيوعيين ويظهر الشيخ عبد السلام في القرية من جديد، يقودمجموعه من الرفاق، يتدربون سريعا ثم يتسللون بقرار تنظيمي الى بورسعيد المحتلة عبر بحيرة المنزلة متخفين في زي الصيادين. ويخوض الشيخ مع رفاقه معركة المقاومه الشعبية المسلحة ضد الاحتلال، ومعركة تعبئة ابناء بورسعيد في مواجهته.

وبعد الانسحاب يعود من جديد ، ويندمج في اعادة تبنيه بالكلية.. ويواصل دراسته ويحصل على الشهادة «العالمية».

وكثيرا ماكان يغيظ خصومه في الانتخابات المحليه (المحليات او الاتحاد القومي) عندما يطبع بياناته موقعه «الشيخ عبد السلام خشان من العلماء».

ثم يأتي الزمن الصعب (١٩٥٩) ويبدأ الصدام من جديد مع عبد الناصر حول ذات القضية «الديمقراطية» . ويفلت عبد السلام من حملة القبض الاولى، التقيته ذات يوم فوق كوبري ابو العلا.. انا هارب وهو هارب، وبرغم كل شئ نقضي زمنا جميلا معا ومعنا سمير **عبد الباقي وفتحي مجاهد**، وفي المساء نفترق.



وفي الحملة الثانية يقبض عليه، وفي ابو زعبل يدهش الجميع عندما يجدون ان ثمانيه من المعتقلين من ذات القريه «ميت الخلوج» ويصمد الشيخ لكل صنوف العذاب والتعذيب الوحشي... ويمضي سنوات الاعتقال شامخا رافعا رأسه. حتى يفرج عنه.

* الإفراج الأصعب

لكن الافراج يبدو اكثر مرارة. عاد الشيخ الى القريه، الآن هو عاطل بلا عمل ، الاب مات وهو هارب، والام ماتت وهو في المعتقل، الجموع التي كانت تلتف حوله.. هي الآن خائفة من مصير كمصيره، والبعض منها يبالغ في ولائه لعبد الناصر حتى لايتذكر احد موقفه القديم.

وتمضي الايام بطيئة، مريرة، صعبة، ثم يطفئ الحلم. ويصدر قرار الحل، ويفرض عليه ان يقدم نفسه للاتحاد الاشتراكي وينصاع ، لكن الناس هناك يعرفون هذا الشيخ القادر على حشد الناس حوله، فيسدون امامه كل المنافذ.

تظلم الدنيا من جديد. ولايبقى له سوى وظيفة كتابيه في مصنع الخشب الحبيبي ومرض يلازم الفلاحين كنتيجة للبلهارسيا هو دوالي المريء.

بالامس كان يقاوم المرض والفقر مستعينا بالحلم الجميل، فبم يقاومه الآن؟ . بل لماذا يقاومه؟

ويرحل في صمت مرير.

---

* يتعين على أن اتوجه بالشكر الى كل من الاستاذ سيد يوسف، والشيخ حامد المرجي زميلي الصبا، ورفيقي النضال للشيخ عبد السلام خشان، لما قدماه لي من معلومات كانت أساسا لهذه الصفحات.



فيلم إنذار بالطاعة لعاطف الطيب

سينما التجارة بالمتعة والألم !



ذلك هو العالم الفنى الاثير عند المخرج عاطف الطيب، تجده فى فيلمه الأخير «انذار **بالطاعة**» كما تجده فى أفلامه المهمة الأخرى، وربما غاب عن هذه الأفلام بعض من ابهار الاساليب السينمائية ذات الرؤية البصرية المتميزة، وبدت كما لو كانت مجرد حكايات تعمد الى ما تسميه الواقعية بـ«الاسلوب بلا اسلوب» ، لكن افلام عاطف الطيب لا يغيب عنها ابدا الرؤية النقدية الحادة للظواهر السلبية فى المجتمع، فهكذا بدأ مع «سواق الاتوبيس» ، وها هو ما يزال يمضى بلا هوادة فى مسيرته ، وان كان الطريق قد أفضى به إلى دروب تزداد ضيقا كلما ازدادت ايغالا فى حدة النقد، حتى ان «انذار بالطاعة» يبدو كما لو كان قد انتهى الى طريق مسدود.

إن شئت تعبيرا مجسدا عما تعنيه «الواقعية الزائفة» فسوف تجد ضالتك المنشودة فى فيلم «انذار بالطاعة» ، فهو ينطلق من المنابع ذاتها التى يمكن ان تنبض بها الحياة من اعمال واقعية شديدة البلاغة والابلاغ، لكن المبالغة تجعل النبع يفيض ويجف ، وتظهر فى قاعه الصخور والرمال، فلا يشفى ماؤه الراكد غليلا، بل ربما زاد الحلوق عطشا، والافئدة مرضاً، حتى انه يترك العقل عليلاً ، عاجزا عن ان يفهم الواقع ولو بشكل شجى باهت، فلا يبقى الا الظلام الدامس يخيم على كل الطرق والدروب.

هى المبالغة اذن التى تجعل افلام عاطف الطيب الاخيرة تهبط من الواقعية الناضجة الى الميلودرامية الفجة ، وان كان يجب علينا ان نؤكد منذ البداية اننا نعلى من شأن الواقعية ، كما اننا لا نقف من الميلودراما موقفا رافضا ، لكن هناك خيطا رفيعا دقيقا يصل كما يفصل بينهما ، ولعل عاطف الطيب يسعى الى تحقيق المعادلة الصعبة بالتوفيق بين النقيضين ، لكن ما اصعبه من طموح ، يحتاج من الفنان الى وعى سياسى وجمالى فائقين، قد لا يتأتى فى ظل ظروف صناعة السينما المتردية ، التى ما تزال تحمل الكثير من الفنانين الذين كانوا فى سالف الايام يرفعون لواء سينما جديدة على الارتماء فى أحضان السينما التجارية وتوابلها التقليدية.

بعيدا عن الرومانتيكية

فوق السطح من السيناريو الذى كتبه **خالد البنا** لفيلم «انذار بالطاعة» ، سوف تجد اثرا قديما من «**الحب فوق هضبة الهرم**» (١٩٨٦) ، الفيلم الذى سبق لعاطف الطيب اخراجه فى فورة الواقعية الأولى التى تميز بها ، حيث يبدو ان الهم الرئيسى هو الغوص فى أعماق الطبقة المتوسطة ، والشرائح الدنيا منها على نحو خاص ، التى تعصف بها وبوجودها كله تغيرات اجتماعية واقتصادية تشبه «الطوفان» الذى يقتلع الاشجار الضعيفة الواهنة من جذورها ، وهو الطوفان (١٩٨٥) الذى جسده بشير الديك كاتبا للسيناريو ومخرجا فى فيلمه الذى اصبح نموذجا بارعا بحق لزواج الواقعية والميلودراما.

فى قصة «انذار بالطاعة» حكاية حب مجهض ، يمكنك ان ترى وتسمع منها وعنها العشرات فى كل يوم ، وقد تلمس المسحة الواقعية فى الفيلم عندما يبدو طرفا الحكاية بعيدين عن الصورة السينمائية التقليدية لفتيات الشاشة وفتيانها ، حتى فى اسمائهما الشعبية المتداولة: أمينة (ليلى علوى) وابراهيم(محمود حميدة) ، اللذين تراهما مع اللقطات الأولى وهما يختلسان بعض لحظات المتعة، حين اختليا فى شقة الفتاة التى ذهب أهلها لشراء «الشبكة» لشقيقتها. فاغتنمت الفرصة لدعوة حبيبها وجارها الشاب ، لكى نرى على الشاشة طرفا من قصة حبهما



الملتهب.

وقد يصدم البعض من تلك الحسية المفرطة في المعالجة ، والتي تنأى بقصة الحب عن ان تدور في فلك الرومانتيكية التي اعتدناها ، لكن «انذار بالطاعة» يؤكد بذلك على انه يبدأ من النقطة التي انتهى اليها «الحب فوق هضبة الهرم» ، حيث ينزع عامداً كل الغلالات التي تتخفى وراء الاخلاقيات المزعومة ، وتنسى أو تتناسى ان اشواق الجسد قد تعرف التأجيل لكنها لا تستسلم ابدا للتجاهل ، لذلك فإن الصدمة التي تحققها تلك اللقطات الاولى تدعونا الى اعادة النظر في مصير هذين العاشقين ، الصادقين حقا في عواطفهما، وربما ايضا نبرر لهما تلك اللحظات المختلسة ، في مجتمع لا يوفر لهما الشروط البسيطة للحياة.

نبدأ إذن بالتعاطف مع الحبيبين ، حين نراهما يمارسان الحب، كما نتعاطف معهما وهما يعيشان حياة يومية صعبة ، فتكسب الفتاة بعض قروش قليلة من عملها الى جانب دراستها ، بينما يخطو الفتى خطواته الاولى بالعمل محاميا صغيراً عند المحامي الشهير، ليبدو حلم الزواج كأنه السراب، لأن الطريق أمامهما ما يزال طويلا، لكن الحلم ينتهي فجأة عندما يظهر في الأفق تاجر السيارات الثري صلاح (ممدوح وافي) ، الذي يغري أم الفتاة بالاموال ، فتسعى الى ان تجبر الابنة على الزواج ، وليعيش الحبيبان معاناة الفراق وآلامه المبرحة.

والقضية : بين الدراما والمحاكم

ليس هناك اذن من جديد في الخيوط الرئيسية لتلك القصة التي تعرفها السينما المصرية كما تعرفها الحياة. وإن كانت النهايات تتناقض بين النزعة الرومانتيكية للأفلام التي تنتصر للحب ، والواقع المرير حيث تنتصر قوة المال لكن «انذار بالطاعة» يمنح الفتى العاشق قدرة هائلة على المقاومة، هي بدورها جديرة بتعاطفنا لولا انها تسير في الطريق العجيب الغريب ، اذ يخوض صراعا ضد فتاته ، ليجبرها على الزواج منه، وهو يعلن ان الموت وحده هو الذي سوف يمنعه من ان يفضحها ويلوث سمعتها في كل مكان لكي يصرف عنها الراغبين في الزواج(!) ، فيرفع ضدها قضية «انذار بالطاعة»، يزعم فيها انها قد كتبت له يوما خطابا تقول فيه« اللي بينا جواز وشاهد عليه ربنا... واذا عايز تسيبني طلقني» وهي الكلمات التي كتبتها لتعبر عن حقيقة ازمتها لتفقدها عذريتها، لكن القضية تنتهي بالطبع- الى اثبات العلاقة الجنسية وليس الزواج الشرعي ، وهو ما يثير كراهية الفتاة له: لو «خيروني بينك وبين الموت هاختار الموت .. لأنه أكرم لي من اني اعيش مع واحد زيك». لكن الاغرب والاعجب ان الخطيب الثري يزداد تمسكا بالفتاة وهو يعلم ماضيها ، والاكثر غرابة وعجبا ان تنتهي القصة بلقاء الحبيبين، اللذين اثخنتهما الجراح، بعد علقة ساخنة ينالها ابراهيم على يد أعوان الخطيب.وعلقة اكثر سخونة تنالها امينة على يد أمها الموتورة الغاضبة.

قد تلمح في ثنايا تلك المعالجة قدرا من الرغبة في أن يحمل فيلم انذار بالطاعة مسحة جديدة، قاسية ، كانعكاس لقسوة الظروف الاجتماعية الجديدة، وقد تلمس ايضا طموحا لخلق صراع تقليدي ، لايدور بين الحبيبين من جانب والمجتمع من جانب آخر، لكنه يدور بين العاشقين ذاتهما ، وقد اختلط الحب داخلهما بالكراهية، والحنان بالعدوانية، في ظل واقع لم يعد فيه للرومانتيكية مكان ، ذلك هو الطموح الذي سعى اليه الفيلم ، لكن ماذا عن الانجاز؟

لقد جاءت قدرات كاتب السيناريو في التحليل الاخير عاجزة عن ان تلتقط تلك الظلال الرمادية للنفس الانسانية التي تحيا في عالم تختلط فيه الاضواء ، والظلال ، لكنه ظل لصيقا لتناقض الابيض الناصع والاسود القاتم، لتنتقل المشاعر داخل الشخصيتين في لحظة واحدة من النقيض الى النقيض، في سذاجة تدعو لسخرية المشاهدين بل ان تثير تعاطفهم، كما ان احداث الفيلم كله جاءت وهي تدور حول نفسها المرة بعد المرة ، لا تسير في خط درامي متصاعد ، بل تقع في التكرار الذي قد تقل وطأته ان حذفت نصف مشاهد الفيلم!

اما الحيلة التي حاول بها السيناريو ان يتغلب على عجزه الدرامي ، فهي ان يدور الصراع في ساحات المحاكم ، حتى لو كانت «القضية» كلها ليست الا نوعا من التلفيق الذي لا تصدق انه يدور في خلد المحامي الشاب، الذي نسبق ان شاهدناه، وهو يترافع في قضايا الاحوال الشخصية، فإذا به يخوض في صراع قضائي مفتعل لا ندري كيف فاته انه لا يملك اركانا ودعائم قوية يستند اليها! وفي الحق ان الذي انشغل تلك القضية هم صناع الفيلم، لكي يدور الجانب الاكبر منه في تلك المنطقة الشائكة التي تستحق بالفعل نوعاً من المعالجة المدققة، وهي القيم الاجتماعية التي تربط الاخلاق بعذرية الفتاة، كأمر فسيولوجي محض، دون ان تعطي اهتماما لقضية «الشرف» الحقيقية ، التي لا تعني بضع قطرات من الدماء ، تؤكد بها الفتاة بكارتها ، وإنما تعني أن يكون الشرف هو العملة المتداولة بين الجميع ، في الظاهر والباطن على السواء.

لكن الفيلم استغل تلك القضية استغلالا تجارياً خالصاً، لتصبح هي البداية والنهاية، في الدخول الى التفاصيل الدقيقة للعلاقة الجنسية ، وهكذا فقدت المعالجة بدورها بكارتها وصدقها ، وانقطعت وشائجها بالسياق الواقعي- الاجتماعي والاقتصادي بل السياسي ايضا- الذي يقود الى اختلاس لحظات المتعة العابرة دون امل حقيقي في أن يعيش العشاق تحت سقف الحياة الزوجية المستقرة.

شذرات الواقع وشظاياه

اصبحت قضية الفيلم اذن جزيرة معزولة عن السياق من حولها، وذلك جوهر «الواقعية الزائفة» ، التي توحي للوهلة الاولى انها تلقي الضوء على الواقع بكل ابعاده فإذا بها تلقي عليه استاراً كثيفة من التوابل التقليدية اللاذعة، التي تدور في فلك الجنس الفج ، لأننا لا نرى على الشاشة عشاقا يبحثون عن تحقيق الذات ، بل مرضى يتبادلون الكراهية المقيتة ويتسمون بنوع فريد من الرضاعة والخسة!

إن تلك المعالجة الفجة للقضية الشائكة جعلتنا نفقد كل تعاطف مع ابطال انذار بالطاعة ، بنفس القدر الذي ابعدتنا فيه عن فهم الواقع فهما حقيقيا واعيا ، واكتفت بأن تقف من الواقع عند سطحه، حتى في تلك الشذرات الدرامية التي بدت مقحمة على السياق، لكي يبدو الفيلم ، وكأنه يشير الى«كل» الظواهر الاجتماعية، مثل انغماس الشباب (أحمد آدم، محمد الصاوي، اشرف عبد الباقي) من اصدقاء البطل في ممارسة الجنس مع عاهرة محترفة ، ولجوء بعضهم الى السرقة والوقوع داخل السجن في فخ الافكار المتطرفة التي تتمسح بالدين، ورغبة البعض الآخر في السفر بحثا عن فرصة عمل، لكن هذه الشذرات جميعها لم تصب في تيار واحد ، يقودنا الى ادراك الارتباط العميق بين هذه الظواهر التي قد تبدو للوهلة الأولى متنافرة ، لكنها تعبر عن جوهر واحد ، يدعونا الى ان نضع أيدينا على مصدر الخلل الشديد في البناء الاجتماعي، لكن شخصيات الفيلم الثانوية جاءت بدورها باهتة وعظية بلا حياة حقيقية ، لذلك تضيع من ذاكرة المتفرج بمجرد اختفائها من على الشاشة.



ليلى علوي ومحمود حميدة في «إنذار بالطاعة» إخراج عاطف الطيب

وفيلماً بعد فيلم، يؤكد عاطف الطيب أنه يبتعد عن جوهر الواقعية، ولسنا في حاجة للتأكيد على أننا لا نتحدث عن أسلوب واقعي بعينه، وان كان عاطف الطيب قد استقر على وصفه جاهزة لمثل هذا الاسلوب، يأتي فيها ببعض الاكليشيهات التي ترحي احيانا بالعمق، مثل لقطات البيوت القديمة المتلاصقة في الشوارع الضيقة الغارقة في الظلام، ينبعث من بين خصاص نوافذها المغلقة الضوء الشاحب، وكأنها تخفي من وراء كل نافذة قصة، أو كأنها الجزر الانسانية المنعزلة في بحر متلاطم الامواج، ومثل اللجوء الى شريط الصوت الذي يعج بالاصوات الحية، للمذياع او التليفزيون او صوت الآذان او ضجيج الشارع.

لكن كل تلك الملامح الاسلوبية تبقى من الواقع والواقعية عند السطح، بينما تغوص من جانب آخر في أعماق الميلودرامية حيث تمتزج الصرخات والدموع والدماء، وتتجاور مشاهد الاحتضار «السينمائية» عندما يندم الاب على قسوته مع الفتى مع مشاهد المصارحة عندما يفيق والد الفتاة من غفوته- دون أي سبب درامي- ويقرر الوقوف الى جانب ابنته، ومشاهد اختلاس اللحظات الجنسية ومحاولات الهرب من مراقبة العيون، ومشاهد الرقص التي تتوقف طويلا لتتأمل فيها الكاميرا مفاتن البطلة، وتصبح احدى لقطاتها هي «أفيش» الفيلم الذي ينتشر في الشوارع، دون ان يكون له ادنى صلة بموضوع الفيلم ذاته الا ان يدعم المتفرج لتلك الوجبة الساخنة من التوابل السينمائية.

هناك فارق هائل بين ان تضع يدك على الجرح لتبحث له عن طريق للالتئام والشفاء، كما تفعل الواقعية الناضجة او ان تنكأ الجراح وتزيدها غوراً وايلاماً كما فعل انذار بالطاعة وكما تفعل افلام عاطف الطيب الاخيرة، التي تجنح الى المبالغة المتعمدة، في محاولة مقصودة لاجتذاب الجماهير، حتى في تلك النهاية السعيدة الدامية، التي تبدو وبعد المشهد الغرامي الناعم في لقطات البداية وكأنها قوس الختام للقصة، لكنهما القوسان اللذان يحصران بينهما جملة تحتشد بالاضطراب والتلعثم، وان كانت تحاول ان تخفي ركاكتها بصراخ يصم الآذان، كما تذر القذى في العيون!



ليلى علوى و«طارق» مصباح» فى لقطة من «العائلة»

دراما التليفزيون في رمضان ١٩٩٤

«لا» تتجاوز المألوف
و«العائلة» تتحدى التطرف
و«عمربن عبد العزيز» فى غاية المصالح

ماجدة موريس

من المثير للدهشة فى وقائع احتفال التليفزيون بشهر رمضان لهذا العام ، أن الدراما تفوقت بينما تراجعت البرامج لدرجة تثير الدهشة.

أن الاجتهاد فى إعداد البرامج وتقديمها هو باب واسع من أبواب العمل التليفزيوني، يعد فى تليفزيونات العالم المتقدم أهم وأوسع الأبواب لأن التليفزيون يقوم أساسا على البرامج كجانب إعلامى توثيقى بل وأرشيفى، بينما تصبح المسلسلات والأفلام فى مرتبة أقل ..لكننا فى مصر نعيش وضعا مقلوبا، فالاجتهاد والتميز واضح فى المسلسلات وفى العديد من أفلام التليفزيون، بينما تتراجع البرامج وتتوارى للدرجة التى يصبح فيها برنامج مثل(حوار صريح جدا) أكثرها أهمية فى كل مايقدمه التليفزين فى رمضان..

ولايعود ذلك بالطبع إلى أن المبدعين للمسلسلات هم مواطنون قطاع خاص، وأن صناع البرامج قطاع عام أي موظفون فى التليفزيون، لأن هناك من المؤلفين والمخرجين من هو قطاع عام كما أن العديد من البرامج تنتجه شركات القطاع الخاص. المسألة فى تقديرى هى تركيبة خاصة خلقها مناخ سار عليه العمل لسنوات طويلة فى مبنى التليفزيون فطبع العاملين فيه بطابعه الذى يغلب عليه الخوف من الاجتهاد أو التميز...

طبعا هناك استثناءات.. وهناك كفاءات محرومة من إثبات كفاءتها . لكننا نتكلم عن القاعدة التى بدت واضحة فى رمضان حيث

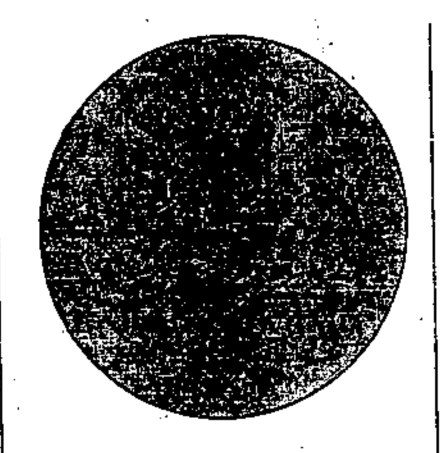
كانت الفرصة واسعة للاجتهاد في كل ماتقدمه التليفزيون. لكن المسلسلات هي التي فعلتها.. حتى لو كانت تلعب على المضمون. أي رواية بأسم كاتب كبير مثل **مصطفى أمين**، يخرجها **يحيى العلمي** المسئول عن إنتاج التبذير، وتحظى بفريق عمل عال المستوى حتى أصغر دور فيها..

ومع كل هذا المضمون.. فإننا نعايش دراما سريعة الإيقاع، مليئة بالحيوية، نجح كاتبها عاطف بشاي في تقديمها على هذا النحو الفذ. أي في ١٤ حلقة كاملة حيث كانت القصة لاتحتمل نصف هذا العدد من الحلقات. فهي دراما رمزية عن الظلم عندما يطبق على أحدنا فلا يترك له أي شعاع نور إلا ويطفئه.. حتي يبدو العالم من حول بطل المسلسل **عبد المتعال محجوب** مكونا من صخور وليس بشر. الكل جاحدون وجبناء وسفلة. والظلم يعم كل شيء وبشكل يعبر عنه البطل نفسه بأنه لديه قابلية للظلم(ظلم أبيل على وزن سكن ابيل) وهو مايخرج المسلسل من كونه عملا واقعيا. إلى الرمزية بل والتعسفية. فبطله هذا يبدو كمخلوق فضائي هبط على مدينتنا من أجل أن يظلم. فقط . ولكن هذا اليأس والظلم شدنا إليه للنهاية بسبب حرفية المخرج العالية في توظيف كل شيء، وأوله سخرية المؤلف التي برع فيها والتي كونت مع شخصية **يحيى الفخراني** كيانا دراميا شديد الجاذبية لاتستطيع أن تتأكد ماإذا كان **الفخراني** كيانا دراميا شديد الجاذبية ولاتستطيع أن تتأكد إذا ماكان الفخراني قد ابتلع الشخصية لحسابه، بكل ما يملكه من براءة وطفولة ونزق وحرج في أشد حالات الاكتئاب، أو أن «**عبد المتعال محجوب**» قد بلع بظله وحصل على كل هذه المتابعة من خلاله..

لكن المؤكد أن المسلسل برغم ملاحظاتنا يبقى عملا جيدا مؤثرا يطرح حقوق الإنسان بشكل واضح على مائدة الدراما، ويضيف بعدا جديدا لصورة الفساد القابع في أجهزتنا، خاصة في (ديوان المظالم) التابع لرئيس مجلس الوزراء شخصيا والذي يرأسه-في المسلسل طبعا- **حافظ** سري الشهير **بأبو بكر عزت**، فقدم نموذجا بارعا ناعما للمفسدين الكبار..

العائلة

في مسلسل (العائلة) يقدم مؤلفه وحيد حامد مع مخرجه **اسماعيل عبد الحافظ**



رؤيتهما لأسباب التطرف الديني في مصر. ويجتهد المؤلف محاولا القبض على أسبابه وتفسير تلك الظاهرة النامية التي كان التعرض لها عبر التليفزيون هو المستحيل بعينه حتى العام الماضي فقط، سواء من خلال البرامج أو التحقيقات، أو الدراما. ولا زلنا نذكر المعركة التي خاضها **أسامه أنور عكاشة** مع نفس المخرج «**إسماعيل عبد الحافظ** من أجل ظهور شخصية المتطرف في الجزء الرابع من (ليالي الحلمية). هنا الأمر اختلف (بعد أن اختلف الواقع أيضا) وفتح **(العائلة)** الباب على مصراعيه للوصف والتفسير والتحليل والرد على المتطرفين. واستخدم مع الدراما الخطابة. المبارزة الكلامية التي قادها الأستاذ **كامل سويلم**، الشخصية المحورية في المسلسل، والذي أداه باقتدار كبير متوقع الفنان **محمود مرسي**. فقد حمل **(كامل سويلم)** عبء هذه الدراما أساسا، بل أوشك أن يصبح رمزا لأهل الحق في مواجهة أهل الباطل- عاديين كانوا أو متطرفين-فهو يتصدى لزوج (أمينة) النصاب، وللبواب الحشاش، وللدكش اللظ كما يتصدى لمصباح عندما يقلب عربة بائع متجول لأنه يبيع الخيار، أو لخطيب المسجد المتطرف، ولجم الشرائط، عندما يتحدث في الصغائر ويرفض مبدأ المناقشة..

وهو إلى جانب ذلك صاحب الرأي الأصوب فيما يثار من قضايا بينه وبين أصدقاء المقهى. وهو رب الأسرة الوحيدة الكاملة في عمارة المسلسل، بينما بقية الأسر هي عائلات ناقصة أب أو أم أو أخ.. **كامل سويلم** هو الرجل الوحيد الذي يعتد به في هذا المجتمع المصغر الذي أختاره المسلسل تعبيرا عن المجتمع الكبير.. وبذلك ضيق المسلسل مساحة الحق كثيرا في مواجهة الباطل فلم تكن هناك شخصية ثانية لها نفس الكفاءة أو حتى أقل. حتى الأستاذ يوسف العجوز خفيف الظل.. **(عبد المنعم مدبولي)** بدا محجما بلا سبب.

أما النساء، فكلهن عيوب مدمرة من فاطمة زوج سويلم الثرثارة النزقة المتهورة، إلى فوزية وأمينه، الاختان ذوات الأصل الطيب والتربية الحسنة والمركز الاجتماعي المحترم والاستقرار المادي، ومع ذلك كله تتمتعان بنفسية دونية تلخصها فوزية بكلمة(إحنا ولايا). ونلاحظ أن هذا يحدث في الستينات التي كانت العصر الذهبي للمرأة في العمل والحرية والانخراط في المجتمع الواسع والمشاركة في أغلب نشاطاته. ولعل هذه الملاحظة تصدق أكثر على (مشيرة) النموذج الذي قدمه المسلسل لبنات الجامعة**(ليلى علوى)** والملىء بالهشاشة والسطحية والبحث عن زوج غني..

باختصار نحن أمام مجتمع الستينات الذي أدركته نكسة يونيو ١٩٦٧ في المسلسل فإذا به يتطرف على هذا النحو الذي لم يحدث-في الحقيقة- إلا بعد مجيء السادات للحكم وإطلاقه للجماعات الدينية عمدا للتنكيل باليسار وتصفيته، لكن هنا يختزله المسلسل بلا تفسير وكأن النكسة هي أشارة البدء لجحافل التطرف. صحيح أن جماعاته كانت تكمن في انتظار فرصتها بعد تصفيتها في عهد الناصرية، لكن وقائع خروجها إلى العمل العلني والسيطرة على الجامعات محددة بزمن لالبس فيه.

ومع ذلك فإن المسلسل في أحداثه التالية تمتع بشجاعة كبيرة في التصدي لكثير من دعاوى التطرف، بثنائية قائمة على استخدام المنطق العقلي واستخدام الآيات القرآنية والأحاديث الكريمة. واعتقد أن هذا كان ضروريا في ضوء جمهور المشاهدين الذي أصبح جزء كبير منه غير مهيأ للاقتناع إلا بما تأتيه عبرتزكية دينية. ولعل رحلة مصباح، (الممثل الجديد طارق لطفي) مع التطرف وحاجته للأمن والمال ثم استغلاله ورحلة هروبه وقتله، من أهم ماقدمه المسلسل بشكل صحيح لأنه اعتمد علي الدراما وعلى مقدرة المخرج في شحن مشاهده بما يريد بلاتشتيت، وأيضا قدرته الكبيرة. على قيادة الممثل وهي سمات كونت اسمه الكبير إلا أنه برغم هذا وقع مع مؤلفه في بعض الخطايا التي لاتغتفر، مثل قصة الحاجة لطيفة التي كانت سببا في مظاهرات الطلبة عام ١٩٧٢ وليس طرد الخبراء السوفييت من مصر والاحساس العام



نور الشريف وعبير الشرقاوي في مسلسل «عمر بن عبد العزيز»

بالتـــراجع في إطار مـــرحلة «اللاسلم.. واللاحــرب»، وأيام الضــبـــاب التي أعلنهـا السادات..

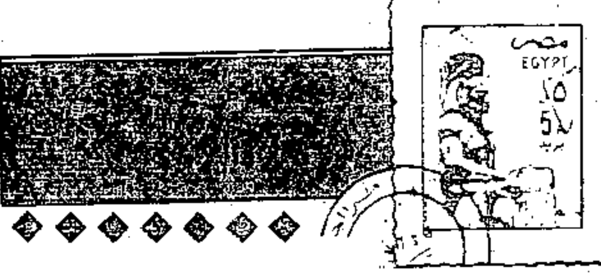
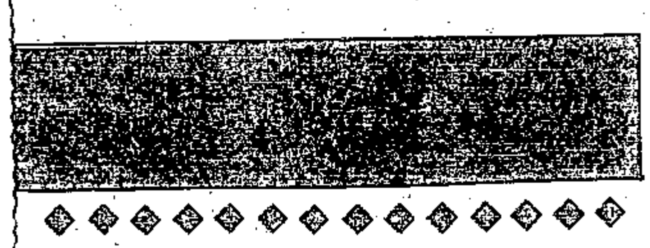
وفي النهاية فالمسلسل رائد في التصدي لدعاوي التطرف وتكفيـر الناس، وبفضله نزعت المهابة عن حصون المتطرفين وبدوا كما كان المفروض أن نراهم فيه منذ زمان..

عمر بن عبد العزيز

في المسلسل التاريخي (**عمر بن عبد العزيز**) دعوة هائلة لأعمال العقل والتفكير في أسباب صعود وهبوط الأمة العربية والإسلامية وماهي عليه الآن..ولكن هذا كله يتم بلا أي إعلان عن شيء، سوى قص ولادة ونشأة عمر بن عبد العزيز، ابن عبد العزيز بن مروان، وحفيد عمر بن الخطاب. والذي كان مقربا من عمه الخليفة أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان(**عمر الحريري**) بسبب سلوكه المستقيم وصدقه وإيمانه بالحق والعدل.

ويقع عمر بين شقي رحى، أمه حفصة (**سوسن بدر**) التي تمقت الملك والسلطان وتدرك عاقبتهما في بلاط ملىء بالمؤامرات لاتريد لولدها أن يصرع فيه، وبين أبيه ثم عمه اللذين يحثانه على دخول سلك الحكام والولاة لثقتهما البالغة في أمانته وعدله، وكذلك تحثه زوجته بنت أمير المؤمنين (**عبير الشرقاوي**)، في الوقت الذي تدبر فيه عمته(**مديحة حمدي**) مؤامرتها مع ابن عمه الوليد(**أشرف عبد الغفور**) لإبعاده .ويرفض عمر خلافة العهد، ويبايع الوليد، ومع ذلك لايسلم من حرب الحجاج بن يوسف ضده(**عبد الرحمن أبو زهرة**). ويتحول الأمر ليصبح في نهايته صراع مصالح ومغانم وسلطة ضد مبادىء الحق والخير وتنفيذ ما شرعه الله من عدل. وليبدو واضحا لنا إمكانية استخدام الدين من أجل طاعة ولي الأمر.. طاعته في تحقيق مغانمه، وليس إقرار العدل أو رحمة البشر، فما أكثر من ظلموا باسم الأمن في هذا العصر. ويقدم **نور الشريف** أداءا نافذ البصيرة لدوري عبد العزيز بن مروان ثم ابنه عمر، ينجح فيه من خلال المخرج احمد توفيق وفريقه في جذبنا لعمل ممتع يخاطب العقل بلغة عصرية برغم الملابس والديكورات والأسماء.

وبالتأكيد فهو مسلسل يتوهج أولا من خلال فكرته ورؤية مؤلفه **عبد السلام أمين** لقضايا الزعامة والخلافة والحكم، وكلها قضايا باقية متجددة حتى يوم القيامة. تماما كما أن الإنسان في هذه العصور هو الإنسان بكل نزقه وأطماعه ونبله ومجونه وزهده. ولعل ميزة هذا العمل أيضا أنه أزاح الستار عن الإنسان في هذا العصر وليس الكائن الذي كان يبدو في غالبية المسلسلات التاريخية التي تتحدث عن فجر الإسلام، كائنا مخيفا، لاينتمي للبشر وإنما لقبيلة منقرضة تثير الفزع لدى مشاهد التليفزيون!.

لا سلام مع الصهاينة

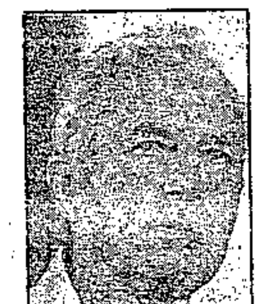
حادث المسجد الابراهيمى بالخليل. اثار الأسى فى نفس كل عربى ومسلم.. فاسرائيل هى اسرائيل لكن بعض النظم العربية.. لها رأى مغاير.. والانتفاضة الفلسطينية وهى تسجل رقمها القياسى باعتبارها اطول انتفاضة شعبية غير مسلحة فى التاريخ العربى كله.. وسلاحها الحجارة.. وقد اشتد عودها بعد الحادث البشع فى المسجد الابراهيمى، ولم تحظ بالدعم المادى والمعنوى العربى.. ونتساءل هل فعلا يتحقق السلام العادل؟ والبعض يتوهم انه يتحقق.. وفى رأيى لا.. فى مرحلة مدريد.... الرفود العربية تنشد الدخول فى قضايا اساسية... والرفد اليهودى يراوغ.. وفى مرحلة أخرى.. اغلقت الضفة والقطاع شهرا.. ومرحلة ثالثة جاءت مشكلة المبعدين وبناء المستوطنات وفى القدس العربية ... الخ... وآخر الاحداث كرنفال ١٩٩٣/٩/١٣.. وأتى موعد الانسحاب ومرت شهور.. ولم يتحقق سوى الوهم للعرب والمنظمة..

ورغم ذلك.. لم نع الدرس.. فهل حادث المسجد الابراهيمى يدعونا ليقظة من دمعة الاطفال القتلى والجرحى؟. هل نبكى ونقول.. ضاع الوطن؟ وماذا بعد الحادث؟ ومسرح الانتفاضة منذ ١٩٨٧/١٢/٧.. والاطفال فى مراحل سنهم الأولى حيث لاسلاح لهم الا ايمانهم بصدق قضيتهم وعدالتها.. ويواجهون جيش الاحتلال المسلح باحدث الاسلحة تقنية وفتكا ودمارا..

فالنظم العربية لاتنظر للقضية .. مع صمود الشعب الفلسطينى برغم القتل والتشريد والمصادرة وحظر التجوال.. فالطرفان الفلسطينى بلجا لمن؟؟

ياقادة العرب.. متى نرى مضى زمن الاقوال.. ليأتى زمن الافعال؟ وطن يغتال.. ونحن نتفرج عليه.. أى زمن هذا؟ والكفاح الفلسطينى يضيف كل يوم شعاعا.. يضيف شهيدا.. ليضئ الصباح.. والعرب فى شهرهم الكريم مشغولون بفوازير رمضان..

فهل تعى الأمة.. درس المسجد الابراهيمى.. فالمولود العربى الجديد.. اصبح لايملك مقومات نهضته.. وتهويد القدس قائم؟؟


رابين

يحيى السيد
النجا - دمياط

همسة الى الأب الرئيس.. أنت شريكى فى الجريمة

سيدى الرئيس أنا شاب مصرى (٢٨ سنة) مقبل على ارتكاب جريمة من أكبر الجرائم وذلك لأنها ليست فى حق إنسان بعينه بل إنها جريمة فى حق الوطن كله.

جريمتى سوف تكون واحدة من إثنتين:

الأولى: -لن أخدم هذا الوطن فى أى شئ أو أعطيه أى واجب من واجباته علىّ وسوف أهاجر لأعمل فى أى بلد من بلاد الخليج رغم أننى لا أملك أى تأكيد على أى فرصة عمل فى تلك البلاد ولكن سأهاجر حتى لو قطعت أطرافى بسبب تجمدها على حدود إحدى بلاد الخليج مثل بعض أقرانى الشباب.

الثانية:- هى أننى سوف أبقى فى مصر ولن أهاجر ولن أبحث عن طريق أو وساطة توصلنى الى أمير من الأمراء الجدد المستترين بالدين لكى أعمل معه من أجل الإسلام الحقيقى الذى دربه عليه إخوانه الشيوخ (السعوديون أو


حسنى مبارك

الباكستانيون أو الإيرانيون أو السودانيون) هؤلاء الشيوخ الذين يبذلون حياتهم من أجل نصرة الإسلام والمسلمين من داخل ملاهى أوربا وأمريكا أو حروب ومزارع ومتاجر المخدرات فى أفغانستان وجنوب لبنان). وأتخلص من حياتى كما تعل بعض شباب جيلى مع الدولارات الخضراء والشقق المفروشة ولبس الإسكان الشعبى أو الإيواء ومع ذهب الجبابة من الكفرة الذى جمعه بعض الإخوان من أجل بيت مال المسلمين (من أعضاء الجماعة فقط)، وأصبح هؤلاء

لايهتمون إن كانت نهايتهم إعدام أو مؤبد أو رصاصة من أحد الرجال في الشرطة. فإنهم بلا عمل أموات فلا يهمهم إن ماتوا ثانية من أجل الحصول على عمل أى عمل، وأنا لن أعمل مثل هؤلاء وسأظل هكذا في حالة الوجود اللاوجود (إنسان بلا قيمة أو تأثير أو عمل وجوده كالعدم) وهذه الجريمة أراها اكبر من الأولى.

الخلاصة:- سيدى الرئيس أنت شريكى لسبب واحد. لانك صاحب القرار الأول فى أمور الوطن وبالذات أعنى مساعدتى أنا وأمثالى فى العمل على خدمة مصر وأداء واجبنا نحوها وهذا لم يحدث من سنة ٨٨ الى الآن منذ تخرجت من الجامعة وكلى أمل أن أكون إنسانا يخدم وطنه وله حقوق وعليه واجبات، فلم أجد أية فرصة لآداء واجبى فى خدمة الوطن على الرغم من محاولاتى فى كل القطاعات (عامه- خاصة- استثمار- تعاونى).. لهذا أصارحك..

انني مقبل على جريمة وبصراحة.. أشعر بأنك شريكي فيها..

من جيل العاطلين
ابراهيم توفيق- الدقهلية

مواجهة شاملة للفساد

اذا أردنا الحديث عن الفساد الذى ينخر عظام المجتمع لابد أن نقف احتراما لذكرى شيخ المعارضين د. محمود القاضى الذى فجر قضايا القطط السمان، والذين تحولوا الى ديناصورات بفضل ثغرات القوانين وبمساعدة المرتشين والفاسدين فى الجهاز الادارى للدولة. وتراخى الدولة فى اتخاذ موقف حازم ضدهم من البداية. حتى أصبح الارتباط قويا بين الفساد والارهاب. وأصبح من حقنا أن نسأل: هل هناك من يتستر على تجارة الأسلحة التى تصل بطبيعة الحال الى الجماعات الظلامية؟ ولنتذكر تصريحات كمال حسن على بعد تركه الوزارة حول حجم الأموال المهربة للخارج والتى تعادل كل ديون مصر. أن هذا كله يتطلب مواجهة الفساد بيد حديدية، واصدار تشريعات صارمة ضد الفساد، وخاصة قانون يسمح بمحاكمة الوزراء المتورطين فى الفساد، ووضع عقوبات صارمة للكسب غير المشروع. ومصادرة أموال الفاسدين واستخدامها فى انشاء قرى ومدن صناعية وطرق جديدة. وأدعو لتشكيل مجالس رقابية من ممثلى جميع الأحزاب فى مجالس المدن لأن المحليات تشكل أكبر أرضية للفساد فى مصر.

غريب الشيخ
اسكندرية- الدخيلة

زمن الاتباع لا الابداع!

المتتبع للأحوال فى مصرنا العزيزة يرى ويسمع ظاهرة القويرى التى لايمكن أن تكون نموذجا للرأسمالية الوطنية.. أبدا وبكل المقاييس اذا حللنا هذه الظاهرة وحصرنا بندين فقط من بنود مصروفاته وهما الاعلانات والجوائز. فسنجد وأن المبالغ التى تدفع فيهما لاتعد ولاتحصى. فكم يدفع للراديو والتليفزيون وشركات الدعاية ووسائل النقل والمترو والبلدية، وما يوزعه من جوائز؟ وماحجم رأسماله اذن؟ وهل هذا ربح البسكويت والشاى؟ وكم يدفع للضرائب؟ وكم يدفع للمجتمع ثمنا للسكوت عن هذا الوضع فى صورة جوائز؟ ومايدفعه للادارة فى صورة اعلانات؟ وهل ترعاه الرأسمالية الأم كما ترعى غيره فى زمن الأتباع لا الابداع؟!

عبد الله الخطيب

ومن يهتم بمأساة المصريين؟

قد يعود يوما السلام الى البوسنة وقد تنتهى مأساة الفلسطينيين بأن يكون لهم وطن حر ودولة مستقلة. قد يرفع الحصار عن شعبنا العربى فى العراق و ليبيا. قد يصطف يوما كل الصوماليين خلف اللواء عيديد. قد يعود السودان واحة للحرية والديمقراطية. وقد ترجع حمامة السلام الى الجزائر وقد تنتهى مآسى الانسانية فى العالم كله لاسيما فى البوسنة والهرسك.

- وقد ينسى عرب النفط يوما المطالبة بتشديد أقصى العقوبات المفروضة على العراق وتذكير الامم المتحدة بذلك دائما.

ولكن لن تنتهى سياسة الاعتقال العشوائى المتبعة فى مصر.

قد يرى كل سجناء الرأى النور بخروجهم من معتقلات المستبدين الظالمين المغتالين للحرية.

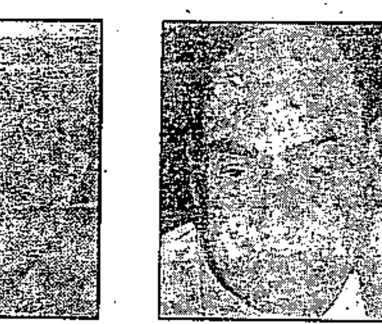
- ولكن لن يكون هنالك فى مصر نهاية لسياسة القتل العشوائية التى تتبعها الداخلية فى مصر.

- آلاف الآلاف من المصريين ينتظرون أن يصدر أمر الأفراج من عباد الرأسمالية السادة ضباط أمن الدولة العليا طوارئ.

سيد محمد أبو علي







زكى بدر- عبد الحليم موسى- حسن الألفى.. سياسة ثابتة.



ملاحظات نقدية على

مقال

د. سمير أمين



نشرت اليسار فى عدديها يناير وفبراير من هذا العام مقالين للدكتور سمير أمين تحت عنوان «اعادة تكوين اليسار مصرياً وعربياً» وقد تضمنا نظرة نقدية تاريخية لليسار المصرى والعربى ، كما تضمنا كذلك تقييماً لطبيعة المرحلة التى نعيشها وتحديداً للخطوط العريضة الاستراتيجية وتكتيك اليسار فى هذه المرحلة الحرجة التى اصبحت تهدد العرب بالتهميش وبالخروج من التاريخ.

والدكتور سمير أمين واحد من ابرز المفكرين العرب الذين لا يكتفون بالتحليلات والمواقف الجاهزة، كما انه ليس ممن يبررون الاوضاع القائمة استناداً لتوجه عام سائد أيا كان مصدره وقوته، لذلك نجده دائما يحاول النفاذ الى عمق التحولات ودراسة التناقضات الكامنة فيها لكشف مسار حركة الاحداث. ومن هنا يأتى اهتمام المثقفين اليساريين

من الخطأ الخلط بين نقد الطابع البرجوازي للتنمية.. والدور الموضوعى الذى قامت به الرأسمالية الوطنية

العرب والاحزاب الشيوعية بما يكتبه د. سمير ويزداد هذا الاهتمام اذا كان الموضوع الذى يتناوله هو اعادة تكوين اليسار مصرياً وعربياً، وان كنا سنركز فى تعليقنا على الجانب المصرى بشكل أساسى.

نقد التجربة الناصرية

يتلخص نقد د. سمير أمين لليسار المصرى تاريخيا حول موقف اليسار من المشروع البرجوازى الوطنى للتنمية الذى تضمن عدة أخطاء اهمها من وجهة نظره هى

جمال عبد الناصر- نقد التجربة



عدم نقد الطابع البرجوازى للتنمية، والتنازل عن الدور التقليدى المستقل وقصور اليسار فى نقده للنموذج السوفيتى وعدم امكانية التنبؤ بالاحداث..

ونحن لا نختلف مع الدكتور سمير أمين فى ذلك، ولكن ما نأخذه عليه هو ذلك التعميم فى توجيه نقده لليسار ككل .. دون تحديد، واليسار تعبير واسع يشمل اليسار الماركسى وغير الماركسى، كذلك فانه من المعروف ان اليسار الماركسى يشمل الحزب الشيوعى المصرى وعدداً اخر من الفصائل الماركسية تختلف فى النظرة والموقف والتقييم. سواء عندما نتحدث عن تقييم الماضى أو الوضع الحالى. وبالنسبة لموضوعنا هنا نجد ان الحركة الشيوعية قد أسهمت فى تحليل المرحلة الناصرية ونقدها، وقدمت نقداً ذاتيا فى معظم تحليلاتها ويمكن ان نشير هنا الى ان وثائق **الحزب الشيوعى المصرى** وبرامجه المعلنة تتضمن تحليلا عميقا حول تلك المرحلة ودروسها واخطائها ، كما انها تحتوى على نقد ذاتى شديد الوضوح والصراحة على قرار حل التنظيمات الشيوعية فى الستينات، وعلى خطأ المبالغة الشديدة فى ثورية النظام وجذرية الاجراءات المتخذة ولسنا فى حاجة هنا إلى الإشارة أيضا إلى حقيقة انه كانت هناك مجموعات تضم اعداداً كبيرة من الشيوعيين تشكلت لتكوين منبر مستقل لليسار الماركسى خاصة بعد هزيمة ٦٧. وهى التى توحدت فيما بعد فى الحزب الشيوعى المصرى..

إننا لا نبرر اخطاء الماضى ولكننا نشير إلى أن الحركة الشيوعية المصرية كانت تعانى من قصور النظرة احياناً .. ولكن هناك فى نفس الوقت جدل الصراع والمحاولات المستمرة لتصحيح الاخطاء من خلال الممارسة، وحتى لا نستغرق كثيرا فى قضايا الماضى نتوقف **هنا لنحذر من الخلط بين نقد الطابع البرجوازى لعملية التنمية وحدود هذا الطابع، وبين الدور الموضوعى الذى قامت به الرأسمالية الوطنية فى تلك المرحلة تاريخياً(نحن نعنى الرأسمالية المتوسطة والصغيرة المنتجة) والدور الذى يتعين ان تقوم به فى الوقت الحالى.** ذلك لإن الخلط بين الاثنين يؤدى عند بعض الفصائل الى نفى الدور الموضوعى للبرجوازية المنتجة الوطنية تماما حتى فى المراحل و الفترات الاولى الانتقالية التى تتطلبها طبيعة المرحلة الثورية الراهنة.

خالد محيي الدين

ضياء الدين داود

ابراهيم بدراوي: تحالف اليسار والبديل الثالث







نجاح الاشتراكية في بلد واحد.. حقيقة منذ أكثر من سبعين عاماً..

عرض الدكتور سمير أمين مشروعه التاريخي للاشتراكية (اليوتوبيا بمعناها الايجابي) وذلك بعد عرضه للمتغيرات الهامة العالمية الجديدة والتناقضات الحادة المستعصية على الحل في داخل النظام الرأسمالي العالمي وهيمنة الاحتكارات الخمسة العالمية للرأسمالية... ونحن نتفق معه في استحالة العودة الى الماضي واستحالة العزلة عن العالم وضرورة فهم هذه التغيرات والتعامل معها كما نتفق معه على أن الامكانية الرحيدة المطروحة أمام اليسار هو مشروع يعمل على تجاوز الرأسمالية من خلال الحفاظ على القيم الايجابية التي انجزتها ليس ماديا فقط، ولكن في المجالات الاخرى الحديثة وخاصة في مجالات الحرية الفردية والديمقراطية السياسية اي تجاوز الرأسمالية في اطار مشروع تاريخي مستقبلي والتخلص من تناقضاتها على المدى (البعيد).

كما نتفق ايضا بشكل كامل مع رفض د. سمير بحسم لمشروع الاسلام السياسي لانه مشروع ماضوي ولانه يجمع بين الأسوأ، أي بين قبول الرأسمالية في مجال الاقتصاد (الاستلاب والتبعية) وبين رفض القيم التي انتجتها الرأسمالية من حرية وديمقراطية لذلك يصف هذا الخيار بأنه خيار المهزومين والذي لا يطرح شيئا غير تكرار امتداد التاريخ المنحط للعالم الاسلامي أثناء الخلافة العثمانية.

ولكن الذي نختلف فيه هنا هو اعادة بحث مقوله .. استحالة نجاح الاشتراكية المكتملة كنظام اجتماعي الا على نطاق عالمي ولذلك فإن احد اسباب انهيار الاتحاد السوفيتي من وجهة نظره يعود الى أنه أعتبر ان «الانتقال عملية محلية وطنية يتم اكتمالها في هذا الاطار»

إن امكانية نجاح الاشتراكية في بلد واحد أو أكثر قد اصبحت حقيقة منذ أكثر من سبعين سنة وذلك نتيجة للتناقضات الحادة بين الدول الامبريالية (قانون التطور غير المتساوي) ونتيجة لتطور وعي الطبقة العاملة وخبراتها النضالية كما اوضح لينين، وهذه الأمكانية هي أكثر واقعية الآن برغم كل ما حدث... كما ان انهيار الاتحاد السوفيتي يعود اساساً الى عدم الاستمرار في الخط الثوري الموضوعي، ويكمن في الانحراف عن هذا الخط بعد ذلك أن انهيار الاتحاد السوفيتي يعود الى العديد من العوامل الداخلية والخارجية ، الذاتية والموضوعية ر لا يتسع المجال هنا لتناولها، هذه العوامل التي كان من الممكن النضال ضدها وتجاوزها خلال التجربة لانها لم تكن قدراً محتوماً,و ها هي الصين خير مثال على ذلك.

إن امكانية نجاح الاشتراكية في بلد واحد أو أكثر لا زالت هي الامكانية الرحيدة المتاحة لكسر الحلقة المحكمة من هيمنة الاحتكارات الرأسمالية. والشئ الاساسي الذي يشغل بال كل الشيوعيين الآن هو كيفية تلافي السلبيات السابقة ووضع تصور واقعي وصحيح (وليس يوتوبيا) لمشروع الاشتراكية ، لان التشكك في تلك الامكانية لن يؤدي عمليا الا الى السلبية وانتظار انهيار الرأسمالية اتوماتيكيا ... ومن ناحية اخرى فإن التسليم بهذه الامكانية لا ينفي بل يؤكد الحقيقة الاخرى وهي ان الاشتراكية كنظام عالمي لن تنتصر بشكل كامل ونهائي ألا بهزيمة الرأسمالية عالميا خاصة في المجالات الاقتصادية والاعلامية والثقافية والاجتماعية.

الفترة الانتقالية والمهام التكتيكية

حين ينتقل الدكتور سمير أمين للحديث عن استراتيجية الانتقال والمهام التكتيكية العملية نجده ينطلق من تحليل علمي عميق للظروف الملموسة التي يمر بها الوطن العربي بشكل عام، ومصر على وجه الخصوص لذلك نجده يطرح افكاراً واقعية وصحيحة، كما نلمس فيها ايضا تطويراً واضحا لبعض افكاره الواردة في كتبه السابقة حول نظرية فك الارتباط والتحالف الوطني الشعبي.

ويمكن تلخيص جوهر افكار دكتور سمير أمين حول المرحلة الانتقالية التي وردت في المقال والتي تعتبر أهم اجزائه في:-

- انها مرحلة طويلة زمنياً يمكن ان تتضمن عدداً من الاستراتيجيات الانتقالية وبالتالي فهي ليست عملية سرية تتم بمجرد تغيير نظام الحكم.
- انها تتطلب استمرار عمل قوانين السوق(مع تحديد وتأطير هذه القوانين) واستمرار علاقات انتاج رأسمالية الطابع تتفق مع احتياجات أنماء قوى الانتاج وتطوير الديمقراطية بجانبيها الاجتماعي والسياسي، وتحديد تأثير العلاقات الخارجية واخضاعها لمنطق التنمية.
- لابد أن يكون لهذه المرحلة افق عربي لضمان نجاحها والذي يتطلب عدة شروط ضمنها ضرورة تغيير نظم الحكم وانجاز الوحدة العربية واقامة تكتل اقتصادي عربي يتيح امكانية المنافسة من اجل اعتماد تبادل متكافئ بين مختلف الاقاليم في العالم في اطار نظام متعدد القطبية.
- ضرورة التحضير لاقامة البديل الثالث المستقل (اعادة تكوين اليسار واحياء المجتمع المدني) ورفض البديلين المطروحين الآن

وهما نظم الحكم الكرمبرادورية الحاكمة، ونظم الاسلام السياسي البديلة المقترحة، والتأكد على انهما وجهان لعملة واحدة ، وان ما بينهما هو تعارض جزئي خفيف لا يعدو ان يكون سباقا على الحكم.

بل ان الدكتور سمير يصل الى أن هذه النظم الاسلامية المزعومة لن تمثل الا خطراً على شعوبها وستؤجل امكانية انعاش حقيقي من شأنه ان يحول الوطن الى منافس جاد كما ان خطاب هذا التيار يعطى الفرصة للاستعمار للقيام بعمليات عسكرية تدميرية شاملة اذا كان هذا مفيدا له ، كما يحذر ايضا من **التفرقة بين اليسار واليمين في الجماعات الاسلامية (أو بين الاخوان والجماعات) لأن هدفهم واحد في النهاية وأن ما بينهم هو مجرد تقسيم ادوار .. وتحذيره كذلك من خطورة التحالف مع النظم الحاكمة لانها غير قادرة ولا راغبة في تصفية الاسلام السياسي وهي مرفوضة من الشعب بشدة.**

- ان المرحلة الراهنة (التكتيكية) هي مرحلة اعادة بناء هذه القواعد الشعبية الغائبة تماماً حالياً قبل التفكير في الاستيلاء على الحكم أو المشاركة معه من أجل دفعه نحو التقدم ... ويجب العمل على تحليل الواقع ووجود اشكال تنظيمية مناسبة وتحقيق انتصارات مهما كانت صغيرة وجزئية وصغيرة في المرحلة الاولى لان هذا هو الشرط لاعادة مصداقية التيارات وعودة الامل في صفوف الجماهير.

ونحن من جانبنا إذ نؤكد على اتفاقنا مع الكثير مما جاء في هذا التحليل الموضوعي والعميق للظروف الواقعية التي تحيط بنا واتفاقنا ايضا مع المهام العملية التكتيكية الا اننا نشير هنا الى ان هناك اتجاهاً واضحاً في صفوف اليسار المصري قدم هذا الطرح منذ أكثر من عامين وجاء واضحا في البرنامج العام الاخير للحزب الشيوعي المصري ووثائقه الاخيرة والتي يتضح فيها بشكل محدد اننا نمر بمرحلة انتقالية طويلة واننا لا نواجه **خطراً واحداً بل خطرين يتعين النضال ضدهما وهما خطر النظام الحاكم وخطر البديل الارهابي المتستر بالدين وان البرجوازية المنتجة الوطنية والفئات الوسطى سيكون لها دوراً في اطار البديل الوطني الديمقراطي المستقل والمواجهة لقطبي الحكم وقطب البديل الاسلامي**

لينين

التجربة السوفيتية

المزعوم.

وبالتالي فليس اليسار كله منقسماً الى اتجاهين يمثل كل منهما انحرافا ، اما التحالف مع الحكم او التحالف مع الاسلاميين كما ذهب الدكتور سمير ولكن هناك اتجاها ثالثاً واضحاً ومحدد منذ فترة.

كما انه لا يغيب عن بال الدكتور سمير بالطبع انه في مجريات السياسة العملية والمعقدة خاصة في الظروف التي تحدثنا عنها والتي واجه فيها اليسار اكثر من خصم رئيسي في وقت واحد وحيث تتلخص مهمته

الاساسية الآن في تحقيق عدد من الاصلاحات والانتصارات واعادة بناء القواعد الشعبية كما يقول الدكتور سمير.

في هذه الظروف يواجه كل حزب بعشرات المواقف الجزئية واليومية المطلوب منه اتخاذ موقف بشأنها والتعامل مع القوى السياسية الحية والمختلفة ، وهنا يكون من الخطأ الشديد التوقف عند موقف بعينه او عند لحظة بعينها وتثبيت الصورة عليها واتخاذها ذريعة لاتهام هذا الحزب وتكتيكاته خلال فترة زمنية معقولة وفي العديد من المواقف العملية حتى يمكن تقييم هذه السياسة بشكل موضوعي دون انفعال .. وحتى يمكن تقدير هذه المواقف، وهل تدفع في الاتجاه الاستراتيجي العام ،اقامة قطب وطني ديمقراطي مستقل أم هي تفيد احد الخصمين الرئيسيين وتؤخر من امكانية بناء هذا البديل الاستراتيجي.

إن المشكلة الرئيسية من وجهة نظرنا ان العديد من فصائل اليسار ما زالت تسيطر عليها نفس الافكار التقليدية السابقة حول قضايا التبعية والنظر الى الظروف العالمية وضرورة تغيير هذه الافكار والمواقف كما يعطينا دكتور سمير مثلا ايجابياً في هذا المقال، كما يتمثل الجانب الاخر للمشكلة في ان فصائل اليسار ايضا ليست موحدة حول تحديد واضح لطبيعة هذه المرحلة الانتقالية **وأن قطاعاً هاما من الناصريين وبعض الفصائل الماركسية اما تحاول القفز على طبيعة الظروف الراهنة وتتعجل الصدام مع السلطة اتساقا مع فكرتها بامكانية تغيير نظام الحكم الآن او انها تراهن على فكرة التحالف مع الجماعات الاسلامية الراديكالية بدعوى انها خطر قادم في حين ان السلطة تمثل الخطر القائم الذي ينبغي تركيز كل القوى والجهود ضده**

إن توحيد قوى اليسار في مصر الآن حول موقف سياسي صحيح يتلخص في معارضة الحكم والجماعات بشكل جذري باعتبارهما خطراً رئيسياً، والعمل على تدعيم **التحالف اليساري (الناصريين - الشيوعيين- التجمع)** ما زال يمثل حجر الزاوية الآن في اقامة البديل الثالث المستقل الذي يستطيع اجتياز هذه المرحلة الاستراتيجية الطويلة وانقاذ مصر والوطن العربي واعادته مرة أخرى الى مكانه الطبيعي في صناعة التاريخ..

★ ★

اليسار ليس موزعا بين التحالف مع الحكم أو التحالف مع الاسلاميين.. فهناك اتجاها ثالثا يواجههما معا

★ ★

بعض الفصائل الناصرية والماركسية تتعجل الصدام مع السلطة قفزا على طبيعة ... الراهنة

جزرة الدكتور والى!

مشاغبات

بعد صمت استمر شهوراً ، أعلن الرئيس «مبارك» أن المؤتمر القومي للحوار الوطني، سيتشكل من ممثلين عن الاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية ورجال الفكر واساتذة القانون والشخصيات العامة، وأنه سيبدأ اعماله في النصف الثاني من هذا الشهر، بجلسة عامة يلقى فيها الرئيس كلمة، ثم ينقسم المؤتمر بعدها إلى لجان تناقش كل منها القضايا المستقبلية التي تهم مصر في الفترة القادمة، ثم تعلن كل لجنة توصياتها.. وأضاف الرئيس انه «سيتم بطبيعة الحال تنفيذ التوصيات العملية والواقعية التي تحقق مصلحة الشعب وتحافظ على استقرار مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي»!

وهكذا وبعد سبعة شهور من دعوة الرئيس الى الحوار القومي، تمخض الجبل فولد مؤتمراً على الصورة التي كان يريدها الحزب الوطني الديمقراطي منذ البداية، أي «مكلمة» تقوم بالنشاط نفسه الذي تقوم به عشرات القنوات الدستورية والتليفزيونية، كمجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة ومجلس محلي طنبشا البلد، التي تفرض الأوضاع الديمقراطية في مصر المحروسة على كل عضو من أعضائها- سواء كان منتخباً بحق أو بالتزوير أومعيناً أو منتدبا- أن يدلي بدلوه في الموضوعات المطروحة للنقاش، طبقا لطول لسانه ومتانة حبله، فإذا انفض السامر عاد الى منزله ودلوه على رأسه، الى ان يستدعى مرة أخرى للمشاركة في الحوار، فيتأكد من نظافة الدلو، ومتانة الحبل، ويتوكل على الله ويلقيه على كتفه، ويتوجه به الى القناة الشرعية المحددة له، ليدلي به هو نفسه في الموضوع ذات نفسه، أو ربما في غيره، فهذا ليس مهما أما المهم فهو أن يمارس المواطن منا، حقه الدستوري، في الإدلاء بدلوه ، فإذا لم يفعل ، فذنبه على جنبه، وكذلك دلوه!

وحكاية الحوار القومي بدأت- كما هو معروف- أثناء الحملة الانتخابية للاستفتاء على رئاسة الرئيس مبارك الثالثة في خريف العام الماضي، حيث كانت أجهزة الاعلام الامريكية تملأ الدنيا حديثا عن عدم استقرار الحكم، وتصور الشيخ «عمر عبد الرحمن» بأنه «خوميني» آخر في طريقه الى عرش الخلافة، وتتخذ من سلبية الشعب تجاه نشاط المتطرفين والارهابيين دليلاً على حياد المصريين في الحرب الدائرة بين الحكومة وخصومها من الأصوليين الذين يمارسون العنف. وفي مواجهة هذه الحماقة الامريكية قرر الجماعة في قصر العروبة أن يثبتوا للجماعة في البيت الابيض ان في السويداء حواراً، وأن في المحروسة ديمقراطية، وأن الحكم مستقر وثابت، وأن هناك إجماعاً ديمقراطيا على انتخاب الرئيس **مبارك** ، حتى أن الذين يعارضونه يؤيدونه، ويقفون ضد الشيخ عمر، فكانت هوجة المبايعة، التي ألقيت فيها جزرة الحوار القومي، فتحمس لها الجميع، وجرت مناقشات تمهيدية بين خبراء الزراعة في الاحزاب السياسية المصرية، والدكتور «يوسف والى» الأمين العام للحزب الوطني، ومسئول شئون الجزر به، لمعرفة مواصفات الجزرة المذكورة ولأن الكمك لا يفتل بعد العيد، والحوار لا ينعقد بعد المبايعة، فقد اكتشف الجميع- بعد شهور من الملاوعة- أن جزرة الدكتور «والى» مثل فراولته بلا طعم وبلا لون وبلا رائحة.. بل ولا وجود لها على الاطلاق!

مع ان بعض من كانوا يخدعون الناس ويخدعون أنفسهم أثناء هوجة المبايعة، بالقول بأن الرئيس مبارك شئ والحزب الوطني شئ آخر ظلوا يمنون انفسهم بأن للرئيس مبارك- باعتباره صاحب الدعوة للحوار- رأياً آخر، غير رأى الدكتور يوسف والى، الآ ان التصريح الاخير الذى ادلى به الرئيس قطع كجهيزة كل خطيب، واثبت ان الحوار القومي سيكون كما اراده الحزب الوطني، مجرد «مكلمة» يدلي فيها كل حزب بدلوه نفسه الذى يدلي به كل اسبوع في صحفه ومؤتمراته، ثم يحمل هذا الدلو على كاهله ويرحل!

صحيح ان تصريح الرئيس يخلو من تفاصيل كثيرة تعين على فهم الصورة النهائية لعمل المؤتمر، إلا أنه كاف لكي نتأكد انه رفض شروط الحد الادنى التي اعلنت احزاب المعارضة الرئيسية ان الحوار بدونها سوف يفتقد للجدية وللجدوى، ولكى نثبت ان الرئيس قد دعم وجهة نظر الحزب الوطني ، التي ترى ألا يكون الحوار سياسيا والا يقتصر على الاحزاب السياسية، والآ يناقش قضية الاصلاح السياسي، والأهم من ذلك كله، ألاّ ينتهي الى «مقررات» بالحد الادنى المتفق عليه بين المشاركين فيه ، يلتزمون جميعاً بتنفيذه، بل الى مجرد «توصيات» ، سوف تنفذها الدولة- كما قال الرئيس- بشروط ثلاثة : ان تكون عملية وواقعية ، وان تحقق مصلحة الشعب، وتحافظ على استقلال مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. ولأن الحزب الوطني هو الذى يحكم وهو بالتالي الذى ينفذ، فهو بالطبع صاحب الكلمة الأولى والاخيرة، في تقرير مدى انطباق هذه الشروط على توصيات المؤتمر.. اما المشاركون فيه، فلا دور لهم إلآ ان يدلو بدلوهم في الحوار، ثم يحملونه على كاهلهم ويرحلون!

صلاح عيسى